دروز
الوطن المحتل

في مواجهة
التحدي
الصهيوني

تأليف
وفيق ابو حسين

منشورات فلسطين المحتلة

الثمن ٢٠ ل.ل او ما يعادلها .

دروز الوطن المحتل

الطبعة الاولى
١٩٨٢ - ١٤٠٢



طبع على مطابع الكرمل الحديثة

بيروت - لبنان تلفون ٨٣٠٠١٧ - تلكس LE٢٠١٨٨



دروز الوطن المحتل

في مواجهة التحدي الصهيوني

تأليف

وفيق أبو حسين

منشورات فلسطين المحتلة

الاهداء

الى الذين جعلوا من الدين درعا وسيفا في وجه العدمية الوطنية والقومية .

الى الذين أخذوا من التعبد ثورة لمجابهة أعداء الامة وغاصبي الاوطان

الى الذين رفضوا الانسلاخ عن شجرة العروبة ، ليصبحوا أداة قمع بيد الاعداء .

الى الذين آمنوا بان من يتنكر لاصالته وشعبه ، يتنكر لكرامته واخلاقه وشرفه .

الى الذين كانت كلمات قصائدهم رصاصا ونارا تحرق صدر الغاصبين .

الى الشيخ فرهود فرهود

والشيخ محمود الصفدي

والشيخ سليمان كنج ابو صالح

والشاعر سميح القاسم .

والى كل المناضلين الشرفاء في الجليل وجبل الكرمل والجولان ..

اقدم كتابي هذا ..

وفيق ..



المقدمة

منذ عام ١٩٤٨ ، والدروز في فلسطين المحتلة هدفا لحملات شرسة ، تنال من كرامتهم وتاريخهم وعروبتهم ، وأصوليتهم ، وقاد هذه الحملات اكثر من طرف ، واكثر من قوة ، واكثر من جهة وكل قوة او طرف او جهة ، شن حملته من جبهة مختلفة ولكن جميع الجبهات كانت تصب في هدف واحد وهي :

أولا : جبهة تقودها اسرائيل منذ اعلان قيام دولتها فوق التراب الفلسطيني ، حيث اتبعت الحكومات المتعاقبة منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحالي ، شتى اساليب الاضطهاد والقهر والتغريب ، والقلع من الجذور الاصولية العربية ضد ابناء الطائفة الدرزية . وفق الخطوات التطبيقية التالية :

أ ـ عمليات الاستيطان ومصادرة الاراضي حتى بلغت الاراضي المصادرة ما يزيد عن ٧٠٪ من اراضي القرى الدرزية في الجليل الاعلى وجبل الكرمل .

ب ـ فرض قانون التجنيد الالزامي على ابناء الطائفة ـ بمساعدة الزعامة الدرزية التقليدية التي قدمت مصالحها الآنية

والذاتية الضيقة على مصلحة الطائفة وعلى مصلحة الشعب العربي الفلسطيني .

جـ - ان تكوين الشعب العربي الفلسطيني الديني ، ووجود اقليات دينية بين ظهرانية (الدروز - الشركس) كان هدفا للمؤامرات الاسرائيلية حيث جعلت من الاختلاف الديني والمذهبي مشكلة ذات طابع سياسي وقومي ، فحولت الاقليات الدينية الى اقليات سياسية تتناقض مع اصولها وقوميتها . وقد توجت سياستها هذه بفصل الطائفة الدرزية عن بقية الشعب العربي الفلسطيني ، عن طريق ما اسمته « بالقومية الدرزية » وخلق ما يسمى « بالتراث الدرزي » الخاص . وبالمقابل وعلى خط متواز كانت تنشر الاشاعات عن ان الدروز « عملاء لها » « واعداء لكل ما هو عربي » .

ثانيا : جبهة تقودها القوى المضللة « بفتح اللام » والمشبوهة بارتباطاتها ، على اتساع الساحة العربية التي أخذت على عاتقها نشر الاشاعات الاسرائيلية المغرضة ضد الدروز ، مع اسباغ صفات على الدروز من عندياتهم عن جهل او عن قصد ، في محاولة لشحن النفوس الشعبية في اوساط الجماهير العربية « بأن الدروز عملاء وخونة » دون ان يكلفوا انفسهم دراسة الظروف الموضوعية - التاريخية - العلمية - لمعرفة حقيقة الاسباب التي جعلت ابناء الطائفة الدرزية ينحرفون الى حين عن التيار الوطني والقومي ، وذلك قسريا وليس اراديا للاسباب التالية :

أ - التكوين البنيوي القائم على (العشائرية - القبلية - العائلية) وهذا التكوين ساعد القيادات العشائرية التقليدية من مسك زمام الطائفة والسير بها في الانحراف باتجاه اسرائيل .

ب ـ الوضع الاجتماعي والثقافي حيث (الجهل والامية ـ والعصبية العائلية) كانت تسود الطائفة الدرزية .

جـ ـ البنية الاقتصادية القائمة على « العمل الزراعي » و« تربية المواشي » .

هذه العوامل والأسباب عبدت الطريق امام الزعامة المرتبطة باسرائيل امام نفاذ المخططات الاسرائيلية الى عمق الطائفة .

وهذه الجهة كانت بمثابة الرافد الذي يرفد المؤامرات الاسرائيلية ليس ضد الدروز وحسب بل وضد الشعب العربي الفلسطيني بكامله .

ثالثا : الجبهة التي تبرر بدافع العصبية الدرزية الضيقة ، والطائفية الذميمة اخطاء وارتباطات بعض القيادات الدرزية الفلسطينية من جهة ، وتجميل الظروف الحياتية القاسية التي يعيش في ظلها ابناء الطائفة ، بمساحيق من الادعاءات الكاذبة من جهة ثانية وعلى سبيل المثال :

« ان الدروز يعيشون باستقرار ويتمتعون بامتيازات اقتصادية وسياسية يحسدون عليها » . ان هذه المقولات رغم انها بعيدة عن الواقع الموضوعي ، وبعيدة عن حقيقة ما يعانيه الدروز من قهر اقتصادي واجتماعي وقومي ، فانها تسبغ على اسرائيل صفات غير صفاتها الاساسية العنصرية ـ والفاشية . وهذه الجبهة تشكل الرافد الثاني للمؤامرة الاسرائيلية . حيث انها تشكل تياراً مضاداً للقوى الثورية الفلسطينية والعربية وتدعم عملاء اسرائيل داخل الطائفة الدرزية في فلسطين المحتلة .

* * * *

ولكن في مطلع السبعينات شهدت الطائفة الدرزية تغييرات

جذرية ، من الناحيتين الفكرية-الثقافية والوطنية ، حيث تزايد الوعي الوطني والقومي بين الشباب المثقف الدرزي ، حتى امسى يشكل تياراً قوميا عربيا في مجابهة التيار « الانعزالي » داخل صفوف الطائفة ، ومن أهم العوامل التي ساعدت على حصول هذه التغييرات النوعية المتقدمة :

١ - كان للحزب الشيوعي الاسرائيلي « راكاح » دورا ايجابيا في بذر بذور الوعي السياسي في الوسط الدرزي منذ مطلع السبعينات ، حتى اصبح يشكل الاطار التنظيمي الاساسي لنضال الدروز السياسي والمعيشي والوطني والقومي .

٢ - ولحرب تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وتحطيم اسطورة « التفوق » للجيش الاسرائيلي ، تأثير فعال في استقطاب وعي الشباب الدرزي باتجاه الشؤون والقضايا القومية المصيرية والالتفاف حول ثورة شعبهم المقاومة الفلسطينية .

٣ - نشوء « لجنة المبادرة الدرزية » كتنظيم مستقل يقود نضالات الطائفة ، وكان لظهورها تحديا مباشرا للقيادة التقليدية ، وذلك عام ١٩٧٣ ، وتمكنت مع الزمن من استقطاب المفكرين والمثقفين والشبان ورجال الدين ، المنضوين تحت لوائها ، والعمل الدؤوب ضد كل ما هو غير وطني وقومي ، وقادت ولا تزال تقود معركة إلغاء قانون التجنيد الاجباري ، والتشديد على رفض العدمية القومية التي تفرضها اسرائيل واذنابها العملاء الجدد من المثقفين الدروز .

٤ - كان للانتصارات السياسية والعسكرية التي احرزتها

المقاومة الفلسطينية عربيا ودوليا ، عضدا قويا لتنامي التيار الوطني في صفوف الطائفة الدرزية .

ونتيجة لهذه التغييرات الجذرية ، ارتبطت النضالات الدرزية العربية بنضالات بقية الشعب العربي الفلسطيني ، انطلاقا من ايمان الوطنيين الشرفاء من ابناء الطائفة بقضية شعبهم الواحدة ومصيرهم الواحد بعيدا عن الانقسامات الطائفية والقومية المصطنعة من قبل اسرائيل.ولقد تمثل النضال الموحد بما يلي :

أ ـ اشتراك الوطنيين العرب الدروز بنضالات شعبهم في يوم الارض عام ١٩٧٦ وفي ذكرى هذه المناسبة السنوية ، واقرارهم وثيقة شفاعمرو ، وتفاعلهم مع سائر قضايا الشعب العربي الفلسطيني في جميع مناطق تواجده .

ب ـ عندما شنت السلطات الاسرائيلية حربها الاقتصادية ضد المجالس المحلية الاقتصادية ، بهدف خنقها ومن ثم اسقاطها ، كان موقف رؤساء المجالس المحلية في القرى الدرزية الوطنيين موقف التصدي والمجابهة الى جانب ابناء شعبهم في المجالس المحلية الاخرى .

جـ ـ تفاعل نضال الطلاب الدروز العرب مع نضال طلاب شعبهم في التصدي للحملة الفاشية التي تشنها ضدهم السلطات واذنابها من الطلاب الفاشيين في الجامعات الاسرائيلية .

هذا بالاضافة الى وقوفهم وقفة الشعب الواحد مع ابناء شعبهم ضد الكيان الاسرائيلي واعتراف الدروز الوطنيين في فلسطين المحتلة بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذين هم جزء لا يتجزأ منه .

ومما لا ريب فيه ان تصاعد التيار الوطني ـ القومي العربي الدرزي ، كان ضربة قاصمة للمخططات الاسرائيلية ، وللزعامة التقليدية والحديثة المتعاملة مع السلطات الاسرائيلية ، ومن ثم جعل هذه الزعامة تقف على رمال متحركة ، تهددهم بالزوال إن عاجلا ام آجلا هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية جاء تعبيرا صادقا عن الاصالة العربية الدرزية ، واعاد للطائفة العربية وجهها القومي المشرق ومع تناميه سيزداد اشراقا اكثر فأكثر .

* * *

اما بالنسبة لهضبة الجولان ، فكانت سياسة اسرائيل هناك امتدادا لسياستها التآمرية في الجليل وجبل الكرمل ، وكما تمكنت في فلسطين من شراء بعض الافراد والنفوس الضعيفة من ابناء الطائفة الدرزية ، تمكنت ايضا من شراء قلة قليلة من هذا النوع في الهضبة ، ليكونوا الجسر الذي تعبر عليه المؤامرة الاسرائيلية الى دروز الجولان . ولكن ظروف الجولان واحتلاله عام ١٩٦٧ يختلف في اوجه كثيرة عن ظروف الجليل وجبل الكرمل ، ولهذا ، ومنذ بدء الاحتلال اعلن ابناء الطائفة الدرزية العرب تمسكهم بهويتهم الوطنية السورية ، وقوميتهم العربية ، ليس في المجال النظري وحسب بل وفي المجال التطبيقي ايضا . حيث تصدوا ولا يزالون يتصدون للاحتلال ولمخططاته بشتى اساليب النضال السياسية والعسكرية .

ورغم الضغوطات الحياتية والاقتصادية والعسكرية التي يمارسها الحكم العسكري هناك ، بهدف اذلالهم واخضاعهم لمشيئته ، فان هذه الضغوطات تزيدهم اصرارا وتمسكا بحقهم العادل ، وبهويتهم العربية .

* * *

وايمانا مني باظهار الحقيقة ، وفتح العيون المغلقة ، أخذت على عاتقي قضية الدروز العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، وفي هضبة الجولان المحتلة عام ١٩٦٧ ، بدرسها وفق امكانياتي الذاتية ، والامكانات المتوفرة موضوعيا ليكون عملي هذا شهادة حق عن واقع الطائفة الدرزية الواقعة مع ابناء شعبها العربي تحت نير التعسف الاسرائيلي .

كما اهدف التصدي للحملات التعسفية بجميع اشكالها التي تشن ضد الدروز العرب والتي تخدم (اي الحملات) القوى المعادية للثورة الفلسطينية وللثورة العربية .

واخيرا ، ارجو من القارىء العربي المعذرة اذا وجد ثغرة في بحثي هذا ، لأنني على قناعة من نفسي بان ليس هناك من باحث كامل او بحث متكامل خاصة اذا لم تكن مواد البحث متوفرة بصورة واضحة (كمأ ونوعا) .

بيروت: ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٨٢

وفيق ابو حسين



القسم الاول

دروز فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

يا بنت من رفعوا على
الآفاق رايات التحدي
آن الآوان لأن تردي
ردي على الخصم الألد

(سميح القاسم)



١

الانتماء القومي ومزاعم اسرائيل

منذ اغتصاب الحركة الصهيونية الارض الفلسطينيــة واعــلان قيــام دولــة اسرائيــل عام ١٩٤٨ ، والكيــان الصهيونــي يبذل قصارى جهوده الدؤوبة من اجل تحقيق اهدافه في فصل الطائفة الدرزية عن ابناء قوميتهم العربية من الطوائف الدينية الاخرى ، ومع ان هذه المحاولات تأتي في سياق الجهود المكثفة التي يبذلها قادة اسرائيل ، من اجل بذر الشقاق والخلافات والنزاعات الطائفية الذميمة بين ابناء الشعب الواحد في الوطن المحتل ، بهدف ضرب الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني ، واضعاف قدرته على المقاومة والنهوض في وجــه الاحتــلال والتصــدي لمارساتــه القمعيــة ـ العنصرية ، إلا ان سلوكه تجاه الطائفة العربية الدرزية قد اكتسب شيئا من النجاح ، مستفيدا في ذلك من بعض عوامل الضعف في البنية الاجتماعية والاقتصادية للطائفة الدرزية ، وهذا ساعده في بعض الاحيان على اعطاء القضية الدرزية بعدا اقصى من البعد الطائفي ، وهذا يؤدي الى الايهام بأن هذه الطائفة العربية تملك جذوراقومية تختلف في كثير من الاوجه عن الجذور العربية ، ويدعي بانها اقرب الى الدين اليهودي منها الى العرب . ولتحقيق غايــة

الفصل بين الدروز والعرب ، كان لا بد لاسرائيل ، منذ البداية ، من التسلل الى داخل صفوف الطائفة الدرزية ، وافساد واستقطاب فئة منها ، كي تستخدمها في عملية تزوير التاريخ الخاص بهذه الطائفة العربية ، وإثر ذلك بدأت اسرائيل تقوم بعمليات تنظيم للشؤون الداخلية لهذه الطائفة ، وتنظيم علاقاتها الادارية بسلطة الاحتلال ، بطريقة تعمق هذا الادعاء المزعوم ، وبالتالي تعزز الاحساس بالتميز والنشأة الخاصة لدى ابناء هذه الطائفة ، بالاضافة الى زرع بذور الخلافات الدينية والاقتصادية والسياسية بينهم وبين ابناء الطوائف العربية الاخرى ، وتضخيم اي خلاف قروي محدود واعطائه طابع الخلاف التاريخي والمصيري بين الطائفة الدرزية وغيرها من الطوائف الاخرى ، وتكون بذلك قد خلقت اسرائيل اقلية من داخل الاقلية العربية في فلسطين المحتلة ، تناصبها العداء .

ولا شك انه قد كتب النجاح لاسرائيل في بعض ما تبتغيه من ذلك ، حيث تمكنت من التسلل الى عمق الوسط العربي الدرزي عبر فئة قليلة من وجهاء الطائفة ، التي ساهمت معها في ترويض قطاع من ابناء الطائفة ،وتطبيعهم بالطبائع المعادية للعروبة وللعرب ، متبعة في ذلك مختلف الاساليب السيكولوجية لتحقيق هذا الهدف .

لقد انتشر زعماء اسرائيل وكوادر الحركة الصهيونية بين السكان العرب ، يتقربون منهم ، ويتعرفون على حياتهم وانماطها ، وافكارهم ، وتقاليدهم ، ثم وضعوا دراسات عقب هذا للتغلغل تبرز نواحي الضعف التي يمكن ان تستفيد منها اسرائيل ، وكان من الطبيعي ان تثمر هذه العلاقة والمعايشة اليومية بين هؤلاء الزعماء والكوادر اليهود وبعض زعماء العائلات العربية الدرزية ، حيث نجحوا في محاولاتهم وثم اكتسابهم الثقة من قبل زعماء هذه العائلات ، ثم عمدوا الى استغلال اي خلاف مهما كان سطحيا ، بين الطائفة العربية الدرزية والطوائف العربية الاخرى ، وتسخيره في

خدمة اهدافهم ، وذلك بتحويله الى قضية تاريخية اساسية ، واثباتا لما يزعمونه في طروحاتهم بشأن عمق الكراهية التي تكنها الطوائف العربية بعضها للبعض الآخر .

ولقد ظهرت دراسات اسرائيلية كثيرة تشدد جميعها على جانب هو من خلق « الذهن » الاسرائيلي والذي يزعم ان (الكراهية التي يكنها المسلم السني في اعماق نفسه للعربي الدرزي — والدرزي للمسلم — وكلاهما للمسيحي — ليست وليدة عوامل آنية ، بل ان هذه الكراهية تعود بجذورها الى مراحل تاريخية بعيدة . وتتوصل هذه الدراسات تقريبا الى استنتاج واحد بنيت عليه كل السياسات الاسرائيلية تجاه الطائفة العربية الدرزية ، وهو انهم ليسوا عربا ، بل هم مزيج من الفرس والاكراد وبعض القبائل العربية ، وانهم اقرب الى اليهود منهم الى العرب باعتبارهم لا فاصل عندهم بين الدين والقومية[1]) .

كما ان محاولة الايهام بوجود تاريخ خاص للطائفة العربية الدرزية ، ومنفصل عن تاريخ الشعب العربي ، لم تكن اهدافها محددة بدروز الارض المحتلة وحسب ، بل لتتعداهم الى دروز سوريا ولبنان .

وقام القادة الاسرائيليون ارتكازا على ما وضعوا من دراسات ، بحملات دعاوية واسعة ترتكز على نقطة ارتكاز هي ان الطائفة العربية الدرزية (هي شعب له لغة منفصلة ، وتقاليد خاصة متميزة ، وطموحات تهدف الى انشاء كيان خاص بهم ، وهي طموحات اقرب حسب مزاعم اسرائيل للطموحات الصهيونية . كل ذلك من اجل اضعاف موقف الدروز في جميع الاقطار العربية في سوريا ولبنان وايجاد حالة من التشكيك في ولائهم وحتى انتسابهم الى

---

(١) — الاتحاد — حيفا ، ١٥ — ٢ — ١٩٧٥ .

الامة العربية والوطن العربي)[٢] . وقد ساعدت حملة اديب الشيشكلي على الدروز عام ١٩٥٤ في سوريا ، وما نتج عنها من اعمال عنف دموية ضدهم على دعم الادعاءات والمزاعم الصهيونية بالنسبة للقضية الدرزية ، وبالتالي ساعدت العملاء من الدروز على تقديم الدلائل والبينات الحية على عداء العرب للدروز ، وعلى الرغم من الاستنكار العربي الشامل ، لما اقدم عليه الشيشكلي في جبل الدروز ، فقد سعى العملاء الى اظهار مساندة اسرائيل ووقوفها الى جانب الدروز ضد اعدائهم العرب .

ومن ناحية اخرى ، فقد عمدت الادارة الاسرائيلية الى اعادة (تنظيم الشؤون الداخلية للطائفة دينيا وشرعيا ، وشؤونها المواطنية ، على اسس تدعم وهم التميز الذي حاولت خلقه على المستوى التاريخي ، ففي عام ١٩٥٧ ، تم الاعتراف القانوني بالطائفة العربية الدرزية ، كطائفة مستقلة[٣]) وفي مطلع عام ١٩٦١ ، اعترف رئيس دولة اسرائيل آنذاك « اسحاق بن تسفي » بالكيان القومي المستقل للطائفة العربية الدرزية ، وتطلب هذا الاعتراف ، اقامة محاكم شرعية خاصة تتراسها الفئة المتعاونة مع اسرائيل ، وهي التي وقعت على قانون تجنيد ابناء الطائفة مع « بن غوريون » عام ١٩٥٧ . (وفي عام ١٩٦٢ اقرت الكنيست قانون المحاكم القاضي بتنظيم شؤون الدروز الدينية[٤]) ولتعميق هوة الفصل والتفرقة بين الدروز وابناء شعبهم من الطوائف العربية الاخرى ، قامت اسرائيل بحذف عيد الفطر كعيد رسمي من اعياد الدروز (واستبدلته بعيد استحدثته وهو عيد النبى شعيب[٥]) .

(٢) ـ صبري جريس ـ العرب في اسرائيل / الجزء الثاني / مركز الابحاث الفلسطينية ١٩٦٧ ـ ص ١١٠

(٣) ـ المصدر نفسه ـ ص ١١١ .

(٤) ـ المصدر نفسه

(٥) ـ المصدر نفسه ـ ص ١١٢ .

ولكن ابناء الطائفة استنكروا بعنف هذا الاجراء ، ونذكر منهم « عاصم الخطيب » الذي وجه رسالة الى غولدا مائير جاء فيها (لقد لطشتم عيد الفطر المبارك ، وفبركتم مكانه ما يسمى بعيد النبي شعيب ، وهذه وقاحة تاريخية واعتداء سافر على شرف الدين [٦]) . واضاف مندداً بالادعاء الذي تزعمه دولة اسرائيل بتأييد من الشيخ امين طريف « شيخ عقل الطائفة الدرزية في فلسطين المحتلة » والقائل بان النبي موسى « نبي اليهود » قد تزوج ابنة النبي شعيب ، وذلك لابراز قرابة دينية بين الدروز واليهود بالاضافة الى القرابة التاريخية على رغم ما في هذا الادعاء من تدنيس للمقدسات الدينية الدرزية التي تعتبر الانبياء بموجبها معصومين عن الزواج والتناسل . ومما لا ريب فيه ان نجاح اسرائيل النسبي في إحداث هذا التأطير للدروز لصالحها ، قد اعتمد في الاساس على نقاط ضعف ، استخدمتها للوصول الى اطماعها واهدافها ، وما كان بامكانها ان تنجح لو كانت البنية الداخلية للطائفة العربية الدرزية متماسكة وقادرة على توحيد النضال ضد اسرائيل . فالدروز كما هو معروف هم من اكثر الطوائف العربية ارتباطا بالولاءات الضيقة ، كالولاء العائلي والعشائري الذي ينجم عنه في اغلب الاحيان ، تفجر الصراعات العائلية العنيفة ، وهذه الصراعات تخلق التفكك وتحول دون قيام الوحدة ، وتطمس الى حين الولاءات الارقى والأعمق والاكثر شمولا ، كالولاء الوطني والولاء القومي ، كما خلقت هذه الصراعات احساسات حادة بالضعف في نفوس ابناء الطائفة ، وبسبب هذا الاحساس رضخوا للاستبداد والاضطهاد العنصري . كما تمكنت اسرائيل من تنصيب مجموعة من الزعامات التي تنتمي الى عائلات معينة وفق العلاقات العائلية القائمة ـ عبر المنافع الشخصية التي تقدمها عن طريق لعب دور الوسيط بين الجماهير الممزقة والادارة الاسرائيلية من ناحية ، ودور الضابط السياسي والفكري والاخلاقي

---

(٦) ـ الاتحاد ـ ١٩٧٣/٨/٧

الذي يحول دون ارتقاء افراد الطائفة الى الولاء الوطني من ناحية ثانية .

(ففي كل قرية درزية تتعدد العائلات ، التي تدأب اسرائيل عن طريق هذه الزعامات الى اذكاء نار الصراع العائلي فيما بينها وبشكل خاص في المناسبات الانتخابية التي تستخدمها الحكومة الاسرائيلية لتنظيم هذه العائلات في هياكل من الولاء الشخصي للزعيم ، منعا لتسرب الولاءات العقائدية والقومية . كما تذكي نار الصراع على منصب الزعامة بين الدروز في الجليل ودروز الكرمل[٧]) امعانا في تنفيذ مخططاتها التي تلخصت كما يلي :

١ ـ ان العرب في فلسطين المحتلة يشكلون اقلية قومية ، ومن داخل هذه الاقلية ، خلقت اسرائيل اقلية دينية متعاطفة معها ، وهي الطائفة الدرزية .

٢ ـ كي تضمن اسرائيل ولاء الطائفة العربية الدرزية ، رأت ان وحدة الطائفة محفوفة بالمخاطر التي تهدد مخططاتها واهدافها ، فعمدت على استغلال الولاءات العائلية بأساليب رخيصة ، من اجل ان تبقى الطائفة في حالة صراع داخلية بين العائلات والزعامات ، وهذا الواقع يحول دون وحدتها مما يسهل قيادة الطائفة لما يخدم مخططات الاحتلال .

وبعد ذلك تجهد دولة اسرائيل اعلاميا ، الى تصوير وجود علاقة طيبة وتعامل من نوع خاص بينها وبين ابناء الطائفة الدرزية ، وبدأ هذا التعامل حسب زعمها منذ عام ١٩٤٨ على اثر انخراط الشباب الدرزي في الجيش الاسرائيلي ، وبأن روابط التعاون ما زالت قائمة منذ ذلك الحين بينها وبين وجهاء ومتنفذي الطائفة ، ونتيجة لهذا الواقع تقدم الكثير من الامتيازات الاقتصادية والسياسية لهؤلاء

(٧) ـ الدروز في ظلا الاحتلال الاسرائيلي ـ غالب ابو مصلح / مكتبة العرفان ـ بيروت ١٩٧٥ ـ ص ١٩٤

الوجهاء والزعماء كرد فعل على حسن النية من جانبهم . وهـــذه الادعاءات حول الامتيازات المعطاة للدروز فارغة ووهمية ، هدفها التضليل والخداع فحسب .

١ ـ التمييز التاريخي للدروز :

المعروف من الناحية التاريخية ان « الدين التوحيدي » نشأ في اطار الصراع المذهبي الذي شهدته الدولة الاسلامية ، واطلق على ابناء « المذهب التوحيدي » اسم الدروز ، نسبة للداعي الذي حمل الدعوة الى وادي التيم وسوريا وفلسطين .

والدروز ما كانوا يوما عنصرا طارئا على الامة العربية ، فاصولهم متجذرة في اعماق الارض العربية ، وقد نزحوا من الجزيرة العربية كما نزحت من قبلهم القبائل العربية الاخـــرى التـــي انتشرت في فلسطين وسوريا ولبنان . ولم يساور احدا الشك بانتماء الدروز الى الامة العربية ، وما المحاولات الاسرائيلية الراهنة سوى استمرارا لمحاولات الدول الاوروبية ، التي بدأتها منذ بروز ما يسمى بالمسألة الشرقية ، ومساعيها لاقتسام تركة الدولة العثمانية ، حيث دأبت هذه الدول بموجبها الى اصطناع الغيرة كل منها على طائفة من الطوائف الدينية الشرقية ، وادعاء حمايتها ظاهريا ، وبذر الخلافات وعناصر التمييز فيما بينها ، ضمنيا ، من اجل احكام قبضتها على الوطن العربي .

ومنذ دلك الحين ، وكرد على هذه المحاولات الاستعمارية ، كانت هذه الطوائف لا تترك مناسبة ، وخاصة في مراحل الصراع الحاسم ، الا وتقف لتؤكد انتماءها المشترك والموحد الى وطن واحد وقومية واحدة ، ولم يشذ الدروز عن هذه القاعدة في اية مرحلة من مراحل الصراع التاريخي ضد الغرب الاستعماري وضد الصهيونية .

فاذا رجعنا الى التاريخ الحديث نجد انه في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، وعلى اثر فرض الانتداب الانجليزي ـ الفرنسي على

المشرق العربي وفق معاهدة « سايكس ـ بيكو » وتمزيقه الى دويلات هزيلة ، قد شارك الدروز المشاركة الفعالة كغيرهم من العرب في تأجيج موجة الحماس الوطني ، وقادوا المقاومة العسكرية ضد الاستعمار ، واشتركوا تحت قيادة سلطان باشا الاطرش بالثورة العربية الكبرى ، كما تآزروا في مقاومة الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين ، ولم يتوانوا كغيرهم من العرب لحظة واحدة عن مقاومة الهجرات اليهودية الوافدة من مختلف الدول الاوروبية .

ففي عام ١٩٢٩ تمكنت احدى المجموعات الدرزية من شن هجوم على الحي اليهودي في صفد في تشرين الاول (اكتوبر) بالتعاون مع اهالي المدينة ، كما كان لهذه المجموعة المحاربة دور في محاربة الاستعمار الفرنسي عام ١٩٢٥ .

كما كان للدروز كتيبة خاصة اتت من سوريا لتعمل في اطار الجيوش العربية ، التي هبت لانقاذ فلسطين عام ١٩٤٧ ، وقد اشتهر من قادة الافواج في هذه الكتيبة « شكيب وهاب » الذي خاض معركة ضارية ضد القوات اليهودية في الجليل الاعلى ، واشترك الدروز في جيش الانقاذ بفوج الجبل وسرية الاقليم ووادي العجم (الهضبة) بقيادة الملازم « فايز الحديفة » الذي كان آمر فصيل يناضل تحت قيادة المناضل فوزي القاوقجي ، ومن المعارك التي اشتهروا فيها معركتي « الهوشي » و« الكساير »المعركتان اللتان تداعت فيهما القرى الدرزية لفك طوق الحصار الذي فرضه العدو على شكيب وهاب ، وفوجه في قرية شفاعمرو ، وقد قدمت هذه القرى يومذاك ما يزيد على مئة شهيد[٨] .

اما مزاعم اسرائيل ، بانها تعامل الدروز باعتبارهم اقرب اليها من قربهم الى العرب لا تصمد امام الواقع ، فالتمييز العنصري الاسرائيلي لا يفرق بالحقيقة بين الدروز وغيرهم من العرب ، اذ انه

---

(٨) ـ المصدر نفسه ـ ص ٥٣

من المؤكد ان الدروز مثلهم مثل بقية المواطنين العرب لا يتمتعون بالحقوق المواطنية نفسها التي يتمتع بها اليهودي . فالحصول على الجنسية الاسرائيلية لا يكسبهم الحقوق نفسها التي يعطيها لليهود ، اذ ان قانون العودة والجنسية الذي وضعه الكنيست عام ١٩٥٢ كان واضحا في تفريقه بين اصحاب الولاء المقبول وهم اليهود وبين الذين عليهم ان يقدموا الدليل على هذا الولاء وهم العرب من مختلف الطوائف الدينية بما فيها الدروز ، ويجيز هذا القانون لليهود الاحتفاظ بجنسياتهم الاصلية الى جانب الجنسية الاسرائيلية ، وهذا ما لا يجيزه للدروز العرب ، وابناء الشعب العربي في فلسطين المحتلة ، كما انه بموجب هذا القانون لم تعترف الدولة الاسرائيلية بولاء جميع ابناء الطائفة الدرزية ، وانما اكتفت فقط بقبول ولاء بعض الزعماء التقليديين منهم .

فحقيقة النوايا الاسرائيلية تجاه الطائفة العربية الدرزية ، تتجسد في تصريح ادلى به « عيزرا وايزمن » وزير الدفاع السابق ، وذلك عام ١٩٧٠ ، حول كيفية المحافظة على نقاوة التجمع الاسرائيلي من العرب بكل طوائفهم دروزا كانوا ام مسلمين ام مسيحيين جاء فيه : « ان لدي حل القضية الأقليات وهو ارسال المسلمين الى الاردن ، والدروز الى جبل الدروز في سوريا » .

(٩) ـ الاتحاد ـ ١٩٧١/٣/١٧



٢

التهويد ومصادرة الأراضي

بالاضافة الى المحاولات التي تبذلها اسرائيل من اجل الايهام بوجود تاريخ خاص للدروز ، يميزهم عن سائر العرب ، وتتمثل هذه المحاولات بتزييف التاريخ وتحويره وفق مخططاتها ، وخلقها معطيات تاريخية زائفة جديدة . فهي تحاول ايضا تضليل الرأي العام بمقولات كاذبة ـ تضليلية ، تروج اعلاميا ان الدروز يتمتعون في ظل السيطرة الاسرائيلية ، بامتيازات ومعاملة مختلفة عن غيرهم من الطوائف العربية الاخرى ، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الا ان نظرة واقعية ودقيقة الى الأمور تكشف حقيقة هذه المقولات ، وتلك الادعاءات . فاسرائيل المحكومة بالرؤية العنصرية ، وبالاهداف التوسعية الاستراتيجية التي تخطها لنفسها ، لا تستطيع بأي حال من الأحوال ان تتجاهل مثلا كون العرب ينجبون الأطفال بنسب مرتفعة ، تهدد على المدى البعيد سيطرتها الديموغرافية ، هذا مع التأكيد ان لدى اسرائيل قناعة ضمنية بعروبة الطائفة العربية الدرزية ، والتي تحاول بدأب ان تخفي هذه القناعة وراء ادعاءاتها الآنفة الذكر . وانطلاقا من هذه القناعة ، وعلى الصعيد العملي ، نجد اسرائيل لا تأمن تواجد هذه الطائفة في الأماكن والمناطق الاستراتيجية والحدودية التي تشكل مناطق أمنية .

ولهذا فعندما تضع اسرائيل خططها لتهويد الجليل ، لا تستطيع ان تحافظ على مصداقية مقولاتها وادعاءاتها حول تمييز الدروز ، بل تقدم على مصادرة اراضيهم وتستولي عليها ، وتقوم بهدم منازلهم بالشراسة نفسها التي تمارسها مع العرب الآخرين في فلسطين المحتلة ، مستخدمة التبريرات والذرائع نفسها في كلا الحالين ، وفيما يلي سنحاول كشف الحقيقة عن عمليات المصادرة والاستيلاء على الأراضي التي يملكها ابناء هذه الطائفة وذلك في إطار مؤامرة تهويد الجليل ـ وهدم المنازل ـ وتقويض القرى .

لقد (صادرت اسرائيل بادىء ذي بدء ٢٥٠٠ دونم من اراضي قرية ساحور الدرزية و ٣٠٠٠ دونم من اراضي قرية حرفيش[١]) و ٥٠٠٠ دونم من قرية بيت جن وكل هذه القرى في منطقة الجليل ، ثم تتابعت عمليات المصادرة وسارت في خطها التصاعدي منذ مطلع الخمسينات وحتى اليوم ، وشملت عملية المصادرة حتى عام ١٩٧٢ ما ينيف عن نصف اراضي الدروز في الجليل ، وتمت المصادرة كما هو معروف تحت ستار من الذرائع ومنها ، الحجج الأمنية ، وعدم اثبات ملكية الأرض من قبل الفلاحين الدروز ، أي عدم وجود « طابو » بحوزتهم يثبت ملكية الأرض المصادرة . واستخدام القانون العثماني الذي اقر عام ١٩٥٨ .

وعندما بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي صادرتها اسرائيل من اصحابها العرب الدروز حوالي ٦٠٪ من مجموع مساحة ما يملكون من اراضي ، بدأت التحركات السياسية في صفوف ابناء الطائفة تشتد للحد من احتمالات انهيار القاعدة الاقتصادية التي تقوم عليها قراهم الفقيرة في الأصل . والجدول التالي يظهر ما تعرضت له القرى الدرزية في فلسطين المحتلة من نهب ومصادرة لأخصب أراضيها :

---

١ ـ العرب في اسرائيل ـ صبري جريس/ الجزء ـ ٢ ـ / مركز الابحاث الفلسطينية ١٩٦٧/ ص ١١٣

جـــدول – ١ –

اسم القرية	مساحة الأراضي عام ١٩٤٥ بالدونم	الباقي بالدونم عام ١٩٦٢	المساحة المصادره بالدونم
بيت جن – عين الأسد	٢٥٥٩٤	١٠٢٠٤	١٥٣٩٠
ابو سنان	١٢٨٧١	٥٤٣٤	٧٤٣٧
البقيعة	١٠٢٧٦	٣٥٠٠	٦٧٧٦
دالية الكرمل	١٩٧٤١	١٣٠٢٦	٦٧١٥
جولس	١٢٨٣٥	٦٠١٠	٦٨٢٥
جت	٥٩٠٧	١٧٢٧	٤١٨٠
حرفيش	١٤٦٢٣	٥٢٥٤	٩٣٦٩
شفا عمرو	٥٨٧٢٥	١٠٣٧١	٤٨٣٥٤
عسفيا	١٦٨١١	٩٦٨١	٧١٣٠
كفر سميع	٧١٥٠	٢٤٣٦	٤٧١٤
كفر ياسيف	٦٧٢٩	٤٥٨١	٢١٤٨
يانوح	١٢٤٦٦	١٣٤٣	١١١٢٣
يركا	٣٠٥٩٧	١٠٧٠١	١٩٨٩٦
الرامة	٢٣٧٠١	٧٣٢٢	١٦٣٧٩
المغار	٤٥٥٩٠	١٢٢٢٧	٣٣٣٦٣
ساجور	٨١٧٢	١٥٣٣	٦٦٣٩

ولم يقف الجشع الاسرائيلي عند هذا الحد من المصادرات ، بل تعدته حيث شملت المقدسات الدينية الدرزية ، وتمت مصادرة قسما كبيرا من الأراضي في النبي سيلان والنبي شعيب (حطين) والتابعة للأوقاف الدرزية . وفي عام ١٩٧٠ تسلم مئة مواطن من قرية يركا انذارات وتباليغ للمثول امام محكمة الأراضي في حيفا ، وذلك للبث بمصير ١٥٠٠ قطعة من أراضيهم التي تبلغ مساحتها ٨ آلاف دونم . وفي مؤتمر عقده الشباب الدروز في حيفا قال صالح خير (ان

٤٠٠ آخرين من سكان يركا تلقوا استدعاءات للمثول امام المحكمة لتسوية الأراضي حتى بداية عام ١٩٧١) [٢] . وفي هذا الصدد يقول سعيد نفاع ــ من قرية بيت جن ــ ان مسيرة نهب الأراضي في كل القرى العربية بما فيها القرى الدرزية طويلة ومؤلمة ، فبطاقة الهوية وعليها كلمة درزي لم تشفع بهم [٣] . ومخططات اسرائيل بشأن الأراضي العربية لا تستقر عن تآمرها . ففي عام ١٩٧٥ خرجت اسرائيل بحلقة جديدة من سلسلة تآمرها ضد الأراضي العربية ، وتمثلت هذه المؤامرة بالضغط على أهالي عسفيا ودالية الكرمل لاجبارهم على بيع ما تبقى من أراضيهم ، ومن ثم قررت السلطات اعتبار القريتين « منطقة مدن » وهذا القرار يؤدي اوتوماتيكيا الى رفع ضريبة الارنونا « الاملاك » على الأراضي بنسب عالية جدا .. وبهذه الطريقة سيضطر أهالي كل من القريتين على دفع ١٠٠٠ ليرة كضريبة عن الدونم الزراعي الواحد ، لأن القانون الجديد رفعت عنه الصفة الزراعية واسبغ عليه طابع المديني [٤] .

وبالنتيجة فان هذه الخطوة تهدف الى تيئيس الأهالي ودفعهم لبيع أراضيهم . هذا ، وقد تعرضت قرى ، يانوح ــ كسرى ــ جولس ــ يركا ايضا لمصادرة أراضيها ، وتتستر صحيفة دافار الاسرائيلية على حقيقة الأهداف الاسرائيلية وذلك بقولها ان هناك هدفين لعملية المصادرة هذه :

اولا ــ توسيع الاستيطان في الجليل .

ثانيا ــ نقل بعض المصانع العسكرية الاسرائيلية من مركز البلد الى مناطق بعيدة فى الشمال ، ثم انشاء مشاريع صناعية

---

٢ ــ الاتحاد ٩/٢/١٩٧١

٣ ــ المصدر نفسه ٥/٢/١٩٧١

٣ ــ المصدر نفسه ٢٣/٥/١٩٧٥

جديدة [٥] .

واثر حملات المصادرة المتتالية لاراضي العرب الدروز في الجليل ، والعمل على تهويدها ، عقد في الناصرة مؤتمر بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٧٥ تحدث فيه عدد من الشخصيات الوطنية منهم : حنا نقارة ، وأنيس كردوش ، ومحمد ميعادي ، والشيخ فرهود فرهود ، وقد أجمع المؤتمرون على الوقوف صفا واحدا ضد مصادرة الأراضي العربية لاقامة مصانع ومستوطنات يهودية عليها ، خاصة وان قرى الاقلية بحاجة الى انماء سريع ، وقال الشيخ فرهود : عندما تستولي الحكومة على أراضي الدروز فهي تضمهم الى قائمة العرب ، بينما تعتبرهم عند تجنيدها لهم ، أبناء قومية مميزة . وهذه الحقيقة دفعت عضو الكنيست الدرزي آنذاك « جبر داهش معدي » والمعروف بعلاقته الوطيدة بالسلطة الاسرائيلية ، والذي عمل كنائب لوزير الزراعة الى ان يصرح بقوله : (بأنه استطاع في كل موضوع تغيير القرار الحكومي وجعله لصالح الدروز ما عدا موضوع الأراضي ، وذلك لأن الاسرائيليين لا يشبعون ولو مرة واحدة) [٦] . واحتدمت الخلافات بين الدروز والسلطة ، وبلغت أوجها ، ومنها الخلافات التي نشبت بين ادارة اراضي اسرائيل وأهالي قرية كسرى الدرزية ، حول ملكية ارض داخل نطاق القرية ومخصصة للبناء ، وقاد هذه الحملة شباب دروز من المجندين المسرحين ، بحيث انهم بدأوا يبنون البيوت بسبب حاجتهم الى المسكن (اما ادارة اراضي اسرائيل فتدعي ان الأراضي تابعة لادارة الأملاك المهجورة) [٧] . وعقب هذا الخلاف عقد اجتماع في قرية ترشيحا بين السكان الدروز وممثلي الادارة . ولكن لم يسفِر الاجتماع عن أية نتيجة ايجابية ، والجدير بالذكر ان قرية

---

٥ ــ المصدر نفسه .

٦ ــ دافار ٣١/ ٧/ ١٩٧٥ .

٧ ــ هآرتس ١٥/ ١٠/ ١٩٧٥ .

كسرى الدرزية تقع على الحدود المتاخمة للحدود اللبنانية .

وفي الآونة الأخيرة قامت الحكومة الاسرائيلية باعادة مئات الدونمات من الأراضي التي صودرت في الخمسينات من دروز الجليل ، الى اصحابها ، وأوضح منسق لجنة المدراء العامين للشؤون الدرزية سلمان فلاح قائلا : (ان الأراضي التي اعيدت ، تعود ملكيتها الى سكان قرى حرفيش – جولس – ساجور – بيت جن – واتخذ القرار بعد ان تبين لادارة الأراضي ، ان هذه الأراضي غير مطلوبة « لتطوير الجليل » او توسيع مصادر العيش للمستوطنين اليهود في المستوطنات المقامة في الأماكن المجاورة لهذه القرى)[8] . وهكذا ، فان اسرائيل لا تميز بين عربي وعربي أمام أهدافها ، فالكل سواسية في العداء لها ، ومن اجل الحفاظ على احتلالها لفلسطين المحتلة ، ومن ثم ايجاد اكثرية يهودية عمدت على انشاء المستوطنات اليهودية على كل ارض فلسطين ، عربية درزية كانت أم عربية اسلامية او مسيحية .

اما بالنسبة لهدم البيوت في القرى الدرزية خاصة والقرى العربية الأخرى عامة ، يعود للأسباب التالية :

١ – كعقاب على التمرد ومناهضة الاحتلال ، تتبعه اسرائيل ضد المواطنين .

٢ – لاستملاك الأراضي المقام عليها البيت المنوي هدمه ، اما لأغراض استيطانية واما لأغراض عسكرية .

٣ – تضييق الأرض السكنية للعرب ، المتزايد عددهم ، مما يدعوهم للهجرة .

---

٨ – عن الصحافة الاسرائيلية – م . الأرض – دمشق/ عدد ٣٧/ ١/٢/١٩٨١ . ص ٤٧٥ .

٤ ــ من اجل تقليص نسبة السكان العرب ، امام تزايد المهاجرين اليهود

وحيال عمليات المصادرة وهدم البيوت فقد عقد الشباب الدروز المرتبطين بالسلطات الاسرائيلية ، مؤتمرا صحافيا بعد ان وجدوا أنفسهم عاجزين عن تقديم التبريرات ، والدفاع عن السياسة الاسرائيلية في وجه التيار الوطني الذي أخذ يتصاعد في القرى الدرزية ، حيث قال المؤتمرون (اننا نطالب بالمساواة الكاملة في كافة مجالات الحياة ، ووقف مصادرة الأراضي وهدم المنازل في القرى الدرزية حيث ان « ليفي اشكول » رئيس الحكومة الاسبق كان قد صرح عام ١٩٦٧ ، بأنه سيتخذ اجراءات لدمج الدروز كمواطنين متساوي الحقوق في البلاد ، وحتى الآن لم يحدث شيء من ذلك) [٩] ، انما انتقل الدروز من السيء الى الأسوأ .

ورغم الوعود والعهود التي تعطيها السلطات الاسرائيلية وتقطعها على نفسها للدروز ، لوقف عمليات المصادرة والهدم ، فانها لم تف بأي وعد من وعودها (ففي قرية عين الاسد الدرزية ، قامت السلطات بهدم اربعة منازل تحت حراسة الشرطة بينها بيتان كانا قد بنيا منذ ٢٢ عاما ، وقد تم الهدم بدعوى ان الأراضي التي اقيمت عليها البيوت هي اراضي تابعة للدولة) [١٠] .

اما في قرية بيت جن ــ فقد داهمت قوات الشرطة بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣١ ــ برفقة موظفي لجنة تنظيم البناء في منطقة عكا ، وبدون سابق انذار او اشعار ، (اقتحمت الشرطة في ساعات الصباح المبكرة بيت المواطن « سليمان حسن غانم » وهدمته كليا ، وتم ذلك على الرغم من مقاومة الأهالي لعناصر الشرطة ، ورجمهم بالحجارة ،

---

٩ ــ ر . إ . إ . عدد ٧٤٣/ ١٩٧٥/٢/١٣ .
١٠ ــ الاتحاد ١٩٧١/٣/٥ .

بالاضافة الى انهم الحقوا الضرر بثلاث سيارات تابعة للبوليس وذلك لمنع عناصر القوة من تنفيذ مهمتها) [١١] . وفي اعقاب هذا العمل الوحشي ، اصدرت لجنة المبادرة الدرزية منشورا وزعته على ابناء قرى الجليل جاء فيه : (ان الموقف الشريف والعادل ، الذي وقفه اهالي بيت جن العربية مع ابن قريتهم ، لهو مثل رائع على وحدة الصف ، وعلى كيل الصاع صاعين لسياسة « الاخوة الدرزية ـ اليهودية » المزعومة ، التي تتبجح بها السلطة وعملاؤها) [١٢] .
ومن ناحية اخرى فقد شهدت قرية كسرى ـ الدرزية معاملة وحشية لا تقل عن الوحشية التي ارتكبت ضد كفر قاسم وكفر ياسين وغيرهما من القرى العربية . فقد عاشت القرية حتى عام ١٩٦٢ ، منقطعة عن البلاد وعن العالم ، ولكن من سوء حظ اسرائيل أدى الى اكتشاف فضيحة مرض « الحصبة » امام الرأي العام العربي والعالمي ، بعد ان نكبت القرية بوفاة ١٢ طفلا رضيعا بسبب هذا المرض ، وحتى هذه النكبة كانت سلطات اسرائيل تمارس التعتيم الاعلامي على ممارساتها ضد القرية المذكورة ، ورغم ذلك فان قرية كسرى ما زالت حتى اليوم تدفع ثمن صمودها غاليا ، وذلك ببقائها محرومة من رخص البناء ووعورة شوارعها الداخلية وانعدام الخدمات العامة من ماء وكهرباء فيها .

* * *

في اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) بدأت الدولة « الاسرائيلية » تشعر بالخطر يتهددها ، ما لم تسرع باقامة شريط استيطاني يحيط بالمركز ، وذلك لسببين :

١ ـ اصابتها بهزيمة عسكرية حطمت الهالة الاسطورية التي نشرتها

---

١١ ـ المصدر نفسه ١٩٧٣/٦/١ .
١٢ ـ المصدر نفسه ١٩٧٣/٦/٨ .

حول جيش الدفاع الاسرائيلي .

٢ ـ تزايد النهوض الوطني لدى عرب فلسطين المحتلة وذلك ، بعد ان بدأت تكشف الانتخابات البلدية عن نجاح القوى الوطنية وخاصة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، والاضرابات الشاملة في (يوم الأرض) حيث اظهر العرب في ظل الاحتلال مستوى جديدا من التنظيم والوحدة .

ففي عام ١٩٧٧ تقدم كل من (رعنان فايتس) ووزير الزراعة وقتذاك (ارئيل شارون) بخطة استيطانية لتطويق التجمعات العربية ، مع العلم ان الجليل يتميز باكثرية عربية ساحقة . وقبل هذا التاريخ تقدم « يسرائيل كنج » متصرف اللواء الشمالي بخطة استيطانية عرفت باسم « وثيقة كنج » عام ١٩٧٦ وتعتبر هذه الوثيقة من اكثر الوثائق خطورة ضمن المخططات التهويدية ـ الاستيطانية [١٣] .

وكان هدف « كنج » من وراء خطته :

١ ـ تهجير وتشتيت السكان العرب في منطقة الجليل .. ودمج الباقي منهم وتذويبهم في التجمع الاسرائيلي .

٢ ـ توسيع الاستيطان في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية .

اما « فايتس » فقد قسم خطته وفقا للتقسيم الجغرافي للمنطقة ، كان منها نصيب الجليل ، اقامة شريط من المستوطنات ابتداء من الناصرة جنوبا وحتى الحدود اللبنانية شمالا ، وعلى ان يبلغ عدد المستوطنات المقامة ٥٠ مستوطنة تضم ٥٥ ألف نسمة من المهاجرين اليهود [١٤] .

---

١٣ ـ عل همشمار ١٩٧٦/٩/٧ .

١٤ ـ الرأي الكويتية ١٩٧٧/١١/٨

ويعتمد مشروع شارون في مضمونه على :

١ ــ اقامة مستوطنات في مناطق من ارض فلسطين المحتلــة عام ١٩٤٨ ، الخالية من التواجد اليهودي نسبيا . هذا فيما يتعلق بالجليل . اما الذي يتعلق بغيره من المناطق ، فليس هنا مجال بحثه ، ومنذ ذلك الحين ، شهدت المنطقة حملة مكثفة ، لاقامة المستوطنات اليهودية على الأراضي العربية ، دون تمييز بــين الأراضي الدرزية او الاسلامية .

٣

الصعوبات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية

اذا تحققنا بالظروف الاقتصادية التي يعيشها الدروز في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، لتبين لنا ان أبناء هذه الطائفة يعيشون في خضم المشاكل ذاتها التي يعيشها ابناء الطوائف العربية الاخرى في فلسطين المحتلة ، حتى ان بعض قادة اسرائيل لم يجد مهربا من الاقرار بالحقائق والوقائع الملموسة ، وهو عضو الكنيست – من حزب العمل الاسرائيلي « بوسي سريد » الذي قال (في جميع القرى الدرزية لا يوجد سوى مركز جماهيري واحد ، ولا يوجد فيها مشروع صناعي أقيم من قبل الحكومة ، فجميع المصانع لا تتعدى مصانع الحياكة المخصصة للنساء التي لا تدفع اكثر من ٤٠٠ شيكل كأجر شهري لكل عاملة . وتعمل في هذه المعامل فتيات صغيرات دون مراقبة النقابات العمالية . اما المباني التعليمية في القرى الدرزية فحدث عنها ولا حرج فهي مبان هزيلة ليس لها مثيل في القرى اليهودية . ان وضع الدروز في اسرائيل ربما كان اكثر صعوبة من أوضاع العرب ، فالدرزي يقوم بالتزاماته كاملة ولهذا فانه يشعر بالألم للظلم اللاحق به ، ويسمع دائما عبارات السخرية والاستهزاء من الشبان العرب الذين يقولون له : « انت تخدم في الجيش اما نحن فلا ، ولكن الظلم فنحن متساوون فيه».. ان الدرزي الخائب

الآمال يحطم ادعاءنا بشأن الضرورات القومية ، ويؤمن بان المعاملة السيئة التي يلقاها انما هي نابعة من غرائز كامنة في نفوس الاسرائيليين الذين يصبون جام غضبهم على الأقليات بعد ان عانوا الأمرين من كونهم أقلية في شعوب مختلفة) [١] .

وهذا الواقع دفع بمستشار رئيس الدولة لشؤون الاقليات « كمال منصور » الى ان يقترح اقامة طاقم خاص من اعضاء الكنيست (من جميع الكتل البرلمانية لمعالجة شؤون ومشاكل الطائفة العربية الدرزية في البلاد ، وذلك على ضوء المشاكل وعدم معالجة حلولها بصورة صحيحة ، كما ناشد الوكالة اليهودية لتقديم المساعدات المالية والمعنوية للقرى الدرزية ، وذلك للمساهمة في تطوير هذه القرى) [٢] . واذا تتبعنا مسيرة الاجراءات التي تتخذها السلطات الاسرائيلية ، تحت ستار ادعاء اهتمامها الخاص بشؤون الدروز ، لوجدنا ان هذه الاجراءات هي في معظمها في كل المجالات والصعد ، تخلو من كل ممارسة تشير الى تمييز الدروز من حيث مستوى المعيشة او حقوق المواطنية * ، وانما تؤكد انها اجراءات تهدف اولا وأخيرا الى عزل هذه الطائفة عن بقية طوائف ابناء شعبها ، وضبطها ضبطا كاملا ونهائيا كي تخفف عن كاهلها اعباء المقاومة الشعبية الموحدة ، ضد خطط اسرائيل الهادفة الى تهويد كامل ارض فلسطين وازالة الطابع العربي عنها بشكل نهائي .

١ ـ وضع الدروز الاقتصادي :

أ ـ الزراعة ـ يعيش الدروز باغلبيتهم في الأرياف ، حيث تعلو

---

١ ـ السياسة/ الكويت ١٠/٤/١٩٨١ .

٢ ـ الانباء ـ القدس ١/١/١٩٨٢ .

* اثباتا لذلك فان قرية المغار تواجه في الآونة الأخيرة ، أزمة بعد اقالة مجلسها المحلي ، ومن ثم استقالة اللجنة التي عينتها السلطات ، وحاليا تعيش القرية دون ادارة تدير او ترعى شؤونها .

نسبة تواجدهم هناك على بقية الطوائف العربية ، اذ تبلغ نسبة الذين يعملون في الزراعة ٩١٪ ويعتمدون عليها بينما لا يعيش من هذا القطاع سوى ٨٢٪ من العرب المسلمين ، ولا تعلو نسبة العرب المسيحيين على اكثر من ٤٠٪ فقط (النسبة المئوية لعدد سكان كل طائفة) . اما الـ ٩٪ الباقون من ابناء الطائفة الدرزية فيعملون في القطاعين الصناعي والخدماتي * ومن المعروف ان الصعوبات التي يعانيها الفلاح الدرزي اضافة لوقوعه تحت المطرقة الاسرائيلية وسندان تجريده من أراضيه ، يكفي الى ان ندرك ان دونما واحدا من اراضي الخليل الجبلية يكلف استصلاحه في الأيام الراهنة اكثر من ٤٠٠٠ ليرة اسرائيلية ، وهذه التكاليف المخصصة للاستصلاح لا يمكن وليس بمقدور الفلاح ان يقوم بسدادها الا بعد عدة سنوات بسبب انخفاض اسعار الانتاج الزراعي العربي ، في السوق الاستهلاكي الاسرائيلي . وحيال ذلك فان الاسرائيليين يستغلون هذا الوضع الصعب ، ليستدرجوا الفلاحين الى بيع أراضيهم بأسعار بخسة ، فالدونم المستصلح لا تدفع اسرائيل للفلاح الدرزي كتعويض عنه بعد مصادرته اكثر من مبلغ يتراوح ما بين ٩٠ و ٤٠ ليرة ** .

اما المشكلة المزمنة والمعقدة التي تواجه الفلاح الدرزي كغيره من الفلاحين العرب ، فهي علاقته بشركات التسويق الاحتكارية ، التي تحدد له الاسعار بشكل – قسري ليس على اساس تكاليف محصوله بل على أسس أخرى تدخل في اطار السياسة الاقتصادية ، والاجتماعية العامة لدولة اسرائيل ، والتي تسير دائما باتجاه ضرب اقتصاد القرى العربية ، وتحويل فلاحيها الى احتياطي لقوة العمل اليهودية . والجدير بالتنويه ، ان القرى الدرزية تعتمد بشكل اساسي

---

* بالنسبة لقريتي عسفيا ودالية الكرمل بقي حوالي ١٠٪ من ابناء القريتين يشتغلون في الزراعة ، اما الاغلبية فهم عمال صناعة وتجار وموظفون وسواقون .

** بالنسبة لسعر الليرة القديم .

في انتاجها الزراعي على محاصيل محدودة من العنب . والتبغ ، والزيتون ، وعباد الشمس . فاذا أخذنا متوسط كلفة الدونم الواحد من أراضي قرية بيت جن الدرزية مثالا ، نجد ان هذا الدونم يكلف مبلغا من المال يزيد في اكثر الأحيان على ١٠٠٠ ليرة اسرائيلية ، بينما قد لا تزيد عائداته الزراعية في إغلب الأحيان عن ٢٨٠ ليرة ، ولهذا يضطر الفلاح حينئذ لتغطية خسارته للعمل خارج قريته ، ومن ثم وبعد تراكم الخسارة مع السنين الى ترك العمل الزراعي تدريجيا . وهذا الوضع المؤلم لا يرتبط بزراعة العنب وحسب ، بل المشكلة تواجه كل المزروعات وعلى وجه الخصوص التبغ والزيتون اللذان يشكلان المحصولان الأساسيان لقرى الجليل الدرزية ، حيث ان مسؤولية تسويق هذين الانتاجين تقوم بها شركتان احتكاريتان تعملان على استغلال واستنزاف دماء المزارعين في كل من مراحل تصنيف المنتوج القائم على أساس جودته او عدم جودته . وفي النهاية لا يغطي ثمن المنتوج نفقات القطف والتوضيب . بالاضافة الى موقف السلطات ورفضها تزويد الفلاحين بالبذور الجيدة ، وفي كثير من الأحيان تأتي الضرائب ، التي تفرض نسبتهاوفق مزاجية موظفي ضريبة الدخل ، فتمتص من دماء المزارع آخر نبضة حياة . وفرض الضرائب ما هي الا أداة ضغط وارهاب سياسيين . ولا تكتفي السلطات بهذا القدر من الضغط والظلم والاستغلال ، بل تحرم المزارعين من الآلات الزراعية الحديثة ايضا .

(ففي منطقة البقيعة رفضت دائرة الزراعة تزويد الفلاحين بالبطاطا المخصصة للزرع ، وهو الأمر الذي حرم الفلاحين من انتاج هذا النوع من المحصول) [٣] . كما ان السلطات تمنع الدروز من استصلاح اراضيهم البور . ففي (قرية كسرى منعت دائرة الاحراش الجرافات من استصلاح الأرض ، وهددت بانها ستقدم

---

٣ ـ الاتحاد ٤/٤/١٩٧٤ .

للمحاكمة كل من يقوم باستصلاح أرضه على حسابه الخاص)[4] . بالاضافة الى عدم سماحها بايصال مياه الري الى القرى الدرزية الزراعية .

اما بالنسبة للمواشي ، فقد منعت تربيتها في القرى الدرزية حسب القانون ، وقد اغلقت الدولة المراعي والاحراج ، ومنعت الرعـاة والمزارعين من رعي مواشيهم فيها . فقضت بهذا الاجراء على تربية المواشي التي هي من أربح الأعمال التي يمارسها الفلاح الدرزي (ومن اجراءات الدائرة العربية في وزارة الزراعة عدم اعتمادها على ادخال تربية الأبقار والدواجن في برامج القرى الدرزية) الزراعية . ولهذا تم تشكيل لجنة عليا درزية بناء على توصية وزير الزراعة آنذاك ووزير الدفاع الحالي ارئيل شارون ، بتاريخ ٩/٢/١٩٧٨ من اجل معالجة مشاكل الدروز الزراعية . وتقول صحيفة هآرتس ان تشكيل هذه اللجنة تعبير عن تفاقم مشاكل الطائفة الدرزية في المجال الزراعي ، وازدياد ضغط هذه المشاكل على السلطة التي قامت بهذه الخطوة من اجل امتصاص النقمة العارمة في اوسـاط الفلاحـين الدروز ـ ولقد اقترح شارون اثناء زيارته لقرية يركا ، ان يقوم المزارعون الدروز بتشكيل روابط زراعية تقوم بمعالجة أمورهم بشكل تعاوني حتى يستطيعوا الحصول على قروض كبيرة وحل مشاكلهم حلا كاملا[6] . وفي اعقاب ذلك . صادق مسجل الجمعيات التعاونية في وزارة العمل والرفاه الاجتماعي ، واتحاد مراقبـة الجمعيـات التعاونية العربية ، في الهستدروت (على تسجيل جمعية تعاونيـة زراعية للري في شفاعمرو ، وقد اطلق على الجمعية اسم جمعية « الناعم » وتضم ٣٤ عضوا يملكون ٣٠٠ دونم من الأراضي ، كما وافقت سلطة المياه في وزارة الزراعة على منح الجمعية حقوق مياه

---

٤ ـ المصدر نفسه ٩/٦/١٩٧٠ .

٥ ـ ابو مصلح ـ مصدر سبق ذكره ص ١٤٧

٦ ـ هآرتس ١٠/٢/١٩٧٨ .

سنوية بـــ ١٦٥ ألف متر مكعب) [٧] وفي مطلع العام الحالي ، وفي اطار سياسة امتصاص نقمة الفلاحين الدروز بتقديم الوعود ، صرح منسق اعمال الحكومة في الجليل « عاموس لوتان » (بأن الحكومة ستباشر ابتداء من اليوم بوضع التصاميم والبرامج لضم القــرى الدرزية الى الخارطـــة السياحيـــة ، ولزيـــادة الحــركة الصناعيـــة فيها) [٨] . وطالب رؤساء المجالس المحلية الدرزية الحكومة ووزارة السياحة بتوجيه السياح من البلاد والخارج الى قراهم للتعرف على الطابع الخاص الذي تتميز به القرية الدرزية . وفي هذا الصدد وحيال اعطاء الوعود الحكومية ، صرح سكرتير لجنة المجالس المحلية الدرزية الدكتور حمد صعب (بأن الحكومة تولي اهتماما كبيرا لما يجري في القرى الدرزية) [٩] . ورغم هذه الوعود فالعمل على ضرب الزراعة لم يتوقف اطلاقا ، ففي الآونة الأخيرة (قام مستوطنـــو « ليفي دود » القائمة قرب قرية يانوح باقتلاح ١٥٠ شجرة زيتون من ارض احد أهالي القرية) [١٠] ، وأدى هذا العمل العدواني الى توتر الأجواء بين دروز يانوح ويهود المستوطنة ، مما أدى بالسلطة الى وضع قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود على أهبة الاستعداد تحسبا لوقوع اشتباكات عنيفة بين الطرفين . فاذا كان هذا هو وضع الزراعة في الوسط العربي الدرزي ، فما هو وضع الصناعة وما هي المشاكل الصناعية التي يعاني منها الدروز ؟

ب ــ **الصناعة** ــ ان الصناعة شبه مفقودة في القرى العربية الدرزية ، الا انه كان لقرية كفر ياسيف * قبل عام ١٩٧١ ، منطقة

---

٧ ــ الانباء ١٣/١/١٩٨٢ .

٨ ــ المصدر نفسه ١٠/١/١٩٨٢ .

٩ ــ المصدر نفسه .

١٠ ــ معاريف ١٥/١/١٩٨٢ .

* كفر ياسيف قرية سكانها من العرب الدروز والمسيحيين . والدروز أقليـــة واكثرية مسيحية .

صناعية معترف بها ضمن تصميم المناطق الصناعية الاسرائيلية ، حيث يوجد فيها مصنع بلوكات كبير ، ومحددة حديثة ومعصرة زيت ، الا ان المجلس المحلي ، ما لبث ان تلقى من دائرة حماية الأراضي الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بلاغا بشطب هذه المنطقة من قائمة المناطق الصناعية .

اما في قرية عسفيا ، وبعد ان حاول المواطن اسماعيل قبلان ان يقيم مصنعا للرخام قرب كرمئيل وبعد ان حصل على كل المستنداب القانونية والخرائط المطلوبة من مهندس البلدة ، تلقى بلاغا بعدم الموافقة على مشروعه ، وقد تذرع مدير الأراضي (بان منطقة المحاجر هي منطقة محظورة على غير اليهود) [11] وفي اطار التحرك لحث الحكومة والشركات الاسرائيلية لتصنيع القرى الدرزية من قبل المقربين من السلطات الاسرائيلية ناشد « مصباح حلبي » سكرتير مجلس عمال دالية الكرمل . (المدير العام لشركة مصانع الهستدروتية « يشعياهو غفيش » فتح مصنع لهذه الشركة في البلدة لتشغيل العمال من ابنائها ، وجاء في طلبه : ان دالية الكرمل هي اكبر قرية درزية في البلاد ومتوفرة فيها طاقة بشرية من الجنود المسرحين وهم بحاجة ماسة لاماكن عمل) [12] .

ج ـ **اليد العاملة** ـ بالنسبة للعمال الدروز فان معظمهم مع عملهم في أراضيهم الخاصة ، او في اراض يستأجرونها من المستوطنين اليهود ، فانهم يعملون بضعة أشهر في السنة ، كأجراء زراعيين في المزارع اليهودية او في قطاع البناء ، ويبقون في الأشهر المتبقية عاطلين عن العمل ، وفوق الضغوط الكبيرة والعالية التي يتعرضون لها من اجل دفعهم الى الانضمام للجيش ، فالسلطات تزيدهم ضغطا اكثر من غيرهم من العمال العرب . وذلك يتمثل بسد

---

١١ ـ الاتحاد ١٩٧١/٤/٢٠ .
١٢ ـ الانباء ١٩٨٢/١/١ .

سبل العمل امامهم ، وقد قامت السلطات باقفال مكاتب العمل في قراهم منذ سنوات وحتى عندما كانت هذه المكاتب موجودة . حيث كانت توزع العمل عليهم ، أي أشق انواع العمل الجسدي ، لأنها لا تعطي الأعمال المرهقة الى العمال الذين تخطوا الأربعين من العمر ، وذلك لكي تجبر الشباب الذين هم دون هذا السن والذين ينشدون العمل على الالتحاق بسلك حرس الحدود . ومن ناحية اخرى ، فان العمال الدروز هم أكثر تعرضا للأذى ، الذي ينجم عن قانون العرض والطلب في سوق العمل والانتاج وفي الأزمات الاقتصادية . فالعمال الدروز هم اكثر العمال العرب تخلفا من حيث التأهيل العلمي والتقني ، لذا يضطرون الى بيع قوة عملهم في شتى الحقول والمجالات المتوفرة بأجور زهيدة جدا ، ولم يتركوا مجالا الا وحاولوا العمل فيه * . ففي الموانىء نجد عمالا دروزا ، ومثال على ذلك ، ففي مينائي حيفا وايلات بلغ عدد العمال الدروز حوالي ٦٠٠ عامل ، كما عمل بعضهم في القطاع الحكومي بأجور متدنية جدا لا تزيد عن ٣٠٠ ليرة شهريا للعامل ، ويبقون في هذا القطاع بمثابة عمال مياومين دون ان يحصلوا على التثبيت بالرغم من انهم يدفعون الضرائب النقابية كغيرهم من العمال ، ونتيجة لهذه المشاكل يقبل العمال الدروز على الانتماء الى النقابات ، ليضمنوا أدنى حقوقهم المشروعة ، ولقد بلغ عدد المسجلين في الهستدروت ٦٢٠٣ عامل ، وانشىء مجلس عمال درزي اقليمي يضم في نطاقه العمال الذين يعملون في عدد من الكيبوتسات الاسرائيلية [١٣] . اما لو قارنا نسبة دخل المواطن الدرزي بدخل المستوطن اليهودي ، لرأينا الهوة

---

* في حال طرد احد العمال الدروز من مكان عمله ، فانه يفقد مصدر رزقه ، ورزق ابناء عائلته ، وبعدئذ يضطر للتشرد والتنقل بحثا عن مصدر رزق آخر ولكن دون جدوى . وبسبب ذلك يجبر على الخضوع خوفا من سيف الطرد والتشرد والجوع .

١٣ ـ عل همشمار ١٩٧٨/٥/٥ .

العميقة التي تفصل بينهما ، ولتكشف زيف الادعاءات الاسرائيلية حول المساواة الدرزية ـ اليهودية (فدخل العائلة الدرزية لا يتجاوز الـ ١٨,٦٤٪ من معدل دخل العائلة اليهودية وقت احصاء ١٩٧١) [١٤] .

والجدير بالذكر ان معدل عدد افراد العائلة الدرزية هو سبعة أفراد ، وعدد العائلة اليهودية خمسة افراد ، فيكون معدل دخل الفرد الدرزي للعائلة العاملة في زراعة التبغ مثلا في حدود ١٣,٣٪ من معدل دخل الفرد اليهودي . اما العمال الدروز المهرة فلا يتعدى دخل الواحد منهم الـ ١٥,٨٦٪ من معدل دخل الفرد الاسرائيلي العادي .

د ـ الضرائب ـ على اثر هذه الضغوط والصعوبات الاقتصادية ، يطالب الدروز منذ عام ١٩٦٨ ، بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم وعلى أراضيهم ، ولقد طالب رئيس مجلس يركا المحلي « يوسف ملا » الحكومة بان تغطي العجز الذي سببه تخفيض الضريبة عن الجنود الدروز المسرحين ، هذا العجز الذي يجب على الحكومة ان تهتم بأمره ، خاصة وان عددهم في بلدته قد بلغ ٢٣٠ مكلفا ، وبالمقابل طالب « رسلان ابو الركن » رئيس مجلس محلي عسفيا ، بان تغطي الحكومة العجز الناتج عن الديون الكثيرة التي يتحملها مجلس القرية ، وفي السبعينات اجتمعت اللجنة الداخلية التابعة للكنيست مع وفد من رؤساء المجالس المحلية لدالية الكرمل ـ شفا عمرو ، وقد صرح رسلان ابو الركن ان الضرائب الباهظة التي تفرض على الأرض الزراعية داخل مسطح المجالس المحلية العربية ترهق الدروز ، وتدفعهم لاغراء بيع اراضيهم ، ولكن نحن نتمسك بهذه الأرض تمسكنا بارواحنا ولن نتخلى عنها . [١٥] .

---

١٤ ـ ابو مصلح ـ مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

١٥ ـ الاتحاد ٣/١/١٩٧٥ .

فالضرائب المفروضة على الأرض ترتفع نسبتها الى اكثر من ٢,٥ سنويا ، وكي تهدأ النفوس الثائرة ، وتخفيف مناهضة سياسة الدولة الضرائبية التعسفية وتنفيسها ، قامت وزارة السياحة الاسرائيليــة ومكتب رئيس الحكومة وبلدية حيفا والمجلس المحلي في دالية الكرمل ، باقامة سوق درزي هو الاول من نوعه في البلدة ، والغاية منه عرض البضائع وانتاج القرى العربية الدرزية الزراعية والحرفية .

٢ ـ الأوضاع الصحية ـ اما الوضع الصحي في الوسط الدرزي في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، ليس أفضل من غيره من الأوضاع الاخرى .

في دالية الكرمل وعسفيا ، وهما القريتان المتقدمتان بما لا يقاس بالنسبة للقرى الدرزية في الجليل ، يضطر الأهالي الى السفر الى اماكن بعيدة طلبا للتطبيب والاستشفاء والدواء ، ولا يوجد سوى عدد قليل من العيادات الطبية ، في قرية بيت جن يوجد عيادة طبية واحدة والطبيب يزورها مرتين في الاسبوع ويقوم بمعاينة ما يقارب الـ ٥٠ مريضا في وقت لا يتعدى الساعة في أغلب الأوقات ، اما الادوية التي يعطيها للمرضى فهي حبوب لجميع الأمراض ، ولهذا الوضع الرث في المجال الصحي فان القرى الدرزية لا تتوانى عن المطالبة بتأمين الطبابة والدواء . اما الطب الوقائي فلا أحد يبحث في أمره ، وكذلك المستشفيات لا تدخل في نطاق المطالب والتمنيات .

٣ ـ الخدمات الاجتماعيــة والمدنيــة ـ امــا على الصعيــد الاجتماعي والخدمات المدنية الضرورية للحياة العصرية ، من طرق ومواصلات وكهرباء وماء ، فهي متدنية الى أدنى حد ، فالكهرباء التي اصبحت من المتطلبات البديهية للحضارة الحديثة فهي غير متوفرة في القرى الدرزية حسب الحاجة والضرورة . فقرى : بيت جن ـ يانــوح ـ كفــر سميــع ـ كسرى ـ جت : عــين الاســد ـساجور ـ لا تزال تضيء ظلام لياليها الدامسة ، بمصابيح الزيت

(القناديل) رغم ان تمديدات التيار الكهربائي التي توصل الكهرباء الى المستوطنات اليهودية القريبة لا تبعد عن بعض القرى اكثر من أمتار معدودة ، وتمر بعض التمديدات في وسط البعض الآخر .

والطرقات ووسائل المواصلات فهي أشد تخلفا وبدائية ، فبعض هذه القرى تقع على مسافة قصيرة عن الطرق الرئيسية ، ورغم ذلك فان طرقاتها غير متصلة بشبكة الطرق العامة ، ولم تصل الطرق الى هذه القرى الا بعد نضالات متتالية ومآس لا حصر لها . فالطريق الى جت لم تصل قبل ٨/٨ /١٩٧٢ ، الا انها لم تزل ترابية غير معبدة حتى الوقت الراهن ، والطرق الداخلية لهذه القرى هي عبارة عن مستنقعات موحلة في الشتاء يصعب على السيارات والمارة اجتيازها . والهاتف هو نادر الوجود في هذه القرى .

٤ ـ **الأوضاع التعليمية والتربوية** ـ منذ اعلان قيام اسرائيل ، والدولة تمارس عملية التجهيل في الوسط العربي ، ولقد جاء في تقرير وضعه نائب رئيسة الحكومة للشؤون العربية ، ونشره في صحيفة هآرتس بتاريخ ١٤/٨/١٩٧٠ ان عدد التلاميذ الدروز ازداد من ٩٨١ طالبا الى ٨٠٩١ طالبا ، خلال السنوات الممتدة بين ١٩٤٨ و ١٩٦٨ كما ازداد عدد المعلمين الدروز من ٦ معلمين الى ١٣٧ معلما ، والمديرين من اثنين الى ١٣ مديرا والمعلمات من لا شيء الى ٢٣ معلمة [١٧] . والجدول التالي يبين عدد الطلاب والطالبات من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٦٦ .

---

١٦ ـ الاتحاد ١٨/٨/١٩٧٣ .

١٧ ـ المصدر نفسه ٤/٩/١٩٧٠

جدول ـ ٢ ـ

١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
٤٩٤٢	٢٧٧٤	٢٩٩٢	٢٦٧٩	٣٠٥٢	٣٥٠٦	٤٠٤١	٤٤٣٣	٤٧٨٩	٤٧١١	٥٩٣٨	٦٠٩٠	٦١٦٦	٦٧٢٥	٦٩٧٤	٧٤٦٤
ذكور															
١٨٠٢	١٩٠١	١٩٠٣	١٨٩٥	٢١١٩	٢٣٥٠	٢٥٧٧	٢٧٣١	٢٨٧٠	٣٠١٩	٣٤١٣	٣٥٢٤	٣٦٩٤	٣٨٧٩	٤١٧٤	٤٤٧٦
انـاث															
٩٢٠	٨٧٣	٨٨٩	٧٨٤	٩٢٤	١١٥٩	١٤٤٤	١٧٠٢	١٩١٩	١٦٩٢	٢٥٢٥	٢٥٥٦	٢٩٧٢	٢٨٤٦	٢٨٠٢	٢٩٨٨
طلاب المدارس الخاصة															
٦٠	١٢٧	١١٢	٨٣	١٠٧	١٦٩	٩٥	٨١	٩١	٢١٤	٨٣	٨٨	٦٢	٢٠٢	٦١	١٣٧

ان الجدول اعلاه يؤكد ان نسبة عدد الطلاب كانت غير مستقرة بل هي في مد وجزر ، بين الزيادة النسبية الضئيلة والنقصان الملموس ، وخاصة في مرحلة الخمسينات ، ويبين التفاوت الكبير بين الطلاب والطالبات ، اما الرقم الذي يشير الى العدد الاجمالي للطلاب ، فهو منخفض بشكل واضح ، بالنسبة لعدد السكان الدروز او بالنسبة لعدد الطلاب الذين هم في سن الدراسة ، وسبب ذلك يعود الى القانون الاسرائيلي الذي يفرض التعليم الالزامي في المرحلة الابتدائية ، من ناحية التطبيق ، فانه لا يسري الا على الطلاب اليهود ، بينما في الوسط العربي فانه يطبق نسبيا وبصورة محدودة ، ولهذا فان المدارس في القرى العربية الدرزية تفتقر الى أدنى المستلزمات القانونية والصحية من أبنية وملاعب ومدرسين ومناهج تدريسية مناسبة .

ان المدارس في القرى العربية الدرزية تحتاج الى ١٥٠ غرفة تدريس جديدة كحد أدنى ، وهذا يعني ان كل قرية تحتاج الى ما يقارب العشر غرف . وعملية التعليم تجري على النحو التالي :

– في قرية بيت جن يتعلم اكثر من ألف طالب في مدرستين ، الاولى رسمية وتشغل بناء قديما لا يزال بحاجة الى أربع غرف . والثانية اهلية – اقامها الأهالي الذين استأجروا لها عشرين غرفة موزعة في نواحي عديدة من القرية . مما يعقد عملية التدريس لصعوبة تنقل المعلمين بين الحصة والاخرى ، من مبنى الى آخر . ووصف احد المفتشين وضعية هاتين المدرستين بقوله : « ان الغرف واطئة وبدون تهوية وبدون مراحيض » (١٨) وتهدد حياة الطلاب بالأمراض الخطيرة .

وفي عام ١٩٧١ كان هناك اكثر من ١٠٠٠ طالب درزي خارج

---

١٨ – الاتحاد ٥/٢/١٩٧١ .

المدارس ، رغم وجود قانون التعليم الالزامي ، هذا بالنسبة للتعليم الابتدائي والاعدادي ، اما التعليم الجامعي فان الذين يستطيعون ارسال ابنائهم الى الجامعات ، فهم القلة الميسورة ماديا ، وتقيم بمعظمها علاقات تعاون جيدة مع السلطات الاسرائيلية ، وأبناء هذه الشريحة يعفون من مستلزمات التجنيد الالزامي المفروض على شباب الطائفة قسرا ، من امثال اولاد جبر داهش معدي * داعية التجنيد الاجباري بين الدروز [١٩] . ولهذا فان نسبة الطلاب الجامعيــين الدروز هي الأدنى بين طوائف السكان العرب ، وقد جاء في جريدة الاتحاد ان ٢٥٪ من خريجي المدارس الابتدائية الدروز يتابعون دراستهم الثانوية خلال الأعوام الخمسة الأخيرة وان ١٧٠ طالبا فقط من هؤلاء بينهم ٤طالبات قد تابعوا دراستهم في مؤسسات التعليم العالي العنصرية [٢٠] وهناك الكثير من مجالات التعليم العالي تقفل أبوابها في وجه الطلاب الدروز ، فقد رفضت ادارة المعلمــين في « مدرسات روبين » الواقعة قرب الخضيرة في « عليمت حيفر » قبول ثلاثة طلاب دروز وطالبة من بيت جن ، كانوا قد انهوا دراستهم الثانوية الزراعية ، بحجة انهم من ابناء الأقليات ولا يعرفون اللغة العبرية [٢١] .

اما وضع المعلمين الدروز فيزدادترديا وتقلصا مع الأيام ، حيث ان السلطات قد عمدت في اطار سياستها العنصرية الى طرد الاكفاء منهم بسبب وعيهم السياسي والوطني ، والى تعيين مدرسين جددا

---

* اعتقلت السلطات الاسرائيلية ابناء جبر معدي الثلاثة بتهمة اغتيال عضو الكنيست حماد ابو ربيعة ، في العام الماضي ، وسبب الخلاف يعــود الى التنافس على عضوية الكنيست وعدم تخلي ابو ربيعة بعد انقضاء مدته عن كرسي العضوية الى جبر معدي وفق الاتفاق فيما بينهما .

١٩ ــ المصدر نفسه .

٢٠ ــ ر . إ . إ . عدد ٧٠١ ــ ١٩٧٤/١٢/٩ .

٢١ ــ الاتحاد ١٩٧٣/٨/١٧ .

بدلا منهم ليس على أساس الكفاءة العلمية ، وانما على اســاس تبعيتهم وخضوعهم لمشيئة السلطة الاحتلالية . وهكذا ، فان عشرات المعلمين المؤهلين علميا وذوي الخبرة في حقل التربية والتعليم ، قد رفضت السلطات الاسرائيلية تعيينهم ، وفصــل الموظفــين بسبــب مشاعرهـم الوطنية ، واستعاضت عنهم بعناصر غير كفوءة وعميلة لها (٢٢) . فنتج عن ذلك تردي الوضع التعليمي اكثر فأكثر .

ومما لا ريب فيه ان عدد المعلمين الدروز أقل بما لا يقاس بعدد معلمي الطوائف العربية في فلسطين المحتلة ، والجدول التالي يقدم لنا ارتفاع عدد المعلمين الدروز من سنة ١٩٦٠ حتى ١٩٦٨ بما فيهم المدراء في المدارس .

جدول ـ ٣ ـ

١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨
٧٧	٨٢	٨٤	٩٠	١٠٩	١٣٢	٢١٨

ان التدهور يستمر في اتجاه التراجــع والتقهقــر في القطــاع التعليمي في القرى الدرزية ، والذي ساعد على استمرار التخلف هو ان الدروز القلائل الذين تمكنوا من تحصيل قسطا من الثقافة ، قد تركوا قراهـم وهاجروا الى المدن ، حيث استقروا فيها وانسلخوا عن بيئتهم ، وعن حياة القرية البسيطة ، مستسيغين ما تقدمه المدن من مستوى معيشي اكثر ارتفاعا وتقدما من مستوى الحياة في القرية * وما توفره لهم من اجواء التسامح المذهبي والعشائري نسبيا (٢٣) .

٢٢ ـ المصدر نفسه ٧/٩/١٩٧١ .

* طلبممثل المعلمين الدروز خليل منصور من رئيس نقابة المعلمين العرب ، معاملة الدروز كما يعامل اليهود ، حيث ان المعلمين الدروز محرومون من الحقوق الاجتماعية إسوة باخوانهم العرب وطلب تحسين الظروف الاجتماعية للمعلمين الدروز ـ دافار ـ ٢٢ / ١٠ / ١٩٨١ .

٢٣ ـ ابو مصلح ـ مصدر سبق ذكره ص ٦١ .

أما المرأة الدرزية، فقد ظلت نسبة تعليمها ضئيلة ، ويعود ذلك الى تأثير التقاليد والعادات والروادع الدينية التي لا تزال تتفاعل من الذهنية العربية الدرزية . ونتيجة لهذه العوامل فقد بقيت المرأة بعيدة عن التعليم والعمل ، ثم حصلت خطوة الى الامام ، فعملت في الحقل التعليمي وشاركت فيه ضمن حدود ضيقة . ثم في الحقل الاعلامي الصحافي فقد كانت المرأة الوحيدة التي تحدت الواقع التقليدي المتزمت ودخلت هذا المجال هي « سهام عيتاني » التي عينت في منصب رئاسة تحرير الزاوية النسائية في مجلة « الهدى » الدرزية .

لم تكتف سلطات الاحتلال بهذه الممارسات العنصرية والتعسفية ضد جميع الطوائف العربية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، وانما أضافت اليها اجراءات اخرى منها ربط الطائفة الدرزية كليا بعجلتها ، ومنها محاولات لخلق وضع عدائي ـ تناقضي بين الدروز بعضهم مع بعض ، وبين الدروز وغيرهم من الطوائف العربية ـ وذلك وفق الشعار العنصري « فرق تسد » .

٤

وضع الدروز السياسي
ووضعهم في وجه ابناء شعبهم

١ ـ طمس المشاكل الفعلية والتدخل بشؤون الطائفة الداخلية :

ان الالاعيب التي تلعبها بذكاء السلطات الاسرائيلية بهدف طمس المشاكل الفعلية للدروز ، ولزرع الوهم في النفوس ، وخلق حالة من القناعة لديهم ان اسرائيل تميزهم عن غيرهم من الطوائف العربية ، وقد تجلت هذه الأضاليل في عدد من الاجراءات التنظيمية والتدخل في شؤون الطائفة الداخلية ، وتحديد وتخطيط اسلوب لعلاقتها بالسلطات ، كما تجلت في طريقة ربطها السياسي بالحياة البرلمانية والحزبية في الدولة الاسرائيلية ، علاوة على اجراءات اخرى ، تنفذها في المجال التعليمي والتربوي .

أ ـ التدخل بشؤون الطائفة الدينية :

ففي ١٤/١/١٩٧٢ اجتمعت مجموعة من الزعامة الروحية للطائفة العربية الدرزية ، وقضاة المحكمة المذهبية برئاسة الشيخ أمين طريف ـ شيخ عقل الطائفة في فلسطين المحتلة ، للتباحث في الامور والقضايا التي تزداد تعقيدا ، ولكن السلطات بمساعدة

عملائها من أبناء الطائفة تمكنت من اجهاض التحرك في مهده وامتصاصه عن طريق اصدار بعض القوانين التنظيمية لشؤون الطائفة ، إثر اجتماع عقده مدير عام وزارة الأديان « دافيد زاكس » مع الشيخ امين طريف واتفق معه على بعض الامور المتعلقة بشؤون الطائفة القضائية المذهبية ، والمالية كرفع اجور المشايخ ، وذلك للتمكن من ربطهم اكثر فاكثر بالادارة الاسرائيلية ، وبناء مقر مناسب للمحكمة الشرعية الدرزية [1] . وبعد ذلك اصبح تعيين القضاة المذهبيين بيد الحكومة الاسرائيلية . ففي مطلع عام ١٩٨١ عينت وزارة الأديان الاسرائيلية ثلاثة قضاة دروز جدد ، كأعضاء في محكمة البداية الدرزية ، وهم :

الشيخ كامل طريف / الشيخ عاطف الأسعد / الشيخ صالح نصر الدين .

وكانت لجنة تعيين القضاة ، قد انعقدت ، بعد ان ألغت محكمة العدل العليا القرار الاحترازي الذي كانت قد اصدرته قبل شهر من تعيين المشايخ الثلاثة ، بحجة ان اتفاقا سريا وقع بين عضوي الكنيست شفيق الأسعد وأمل نصر الدين من جهة ، والشيخ امين طريف ، من جهة ثانية بهدف تعيين اقرباءهم كقضاة [2] . وكانت الموافقة على تعيين طريف ـ الاسعد ـ نصر الدين ـ مشروطة بالا يشترك اقرباؤهم في عملية الانتخاب الوهمية . كما تم تثبيت الشيخ لبيب ابو الركن كعضو دائم في محكمة الاستئناف * وهذا التعيين

---

١ ـ ر . إ . إ . عدد ٧٢٧ / ١٥/١/١٩٧٥ .

٢ ـ تلفزيون اسرائيل ١٥/١/١٩٨١ .

* اشتدت الخلافات بين رجال الدين الدروز بسبب الدعوة التي وجهها المحامي زكي كمال للشيخ نور الدين الحلبي لحضور احتفال تأدية الشيخ لبيب ابو الركن اليمين القانونية كقاضي في محكمة الاستئناف ، رغم الحظر الذي فرضه الشيخ امين طريف على حضور الحلبي الاحتفال لخلافات شخصية ، وهذا أدي لتأجيل الحتفال .

الذي فرض على الطائفة قضاة هم أدوات تتحرك وفق مشيئة سلطات الاحتلال ، ومشهود لهم تعاملهم مع الحكومة الاسرائيلية أثار موجة من الاستنكار والاحتجاج والغضب في اوساط الطائفة الشعبية :

اولا ــ لتدخل الدولة في شؤون الطائفة الدينية ، التي هي شأن خاص بابنائها فقط .

ثانيا ــ فرض اشخاص لا ينالون التأييد الشعبي ، ومن ثم هم خارجين عن طائفتهم وعن الوطنية وعن قوميتهم العربية ــ وباعوا انفسهم لعدو الطائفة والوطن والقومية .

ب ــ وعود اقتصادية واجتماعية وهمية :

في نيسان (ابريل) ١٩٧٢ اجتمع وزير الداخلية الاسرائيلي مع رؤساء المجالس المحلية الدرزية ، واستمع الى شكواهم ، وفي نهاية الاجتماع تعهد بالعمل على شق طرق من اجل تطوير وتنمية هذه القرى ، وكان ممثلو المجالس قد طلبوا في هذا الاجتماع من الوزير ان تصبح القروض والهبات التي تحصل عليها مجالسهم مساوية لتلك التي تحصل عليها المستوطنات والقرى اليهودية ، كما طالبوا بالغاء ضريبة الاملاك على الأراضي الزراعية وتوسيع المناطق المعدة للبناء واعداد مخططات هيكلية للقرى ، بالاضافة الى مطالبتهم بمنح القرى الدرزية القريبة من الحدود مكانة خاصة ، وتخصيص اموال لاقامة حرس أهلي في هذه القرى [٣] . فكان رد السلطات على هذه الطلبات ذو وجهين مختلفين في الشكل والمضمون ، فمن حيث التطبيق العملي :

١ ــ طرحت الحكومة الاسرائيلية المشاريع الاستيطانية والتهويدية لمنطقة الجليل ، وقد اعلن رئيس ادارة الاستيطان في الوكالة

---

٣ ــ ر : إ . إ . عدد ٧٣٩ ٢٩/١/١٩٧٥ .

اليهودية « متتياهو دروبلس » انه سوف تتم اقامة ١٥ مستوطنة جديدة في الجليل وذلك ، في اطار توطين وتهويد الجليل ، هذا بالاضافة الى ٢١ مستوطنة دائمة و ٣٥ نقطة استيطانية تم انشاؤها في الجليل منذ عام ١٩٣٧ ، ودشن متتياهو دروبلس يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٨١ مستوطنة (كلانيت) الجديدة والواقعة بين قرية المجدل وقرية المغار الدرزية (٤) .

ولكن رؤساء المجالس المحلية العربية الدرزية في الجليل،رفضوا ايضا مشروع الحكومة الاسرائيلية القاضي بتخطيط منطقة الجليل وقراها ، وتجاهل مصلحة القرى العربية الدرزية . حيث ابلغوا وزارة الداخلية موقفهم المعارض ، لأن المشروع في مضمونه ما هو الا حلقة جديدة في سلسلة المشاريع الهادفة لمحاصرة هذه القرى بحزام من المستوطنات اليهودية ، ومنع تمويلها ، من اجل تمرير السياسة الاسرائيلية التوسعية .

٢ ــ وبدلا من ان تقدم القروض والهبات الى المجالس المحلية العربية ، شنت الحكومة الاسرائيلية على هذه المجالس حربا اقتصادية ، وقطعت عنها الأموال المخصصة لميزانياتها العادية والتطويرية المستحقة لها ، من اجل اخضاعها واذلالها واستسلامها للمشيئة الاسرائيلية ، فكانت النتيجة ان اعلنت المجالس المحلية الاضراب العام ، ثم اثار رؤساء المجالس الدرزية في الجليل المحتل امام اعضاء لجنة الداخلية التابعة للكنيست المشاكل التي تعترض المواطنين الدروز وتعيق تطور قراهم ، ومن هذه المشاكل :

أ ــ الغاء ما يسمى بضريبة السلام .

ب ــ الغاء القانون الذي يحرم المواطنين من الكهرباء والماء بسبب

---

٤ ــ نشرة مؤسسة الأرض ــ دمشق ــ عدد ٢٤٤ ــ ٥/ ١١/ ١٩٨١ .

بناء البيوت غير المرخصة .

ورغم استمرار الاضراب ، بقيت الحكومة تمارس سياسة المماطلة والتسويف حيال مطالب المجالس المحلية العربية.ولقد عقد رؤساء هذه المجالس اجتماعا في سخنين يوم ١٩٨٢/١/٥ وذلك لبحث المشاكل المادية التي تعترض سبيل مجالسهم والميزانيات المخصصة لهم والمجمدة . وفي هذا الاجتماع صرح رئيس بلدية شفاعمرو ابراهيم نمر حسين بقوله : « ان الاضراب هو عمل احتجاجي على التباطوء في تنفيذ الاتفاق الذي حصل سابقا مع مدير عام وزارة الداخلية ، وكذلك بهدف التضامن مع المجالس العربية المضربة منذ اكثر من شهر ، غير ان القرارات التي اتخذت عقب الاجتماع تدعو الى متابعة المفاوضات مع اللجنة المشتركة التي شكلت من المدير العام لمركز السلطات المحلية ورؤساء المجالس المحلية العربية لايجاد حل يخرجنا من الأزمة [٥] . اما على الصعيد النظري والاعلامي . فقد كان رد الحكومة الاسرائيلية تشكيل لجنتين لدراسة اوضاع الدروز :

الاولى ـ برئاسة الدكتور غفرئيل بن دور ـ من جامعة حيفا .

الثانية ـ من قبل اعضاء في الكنيست .

فاللجنة الاولى كل ما أوصت به ، هو نقل العناية بالدروز من الاقسام العربية في الوزارات الحكومية الى مكاتب الحكومة ، على غرار الموظفين الدروز ، وذلك لتحكم الطوق عليهم وتؤمن تبعيتهم لها ، وبناء على هذه التوصية بدأ الدروز منذ عام ١٩٧٥ يتوجهون مباشرة الى دوائر الحكومة بدلا من توجههم الى مستشار الشؤون العربية في السابق [٦] .

اما بالنسبة للجنة التي تشكلت من اعضاء الكنيست ، فقد أوصت

---

٥ ـ اذاعة اسرائيل ١٩٨٢/١/٥ .

٦ ـ ر . إ . إ . عدد ٨٢٨/ ١٩٧٥/٥/٢١ .

بتقديم امتيازات للدروز منها انشاء صندوق لتشجيع ابناء الطائفة وتحرير اراضيها المصادرة ، واقامة وحدة تخطيط لتطوير القرى الدرزية واستيعاب المثقفين منهم ، في الجهاز الحكومي ، وتخصيص اماكن في كلية الطب للشبان الدروز (٧) . وعلى هذا الشكل وبحيث ان اسرائيل ليس بامكانها ولا تريد اراديا ان تحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية الفعلية ، التي تعاني منها الطائفة العربية الدرزية ، تقوم باجراءات تنظيمية تستهدف استيعاب عدد من مثقفي الدروز ووجهائهم التقليديين الجدد ، كي تستطيع بواسطتهم ضبط الأمور داخل الطائفة ومنعها من الوصول الى مرحلة التفجر ، ولتفادي مرحلة التفجر لدى الطائفة ، أوعزت لاذنابها المرتبطين بها للقيام بخطوات ظاهرها في خدمة ابناء الطائفة ، وباطنها الحاق المواطنين الدروز بعجلة اسرائيل ، ومن هذه الخطوات التي هي أشبه بالغذاء الطيب المذاق ولكنه قاتل : قيام (سلمان فلاح) رئيس لجنة المعارف الدرزية بافتتاح دورة خاصة للفتيات والامهات فوق السن الثامنة عشر في نادي « نعمات » في قرية المغار ، وذلك في موضوع المدنيات كبداية لاعدادهن لامتحانات « البجروت » الخارجية في نطاق تعليم الكبار الذي تقيمه اللجنة منذ اربع سنوات ـ اشترك في هذه الدورة ٣٠ فتاة درزية ـ على ان تدفع المشتركة أقل من ٥٠٪ من تكاليف الدورة (٨) . كما انه افتتح في مركز ثقافة الشعوب لابناء الشبيبة في القدس معرضان عن تاريخ وتقاليد الدروز وذلك بالتعاون مع رئيس بلدية القدس « تيدي كوليك » و « الجامعة العبرية » (٩) * وتأتي ضمن هذا السياق

---

٧ ـ دافار ٤/٦/١٩٧٥ .

٨ ـ الانباء ١٥/١/١٩٨٢ .

٩ ـ المصدر نفسه ١٣/٤/١٩٨١ .

* افتتحت السلطة بواسطة « توفيق الحلبي » في دالية الكرمل أول فرع لمنظمة زهافية ، زاعمة انها تبغي مساعدة العائلات ، وتسويق الخضار وتعليم المحتاجين وذلك عام ١٩٨١ .

المحاولات التي تبذلها اسرائيل لانشاء مجلس شعبي درزي لبحث مختلف شؤون الطائفة بناء على دستور صريح ، وقد نجحت في ذلك بالتعاون مع نائب وزير الزراعة آنذاك « جبر داهش معدي » رغم اعتراضات الزعماء الروحيين الذين اختلفوا مع جبر معدي حول هذا الموضوع ، واجتمعوا في حيفا برئاسة الشيخ أمين طريف ، وبعثوا برسائل الى كل من رئيس الحكومة وعدد من الوزراء يطالبونهم برفض اقتراح جبر معدي ـ لأن انشاء مثل هذا المجلس يلحق اضرارا بالطائفة وأوقافها (١٠) . ولقد انتخب الكنيست ممثلين عنه مهمتهم تعيين قضاة المذهب الدرزي وذلك في جلسة الكنيسة يوم ٢٦/٦/١٩٧٨ والذي فاز فيه وتم تعيين كل من العميلين شفيق الأسعد * ـ من الحركة الديمقراطية للتغيير ـ وعضو الكنيست أمل ناصر الدين من الليكود ، ولقد عمدت اسرائيل الى ربط الـدروز بالحياة البرلمانية ـ والحزبية لأسباب أهمها :

٢ ـ المشاركة السياسية ـ الشكلية :

١ ـ استخدام المناسبات الانتخابية لشق صفوف الـدروز واذكاء الصراع على الزعامة فيما بينهم . وهذا جعل المجلة الدرزية (الهدى) تقول في هذا الصدد « ان الأزمة الشخصية الصعبة زرعت الانقسام بين أبناء الطائفة في اسرائيل » .

٢ ـ تصويرهم امام الأقلية العربية كأصحاب امتيازات سياسية ، بهدف تعزيز انغلاق الدروز على أنفسهم ومن ثم عزلهم من قبل الطوائف العربية في فلسطين ، عن طريق بلورة واختلاف قومية درزية خاصة بالدروز ، متناقضة مع القومية العربية .

وفيما يلي عرض للأشكال التي ساهم فيها الدروز في الحيـاة

---

١٠ ـ ر . إ . عدد ١٠٠٨/٥/٣/١٩٧٦ .

* اصبح عضوا في الكنيست بعد فوزه في الانتخابات العاشرة التي اجريت العام الماضي ١٩٨١ .

البرلمانية ــ السياسية في اسرائيل .

منذ عام ١٩٥١ بدأت السلطات الاسرائيلية مساعيها من اجل تمثيل الدروز في الكنيست بنائب او نائبين ، ومنذ ذلك التاريخ ، بدأت محاولة اسرائيل باعتبار الدروز أمة قائمة بذاتها ، فتصرف حزب (الماباي) على هذا الأساس ، فاشرك في قوائمه الانتخابية الثلاث (القائمة الديمقراطية للناصرة او القائمة الديمقراطية لعرب اسرائيل والتي فازت بثلاثة مقاعد عربية احتلها سيف الدين الزغبي ــ مسلم ، وعضوين دروز هما ــ جبر داهش معدي من يركا ــ وسعد قسيس . والقائمتان الأخريان اللتان فاز فيهما عضو درزي آخر هو صالح خنيفس من شفاعمرو) . وفي انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٩ تخلى حزب (الماباي) عن اعوانه السابقين من الدروز ، وفاز في لائحته الشيخ لبيب ابو الركن من عسفيا . وفي عام ١٩٦١ اعيد جبر معدي الذي كان سابقا عميلا في منظمة الهاغاناه الارهابية ــ الصهيونية منذ عام ١٩٤٨ .

ومن كل هذا يتضح ان المغزى من تغيير المرشح الدرزي على قائمة الأحزاب الاسرائيلية ، هو اذكاء الصراع والمنافسة بين الزعامات والاتباع التقليديين الدروز ، كما يساهم في خلق حالة من القلق لدى المرشحين وهذا يؤدي بهم للارتباط اكثر فأكثر بهذه الأحزاب ، وهكذا فاننا نجد في علاقة هؤلاء الاتباع بالاحزاب الاسرائيلية امورا كثيرة . فهذه الأحزاب تهمل ترشيحهم او الاتصال بهم في بداية الموسم الانتخابي ، وهؤلاء بدورهم يهددون باللجوء الى الحزب الشيوعي « راكاح »وهذا ما وقع فعلا عام ١٩٧٣ ، يوم نشطوا بتوقيع عرائض في القرى الدرزية ، وارسال الرسائل المطالبة بوضع احد ابناء الطائفة الموالين في مكان بارز على لائحة حزب العمل الاسرائيلي ، وطلبت الرسائل ترشيح كمال منصور ، مستشار رئيس

١١ ــ ابو مصلح .. مصدر سبق ذكره ص ٢٠٨ .

الدولة لشؤون الأقليات ، كما أعلن معظمها ، انه اذا لم ينفذ مطلبهم فسوف يقترعون لصالح احزاب اخرى بما فيها كتلة (راكاح) .

وخلال عام ١٩٧٤ ، دب الخلاف بين الزعامات الدرزية المتنافسة على المقاعد النيابية ، وذلك على اثر تمثيل جبر معدي للدروز في الكنيست وتعيينه ايضا نائبا لوزير المواصلات والاتصالات ، وصرحت بعض الاوساط الدرزية حينذاك بأن جبر معدي لم يفز بأصوات درزية ، بل جاء فوزه نتيجة لالتحاقه بقائمة حزب العمل الاسرائيلي ونيله لأصوات اليهود ، مما حدا بكمال منصور وأمل نصر الدين الى تأييد قائمة الليكود .

وحول قضية اشتراك الدروز في الحياة البرلمانية قدمت صحيفة دافار شرحا بقلم المعلق السياسي يوئيل دار ، مفاده : ان شبكة الانتخابات في الوسط الدرزي اكثر تعقيدا منها في الأوساط العربية الأخرى ، ويمكن ان يكون مصدر التعقيد هو عدد المقترعين من جهة ، وعدد الذين يصبون الى مقعد في الكنيست من جهة ثانية ، فوفق المعطيات الرسمية يصل اصحاب الحق في الاقتراع لدى الدروز الى ما يقارب الـ ٢٢ ألفا ، وفي حال اتحاد ابناء الطائفة ووصول نسبة المقترعين الى ٨٠٪ فان الطائفة تستطيع ان توصل الى الكنيست ممثلا واحدا ولكن يوجد بين الدروز انتماءات سياسية متعددة منها الى حزب العمل ، ومنها الى المفدال ، او المابام ، او الليكود ، او راكاح [١٢] . كما يوجد مثقفون يطالبون باحداث تغييرات ، ومثقفون يتمسكون بالتقاليد ، وهناك أربعة أسماء تبرز من خلال حزب العمل وهي :

١ ــ جبر معدي .
٢ ــ كمال القاسم .

---

١٢ ــ دافار ٢٠/٢/١٩٧٧ .

٣ ـ كمال منصور .

٤ ـ نواف الحلبي .

والجدير بالذكر ، ان استقالة مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية « شموئيل طوليدانو » وانضمامه الى الحركة الديمقراطية للتغيير ، ترك اثرا في الوسط الدرزي ، ولقد اقتفى أثره زيدان عطشه وهو من أهالي عسفيا ، عين من قبل اسرائيل عضوا في وفدها الى الأمم المتحدة ، ويوسف مولى رئيس مجلس يركا المحلي ، وقدر عدد الدروز المنضمين الى الحركة حوالي ٥٠٠٠ شخص . وعندما تشكلت اللائحة العربية ، دون ان تضم اية شخصية مسيحية ، عقد وجهاء عرب من المسيحيين في شمال البلاد اجتماعا في شفاعمرو ، احتجاجا على موقف حزب العمل الذي لم يطرح مرشحا مسيحيا في قائمته ، وعقد وجهاء مسيحيون آخرون اجتماعا في حيفا واللواء الشمالي مع مدير القسم العربي في حزب العمل « رعنان كوهين » واحتجوا لديه قائلين له : ان المسيحيين العرب يناهز عددهم في اسرائيل ٨٠ الفا ، بينما لا يبلغ عدد الدروز اكثر من ٤٣ الفا ، ومع ذلك فان لهم عضوين في الكنيست هما جبر معدي ـ عن حزب العمل ، وأمل نصر الدين عن الليكود ، بينما لا يوجد من يمثل المسيحيين داخل الأحزاب او الكنيست ، والمسيحي الوحيد في الكنيست هو توفيق طوبى عن حزب راكاح (١٣) . وكرد على ادعاءات المسيحيين قال امل نصر الدين « ان ابناء الطائفة الدرزية هم سكان الدولة ، ومنقسمون في الحياة وهم مقاتلون قدامى قبل قيام الدولة وحكومة الليكود » * وفي الانتخابات العاشرة للكنيست التي جرت عام ١٩٨١ فاز عن الدروز كل من شفيق الأسعد وأمل نصر الدين . وكانت سياسة اسرائيل لاشراك الدروز في الشؤون البرلمانية الشرارة التي أشعلت

---

١٣ ـ الأرض ـ عدد ١٨/ ٧/٦/١٩٧٥ .

* يقصد بقوله اشتراك بعض العملاء بالعصابات الارهابية الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ .

الصراعات والفتن بين الدروز والطوائف العربية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ .

٣ ـ الفتن الطائفية واستغلال الدروز ٠

كما الجزار ينهال بسكينه على ضحيته يمزقها الى أشلاء متناثرة ، هكذا عملت المدية الاسرائيلية ـ تمزيقا ـ وتفتيتا ـ على وحـدة الأقلية العربية في فلسطين متسلحة بالتمييز العنصري الطائفي وفق سياسة « فرق تسد » . فهي لم تكتف باستخدام الوسائل الادارية والسياسية ، لتفتيت الوحدة الداخلية للطائفة الدرزية ، بل سعت لوضعها على الطرف النقيض لبقية أبناء شعبهـا ، وتـدأب على الاستمرار في تحقيق ما تصبو اليه ، مستعملة كل الوسائل الممكنة ، لتعميق الهوة ، والتناقض بين الطوائف العربية بعضها ضد بعض ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، اذا برزت مشاكل معينة على الصعيد التعليمي في الوسط الدرزي ، فتسرع جاهدة (السلطة) لاستخدام هذه المشاكل وتسخيرها في خدمة مؤامرتها . فمنذ مدة والسلطات الاسرائيلية تستغل مناسبة طرح الدروز لمشاكلهم التعليمية ، فتسعى لتطويق الطلاب الدروز ، بحملهم على اقامة تنظيم طلابي خاص بهم ، وفصلهم عن اخوانهم الطلاب العرب ، ولكن عندما دعا رجال حزب المعراخ الى عقد اجتماع للطلبة الـدروز اقتـرع ٩٠٪ من المشتركين ضد قيام لجنة خاصة للطلبة الدروز وضد انفصالهم عن الجسم الطلابي العربي [١٤] . وفي هذا الاطار ، تسعى السلطات الاسرائيلية بدأب واستمرار لاقامة مدارس رسمية خاصة بالطلاب الدروز دون اشراك الطلاب العرب فيها ، وامعانا في هذه السياسة العنصرية قررت الحكومة اقامة مدرستين درزيتين في الجليل ، وقد جاء في صحيفة الاتحاد ، بان اقامة هاتين المدرستين مؤامرة مكشوفة على مدارس كفرياسيف والرامة وعكا وحيفا التي يتلقى فيها الطلاب

---

١٤ ـ الاتحاد ١١/٣/١٩٧٥

الدروز علومهم . والهدف من وراء خلق المدارس الطائفية هو ان ادارة المعارف والثقافة تريد انشاء جيلا من الشباب الدروز يتنكر لشعبه العربي ، ومشبع بمبادىء التعصب الطائفي [١٥] .

ففي التقرير عن التعليم في الوسط الدرزي ، والذي اعده « اوري طهوان » جاء فيه بعض الملاحظات التي تعكس اسلوب اسرائيل في معالجة الوضع التربوي داخل هذا الوسط ، وتضمن مقترحات تعزز وتصب الحب في طاحونة الاهداف الاسرائيلية ، وأهم هذه المقترحات :

١ ـ تنفيذ التعليم الالزامي .
٢ ـ القيام بعمل ارشادي بين الشباب والشيوخ للالتفاف حول وحدة الطائفة في اسرائيل والشرق الأوسط ، على اسس عرقية ، وطائفية ، وقومية متميزة عن القومية العربية .
٣ ـ تحسين العلاقات بينهم وبين التجمع الاسرائيلي ، ونشر تعليم اللغة العبرية ، حتى للكبار منهم ، واقامة دورات في المواطنية وجغرافية ارض ودولة « اسرائيل » وادخال الجدناع في منهج التعليم [١٦] . ثم اعدت الحكومة عن طريق وزارة المعارف والثقافة مخططا للمدارس العربية الدرزية ، لتكسبها طابع مميز عن سائر المدارس العربية الاخرى ، وهذا المخطط أعدته وزارة التربية والتعليم ، ويتضمن مشروعات جديدة وبرامج تعليم حديثة ، وذلك استجابة لطلبات بعض العملاء من ابناء الطائفة لابراز مزايا مذهبهم [١٧] .

علق راديو اسرائيل على هذا المخطط بقوله : انه يوجد في اسرائيل ٣٩ مدرسة درزية يدرس فيها آلاف الطلاب ، ولقد كانت برامج

---

١٥ ـ المصدر نفسه ٤/٩/١٩٧٠ .
١٦ ـ المصدر نفسه .
١٧ ـ ر . إ . عدد ٦٤١ / ٢٣/٩/١٩٧٤ .

التعليم في هذه المدارس مماثلة لبرامج التعليم في المدارس العربية ، وبما ان هذا الوضع لا يرضي زعماء الطائفة فقد بادر نائب وزير التربية والتعليم « هارون يادلين » لوضع الخطوط الاساسية لمشروع تعديل البرامج في المدارس الدرزية ، والمقصود من المشروع تعديل البرامج ، وابراز الامور التي تتميز بها الديانة الدرزية وتقاليدها وتراثها [١٨] . وتم ايضا اعداد برنامج خاص لتدريس التعاليم الدينية اشترك في اعداده الزعماء الروحيون للطائفة ، ووزارة الأديان ، على ان تعطى هذه البرامج في المدارس وفي دورات تقام في مستوطنات الدروز وفي مدرسة دينية مركزية ستنشأ قريبا [١٩] . كما انه افتتح منذ مطلع العام الدراسي لعام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ مركز « نهلة » في عسفيا الذي تتعلم فيه ١٢٠ امرأة درزية ، وكذلك في بيت جن ويركا ويانوح ، ثم فتح دورات في مستوى « البجروت » وستفتح دورات اخرى في قرى ساجور ـ دالية الكرمل ـ المغار . وسخرت اسرائيل بعض الأبواق العميلة للمناداة بالخصوصية القومية للدروز التي هي على خط متواز مع القومية العربية . وفي مقدمة هذه الأبواق « يوسف نصر الدين » الذي أسس المجلس اليهودي ـ الدرزي ، وهو ايضا عضو الهستدروت الصهيونية العالمية ، وقد صرح بقوله : نحن حركة عقائدية ، ولن يكون للدروز اي وطن ، فالأفضل لهم ان يعيشوا تحت الحكم الاسرائيلي ، والدروز ليسوا عربا ـ ثم أعقب على هذا القول الصحافي « فايز عزام » * ـ من عسفيا ـ ان للطائفة الدرزية تقاليد وأعراف خاصة بها ، كما ان لها تراث حضاري مستقل .

وفي المؤتمر القطري الأول للتعليم في الوسط العربي الذي عقد في الناصرة يوم ١٧/٥/١٩٨٠ تحدث جمال معدي عن احياء اسرائيل

---

١٨ ـ المصدر نفسه .

١٩ ـ المصدر نفسه ـ عدد ٦٢٤ ـ ٣/٩/١٩٧٤ .

* فايز عزام معلم مدرسة ، ومحرر في الجريدة الدرزية المشبوهة « الهدى » !

للتراث الدرزي فقال : في الآونة الأخيرة ارتفعت اصوات جديدة تطالب بدمجنا في مؤسسات الدولة وفصلنا عن الدوائر العربيـة ، فخلقت بذلك لجنة المعارف الدرزية ومن خلالها تلوح في الأفق دوائر درزية . واخرجت هذه اللجنة « التراث » الدرزي الى الوجود رغم معارضة الجماهير ثم غيرت اسمه الى « تهذيب » والى « آداب » مع الابقاء على المضمون .. ونشر حتى الآن خمسة كتب تراثية هي : « قيم وتقاليد » و « من التراث الشعبي » و « الأعياد الدرزية » و « من السلف الصالح » و « من اعلام الدروز » وجميعهـا تدثرت « التراث الدرزي » ، كأنه تاريخ بصورة ساخرة ، لبلبلة وتشويش فكر الطالب الدرزي ، وليعدم القدرة على التمييز بين ما هو تراث وما هو تاريخ ، وليكن مقبرة فكرية لاجيالنا الصاعدة »[٢٠] . ومما لا شك فيه ان لكل طائفة عربية دينية مميزات خاصة وتقاليد دينية ، ولكن هذه الخصوصية لا تنفي الوحدة الحضارية العامـة عبـر التاريخ . وما عملية الفصل هذه ، سوى تشويه وتزييف للحقيقة وللتاريخ ، فالوحدة الشاملة ، بحضارتها وتراثها لا تنفي ولا تتناقض مع خصائص الاجزاء المكونة لها . وايغالا ببذر الفتن الطائفية ، استغلت السلطات الاسرائيلية الشبان الدروز في توظيفهم سجانين ، تلقي على عاتقهم مسؤولية تعذيب المعتقلين العرب والتنكيل بهم ، وترفق هذا العمل بمقولات تحريضية ضد الدروز لبذر الشقاق ، وشحن النفوس بالحقد والكراهية في الأوساط العربية الاخرى ضد الدروز .

وتوجت السلطات تآمرها في زرع البذور الطائفية بين الطوائف العربية في فلسطين المحتلة ، في عملية كفر ياسيف ، وملخص الحادث واسبابه ، هو الخلاف الذي وقع في قرية جولس بين فريقها وفريق كفر ياسيف اثناء المباراة بينهما على ملعب البلدة ، وأسفر الخلاف

---

٢٠ ـ الاتحاد ٢٣/٥/١٩٨٠ .

عن مقتل مواطن مّن جولس بعد طعنه بسكين على يد أحد مواطني كفر ياسيف ، فاستغلت السلطات هذا الحادث واخذت تحرض على الأخذ بالثأر (لأنها على ادراك تام بأهمية الانتماءات العشائرية والدينية المترسبة في نفوس المواطنين العرب) وعلى حين غرة وبعد فترة وجيزة ، دخلت سيارات عسكرية قرية كفر ياسيف تحمل عناصر مشبوهة من رجال السلطة فأخذت تقتل وتدمر ، وتلقي القنابل اليدوية بشكل عشوائي وبعد اداء مهمتها عادت من حيث اتت ، ظنا من الحكومة الاسرائيلية بأن الحرب الأهلية بين العرب والدروز واقعة لا محالة ، ولكن ردود فعل الوسط العربي ، وبشكل خاص الوسط الدرزي والوسط المسيحي كانت صفعة عنيفة على وجه سلطات اسرائيل ، واحباطا لمخططها التآمري . فاثر الحادث عقد اهالي جولس ، مؤتمرا صحافيا اعربوا عن استنكارهم واستيائهم للهجوم على قرية كفر ياسيف ، وأعرب نواف الحلبي ، وجبر حلمي عن عدم اشتراك الجنود الدروز في هذا الاقتحام المشبوه ، وبأن وجهاء جولس مستعدون للذهاب الى كفر ياسيف لتقديم التعازي ، وللتعاون مع لجنة الصلح التي ألفتها السلطات ، لتخفي نواياها ، وتظهر بمظهر الحياد ، كما انهما اشادا بالعلاقة الوطيدة التي تربط بين القريتين . وموقف المواطنين العرب ، اجبر السلطة للموافقة على انشاء لجنة صلح ، تعمل لاعادة اللحمة بين القريتين ، ورأب الصدع ، وازالة ترسبات الخلاف فيما بينهما . (وفي ١٩٨١/٥/٤ عقدت اللجنة اجتماعها الأول في مقر قيادة شرطة لواء الجليل ـ في عكا ، لبحث الترتيبات العملية لاتمام مراسيم الصلح بين القريتين ، بعد الهدنة التي تم التوصل اليها في اعقاب الحادث ، والجدير بالذكر ان اللجنة ضمت ٢١ عضوا من العرب المسلمين والدروز والمسيحيين) [٢١] . وفي هذا الموضوع وقفت الدولة الاسرائيلية

---

٢١ ـ الشعب ١٩٨١/٤/٤ .

موقفا انحيازيا ، في اجراءاتها الأمنية :

١ ـ على اثر وقوع حادث جولس ، ومقتل احد ابنائها ، وقفت الدولة موقف المتفرج ، ولم تتخذ أي اجراء بحق القاتل ، كما انها لم تجر تحقيقا في ملابسات الحادث ، كما هو معروف في كل العالم .

٢ ـ رغم عدم اشتراك دروز جولس في الهجوم على كفر ياسيف فقد شنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف سكان القرية الدروز ، مما اثار حنق واستنكار الدروز . فتداعى مشايخ الطائفة ورؤساء المجالس المحلية ، لعقد اجتماع في منزل الشيخ أمين طريف ، وتم بحث موضوع المعتقلين من اهالي جولس ، وقرر المجتمعون ارسال برقيات الى المسؤولين ، يطالبونهم بالافراج عنهم ، كما قرروا اعلان الاضراب في المجالس المحلية والمدارس الدرزية ، احتجاجا على عدم افراج السلطات عن المعتقلين ، لأن موقف الدولة من شأنه ان يزيد التوتر بين الطائفة الدرزية والحكومة الاسرائيلية [٢٢] .

وبسبب بعض الاشكالات لا تزال قضية الصلح الكامل بين القريتين عالقة رغم المساعي الحثيثة التي تقوم بها شخصيات عربية معروفة بحكمتها ، حتى الوقت الراهن .

٤ ـ الهيئات الاجتماعية في وسط الطائفة :

لم توفر اسرائيل وسيلة ، الا واستعملتها في خدمة اهدافها ، حتى النوادي والجمعيات الدرزية ، تسللت الى داخلها عبر المتعاونين معها ، لنشر الأضاليل بين الشبان الدروز المنتمين لهذه النوادي والجمعيات ، وبالمقابل اوعزت لبعض العملاء ، الى ان يقوموا

---

٢٢ ـ المصدر نفسه ٦/ ١٠/ ١٩٨١ .

بتشكيل مؤسسات اجتماعية درزية الشكل ، صهيونية المضمون والغايات .

منذ اواخر سنوات الانتداب الانكليزي على فلسطين ، كانت قد بدأت بالظهور في القرى المتاخمة للمدن ، جمعيات وتنظيمات درزية جديدة ، كان اكثر قادتها ومؤسسيها من دروز لبنان . ففي سنة ١٩٤٤ تأسست جمعية « الفقير الدرزي » في حيفا ومن مؤسسيها الطبيب نايف حمزة ، والطبيب يوسف يحيي والقاضي عبد الصمد ، وقد باركها شيخ عقل الطائفة . وسنة ١٩٤٥ تأسس « نادي الاخاء الدرزي » في عسفيا ، ونادٍ آخر في الرامة ، وثالث في البقيعة (٢٣) . اقتصر عمل هذه الجمعيات على النشاط الاجتماعي والانمائي ، بعيدة عن العمل السياسي او النضالي ، ولكن بعد قيام « اسرائيل » خرج قادة « الفقير الدرزي » من فلسطين المحتلة ، مما ادى الى زوال هذا النادي من الوجود ، كما ان السلطات أمرت بحل جميع الجمعيات والنوادي الأخرى التي اقيمت في القرى الدرزية .

ومع بداية الستينات ، وعلى اثر نمو الوعي الوطني والسياسي في القرى الدرزية ، غزا القلق السلطات الاسرائيلية ، تخوفا من نتائج هذه الظاهرة على المدى القريب والمدى البعيد . وفي محاولة التفاف من قبل هذه السلطات ، على المستجدات والمعطيات الجديدة ، عمدت الى خلق تنظيمات درزية واصدار بعض المجلات الجديدة ، كي تعمل على امتصاص هذا النهوض وذاك الوعي السياسي ، وحرفه عن اهدافه الصحيحة ، وتوجيه المثقفين الدروز الى اختراع انواع مبتكرة من الصراع الداخلي بين ابناء الطائفة ، واولى هذه الابتكارات تأسيس « المنظمة الدرزية » برئاسة سلمان

---

٢٣ ــ ابو مصلح ــ مصدر سبق ذكره ص ٦٢ .

ديب فرج ، الذي قال : اسست هذه المنظمة عام ١٩٦٦ بمبادرة جماعة من الشباب الدرزي ، المثقف للمطالبة بالمساواة مع ابناء الشعب اليهودي (٢٤) .

وتشكلت ايضا في حيفا رابطة المجالس المحلية الدرزية في ١١/٣/١٩٦٦ . كما طلبت سلطات الاحتلال من كمال القاسم * ان ينشىء حزبا درزيا جديدا . هدفه المطالبة بضم هضبة الجولان السورية الى اسرائيل ، لكن كل هذه التنظيمات المشبوهة قد بقيت في عزلة تامة ، وضمن اطار ضيق بالرغم من محاولات السلطة ــ الداعمة ، المبذولة ، والاموال التي تدفعها من اجل اخراج هذه التنظيمات من عزلتها وقوقعتها ، وفي تصريح لمندوب صحيفة دافار ، قال كمال القاسم موضحا اهداف الحزب : ان للحركة مطلب واحد هو ضم هضبة الجولان ، كما ان الحزب يطالب بتطبيق القانون الاسرائيلي هناك ، كما طبق بعد حرب الايام الستة في القدس الشرقية ، ومنح الجنسية الاسرائيلية بصورة آلية لجميع المواطنين (٢٥) .

وبمبادرة من سلمان فلاح ــ من كفر سميع ، اقيم تنظيم كشفي برئاسته لسنوات طويلة ، قبل ان يشغل منصب مفتش في وزارة الثقافة والتربية ، ومع الأيام تحول هذا التنظيم ، الى تنظيم « كشاف المدارس العربية » برئاسة كمال فارس من حرفيش ، وانتخب كمال منصور رئيس شرف بضغط من السلطات

---

٢٤ ــ المصدر نفسه ص ٢٠١ .

* كمال القاسم ــ ٤٩ سنة من الرامة ــ ساعد المخابرات الاسرائيلية في مهمات داخلية ، وقضى سنوات ملحقا في السفارات الاسرائيلية ــ وعمل لحساب المخابرات الاسرائيلية ضد الدول العربية .

٢٥ ــ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ عدد ٦٠/ ١٦/٣/١٩٧٣ .

الاسرائيلية * .

وازاء مخططات اسرائيل هذه ، لم يبق امام الشباب الدرزي متنفسا لنضالهم السياسي والايديولوجي سوى الحزب الشيوعي (راكاح) فانضم عدد كبير منهم الى هذا الحزب ، ولكن اقدام اسرائيل على انشاء تنظيمات تابعة وعميلة في الوسط الدرزي ، دفع الشباب الوطني الدرزي للرد على هذه الخطوة بخطوة مماثلة فأنشأوا تنظيمات وطنية ـ مستقلة ، وأهم هذه التنظيمات اطلاقا « لجنة المبادرة الدرزية » بهدف تنظيم النضالات وتوحيدها ، والتخطيط المدروس لها . وعن انشاء لجنة المبادرة قال عضوها عاصم الخطيب : لقد اتحدت غالبية القوى التقدمية تحت اسم لجنة المبادرة ، في اوائل عام ١٩٧٢ ، وظهور هذه اللجنة للوجود ، أقلق السلطات الصهيونية الى حد بعيد ، وأربك مخططاتها التآمرية [٢٦] . وفند الخطيب مخططات اسرائيل وأهدافها من وراء السياسة التي تنتهجها مع الطائفة الدرزية ، على النحو التالي :

١ ـ بث روح العداء لباقي الطوائف العربية بين الشباب الدروز والمجندين منهم خاصة .
٢ ـ محاولة زرع الايديولوجية الصهيونية في عقول الشبان الدروز .
٣ ـ العمل على ابقاء المواطن الدرزي مربوطا من الناحية الاقتصادية ، بموارد المصادر الحكومية * .

والجدير بالذكر ، ان لجنة المبادرة ضمت في صفوفها ، رجال

---

* لاقى تعيين كمال منصور رئيس شرف « للكشاف في المدارس العربية » معارضة شديدة من الصف الوطني .

٢٦ ـ الاتحاد ١٩ / ٦ / ١٩٧٣ .

* راجع الوثيقة ١ ، من هذا الباب فيما يتعلق بلجنة المبادرة ومخططات واهداف اسرائيل .

الدين (الشيخ فرهود فرهود ـ رئيسا) ورجال فكر وأدب وصحافة ، ومنهم على سبيل المثال ، الشاعر سميح القاسم ، والصحافي عاصم الخطيب وغيرهم سنأتي على ذكر البعض الذين يؤلفون الهيئة الادارية للجنة .

وفور الاعلان عن انشاء اللجنة ، وبدء نشاطها العملي ، شنت السلطات حملة اعتقالات ضد العناصر القيادية للجنة ، فألقت القبض على عاصم الخطيب ـ ٣٧ عاما ، من الرامة ، وسكرتير اللجنة ، وفرج خنيفس ـ ٢٧ سنة ـ من شفاعمرو ، في محاولة لتصفية اللجنة وشل نشاطها [٢٧] .

في ١٧ ايار (مايو) عقدت اللجنة اجتماعا لانتخاب هيئة ادارية ، وتم الانتخاب على الوجه التالي :

الشيخ فرهود فرهود ـ رئيسا وامينا للصندوق .
نهاد ملحم / ـ سكرتيرا .
جهاد سعد / نايف سليم / حاتم الحلبي / اعضاء السكرتارية .

وفي نهاية الاجتماع اصدرت اللجنة بيانا جاء فيه المطالب التالية :

١ ـ الكف عن سياسة (فرق تسد) الرامية الى فصل الطائفة الدرزية عن ابناء الشعب العربي .
٢ ـ الغاء التجنيد القسري عن الشباب الدروز .
٣ ـ الكف عن مصادرة الأراضي .
٤ ـ وضع حد للتدخل في شؤون الطائفة الدينية [٢٧] .

ومع الأيام تمكنت لجنة المبادرة الدرزية ان تستقطب الاكثرية الساحقة من ابناء الطائفة الدرزية ما عدا حفنة من العملاء

---

٢٧ ـ ن/م . د . ف ـ ١٦/١١/١٩٧٧ .
٢٧ ـ المصدر نفسه .

والمستفيدين من فتات مائدة العدو الاسرائيلي ، وبالتالي اصبحت المعبر الحقيقي عن المشاعر والآمال التي تختلج في نفوس ابناء الطائفة القومية والوطنية . واصبحت الدرع الواقي من تسلط التقليديين عليهم ، وفي هذا الصدد يقول عاصم الخطيب :

ان الزعامات التقليدية ، في الواقع ، لا تعبر حتى عن نفسها ، بل هي صورة طبق الأصل ، وآلة متحركة في يد السلطات الاسرائيلية ، ولهذا تعتبر لجنة المبادرة ، الممثل الحقيقي لجميع ابناء الطائفة كما تعتبر نفسها الناطق الرسمي الوحيد لهم في فلسطين المحتلة [٢٨] . والواقع يؤكد ان نضالات لجنة المبادرة قد اعادت لدروز فلسطين وجههم المشرق ، واستردت لهم سماتهم العربية ـ القومية ، وتاريخ نضالهم الحافل بالبطولات القومية ، والشرف والكرامة العربيين . بعد ان مسخت هذا التاريخ حفنة من المارقين عليها من امثال أمل ناصر الدين ، ويوسف ناصر الدين ، وجبر معدي ، وسلمان ملاح ، وآخرون .

---

٢٨ ـ الاتحاد ١٩/٦/١٩٧٣



5

الدروز والتجنيد الالزامي

منذ عام ١٩٤٨ ، وعلى خط متواز مع خطة تمييز الدروز المزعومة ، وضربهم ببقية ابناء شعبهم ، سعت السلطات تدريجيا ، من اجل ايجاد مناخ ملائم ، وظروف سانحة لاقرار قانون التجنيد الالزامي الخاص بابناء الطائفة الدرزية ، وكانت خطتها في بادىء الأمر ، تقضي بتضخيم دور الاعداد القليلة من الشبان الذين قاتلوا الى جانب الجيش الاسرائيلي في عام ١٩٤٨ ، ومن ثم تمكنت من بلورة الاتجاه الذي يمثله عدد من الزعماء الدروز التقليديين المتعاونين مع السلطات الاحتلالية ، وهذا الاتجاه يدعو الدروز لابداء النية الحسنة نحو اليهود وانتهاز الفرص لكسب حقوق المواطنة ـ المتساوية في إطار الدولة الجديدة ، مدعية ان الانخراط في الجيش الاسرائيلي هو دليل على مشاركة الدروز في الحياة الجديدة في الدولة « الاسرائيلية » وبالتالي تأمين حصولهم على عدد من الامتيازات التي تقدمها الدولة لهم مقابل اظهارهم الولاء لها ، واثبات النية الحسنة ، كما استغل هؤلاء الزعماء بدافع مصالحهم الشخصية ـ الآنية ، الضعف الذي تبديه الفئات الفلاحية ، تجاه كسب احد ابنائها لوظيفة في الدولة تؤمن لعائلته دخلا مضمونا مقابل الدخل المتدني في القطاع الزراعي ، وهذا الوضع يقود الفلاح للزعيم التقليدي طلبا

للمساعدة منه ، ولقاء هذه الخدمة يصبح الفلاح اداة طيعة في يد الزعيم يقوده وفق مشيئته دون ان يلقى معارضة . والجدير بالذكر ان دخل هذه الوظيفة مؤقت وغير مضمونة استمراريته لأن الزعيم بامكانه التحكم ببقاء او طرد المزارع من وظيفته . وحيال هذا الواقع اخذ التقليديون ينظمون العرائض والطلبات المتكررة ، ويوجهونها الى الحكومة الاسرائيلية يطالبونها فيها بتجنيد الدروز في الجيش الاسرائيلي كي « يخدموا وطنهم » حسب ما جاء في تلك العرائض .

ومنذ ذلك الحين والدولة تسوف ، وتؤجل التنفيذ ، كي لا تنكشف لعبتها ودورها في هذه المؤامرة، حتى عام ١٩٥٥ ، كانت الظروف الموضوعية قد نضجت ، والفرصة مؤاتية لتخطو خطوتها في هذا الشأن ، فأقرت قانون التجنيد الالزامي . ومنذ ذلك التاريخ ، اصبح من حق وزير الدفاع الاسرائيلي استدعاء ابناء الطائفة الدرزية للخدمة الاجبارية . وفي الفترة الواقعة بين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢ ، وهي الفترة التي كانت فيها اسرائيل تحاول انجاز مهمة انشاء كيان الدروز كطائفة دينية مستقلة . وبعد اقرار قانون التجنيد الالزامي ، لم يوضع موضع التنفيذ الا في عام ١٩٦٨ اي بعد عام من الهزيمة العربية واحتلال اسرائيل لاراض عربية جديدة (الضفة الغربية ـ الجولان ـ سيناء) . وكتبت الصحافة الاسرائيلية تقول : انه اصبح بامكان الشبان الدروز الانضمام الى « الجدناع » وان وحدة خاصة للشبان الدروز الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاما . ومعسكرين للتدريب اقيما في الجليل وجبل الكرمل .. حيث يخضع الطلاب الثانويون الدروز لتدريبات عسكرية لمدة ١١ يوما[١] ومع تطبيق القانون ، كان الوسط الدرزي قد شهد قفزة نوعية في الوعي السياسي والثقافي وهذا التغيير افرز معارضة كبيرة للقانون وتطبيقه ، واعلنت الطائفة رفضها له كاجراء سياسي له اهداف وغايات تتناقض

١ـ الجيروزاليم بوست ـ ٨ ـ ٧ ـ ١٩٦٨ .

مع مصالح ابناء الطائفة ، وتطبيق القانون لا هدف له سوى شق صفوف الطائفة وبذر الخلاف داخلها ، واتضح للوطنيين الدروز نوايا اسرائيل من وراء استخدام الجنود الدروز وتوجيههم الى ضرب ابناء شعبهم في الداخل واخوانهم العرب على الحدود ، وقد جاءت نتائج تجربة الافراد الدروز في التجنيد ، بالنسبة الى مستوى معيشتهم ، تأكيدا للرفض السياسي لهذا القانون الفاشي . واول الاصوات المعارضة لقانون التجنيد كان صوت الشيخ المناضل فرهود فرهود ، وقام بتنظيم عريضة موقعة من اربعين شخصية درزية بارزة وذلك عام ١٩٥٦ ، تطالب بعدم تطبيق القانون المشؤوم على الدروز ، بالاضافة الى عرائض اخرى تقدمت بها قرى درزية تحمل ما يقارب ١٥٠٠ توقيع تطالب بالموضوع نفسه[٢] ورغم المعارضة المبكرة للقانون فقد وجد الدروز انفسهم شيئا فشيئا يخضعون ، بجريرة عدد من العملاء لقانون التجنيد ، وضرب عرض الحائط بعرائضهم الاحتجاجية ـ الرفضية .

وما نجم عن هذا القانون هو اضطهادهم على كل المستويات ، منها ملاحقات للفارين من الخدمة ، والاعتقالات ، واحكام بالسجن ، وغارات ليلية على القرى الدرزية . والتكاليف الباهظة التي راحت تدفعها العائلة الدرزية ، لتأمين سلامة ابنها المجند ، علاوة على افتقادها لسنوات عديدة للدخل الذي كان يؤمنه لها ابنها المجند .

والمجند الدرزي لم يلتحق بكتائب اليهود ، بل انضوى في ما يسمى كتيبة الاقليات في الجيش الاسرائيلي اقتضتها الضرورات السياسية ، ولا علاقة لها البتة بالضرورات العسكرية ، حسب الادعاء الاسرائيلي ، وبغية اسرائيل من تجنيد الدروز* بالاضافة الى تفكيك الصف العربي هي اضعاف طاقتهم النضالية . وتأكد للدروز

---

٢ ـ الاتحاد ـ ٢٢ ـ ٢ ـ ١٩٧٢

* التجنيد الالزامي شمل ايضا الطائفة الشركسية والبدو .

زيف ادعاء مساواتهم في الحقوق مع اليهود ، بحيث ان انخراطهم في الجيش لم يخفف من خضوعهم كغيرهم من العرب للحكم العسكري العنصري ، فرغم ان الجنود الدروز يعفون من تصاريح التنقل اثناء فترة خدمتهم ، فانهم يعودون ليطالبوا بمثلها بعد انهاء خدمتهم .. اي انه ثبت لديهم انهم يعاملون كانهم غير عرب اثناء الخدمة ، وكعرب مضطهدين بعد انهائهم فترة التجنيد . ان تجنيد الدروز لم يعن رفع وضعهم المعنوي الى المستوى المواطنية اليهودية ، فهم لم يدمجوا في قطاعات هذا الجيش ، بل عوملوا كأبناء اقلية مضطهدة ، لها وحدتها المعزولة عن كتائب الجنود اليهود ، وهذا العزل لا يسمح ايضا بدمج الدروز بالوحدات الفنية والمهنية التابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي ، بشكل يؤمن لهم مستقبلا مهنيا يساهم في تطوير المجتمع الدرزي ، والذريعة التي تتذرع بها السلطات هي الذرائع الامنية .

ومنذ عام ١٩٦٧ شعر الدروز ان سلطات الاحتلال قد بدأت ترسل فرق « حرس الحدود » المكونة من الشبان الدروز الى الضفة الغربية ، وقطاع غزة لقمع التظاهرات العربية هناك ، لتزيد الاحقاد العربية ـ الفلسطينية على ابناء الطائفة ، ثم عادت اسرائيل في تآمرها ، التحريضي ضد الدروز عبر وسائل اكثر التواء وخداعا ، فاذا هاجمت قوات الدولة احدى المناطق العربية ، تطلق دعايتها ووسائل اعلامها المغرضة معلنة ان الذين ضربوا هذه المناطق هم المجندون الدروز ، وعندما سقطت الجولان خرجت المظاهرات تهتف (ان الدروز خانوا الوطن ـ ان القادة والضباط الدروز في الجيوش العربية قد تعاملوا مع العدو الاسرائيلي وتخاذلوا امام قواته) بينما الحقيقة والتاريخ شاهد حي في ان الدروز بقادتهم وضباطهم استشهدوا في طبريا ، ورفضوا التقهقر وفق القول المأثور (نموت ولا نركع) . والدعاية الاسرائيلية تروج معلومات مفادها ان من

---

٣ ـ الدستور ـ عمان ـ ٢٨ ـ ٧ ـ ١٩٧١

يحمي حدودها الشمالية من هجمات الفدائيين الفلسطينيين هم المجندون الدروز .

ولا شك ان هذه الدعايات تركت بصماتها وتأثيرات الى حد ما ، على الرأي العام العربي في الداخل والخارج على حد سواء ، وقد طرح سؤال بلهجة عنيفة وهو لماذا يقبل الدروز التجنيد ، واذا كان قانون التجنيد يضطهدهم الى هذا الحد ، لماذا لا ينظمون رفضا جماعيا لالغائه ؟ . هذا السؤال طرح على اكثر من صعيد ، وعن اكثر من لسان في الوطن المحتل وفي الدول العربية المتاخمة لاسرائيل . وفي سياق الرد على هذا التساؤل جاء في خطاب عضو الكنيست « توفيق طوبي » (عربي مسيحي) امام اعضاء الكنيست الاسرائيلي : ان الدروز محرومون من معاملتهم بمساواة بالنسبة للحقوق الممنوحة لجميع المسرحين من الخدمة في التأهيل العلمي والمهني والاسكان والاندماج في حياة التجمع الانتاجية ،ولا يجدون امامهم لذلك الا طريق واحد وهو الانخراط في « حرس الحدود » وفي « الشرطة » (٤) كملاذ وحيد يلجأون اليه في سبيل تأمين لقمة العيش لهم ولعيالهم ، وهذا الامر هو احد اسباب قبولهم التجنيد ، اما الاسباب الاخرى التي لا مهرب من رفضها الا بالقضاء على الكيان الصهيوني منها :

١ ـ ان تجنيد الدروز هو قسرا من الناحية القانونية ، ويعاقب من يرفض الخضوع له بالسجن لمدد مختلفة ، ولا يعفى من السجن الا من يثبت ان اسباب التخلف عن الخدمة مرضية خطيرة .

٢ ـ في مثل هذه الحالة لا يمكن ايجاد اي عمل في اي مرفق من مرافق الدولة ، حتى لا يمكن للدرزي ان يحصل على رخصة سواقة مدى الحياة .

٣ ـ بعد خروج الهارب من الخدمة ، من السجن ، تمارس ضده

---

٤ ـ الاتحاد ـ ١١ ـ ٧ ـ ١٩٧٢

الضغوط الاقتصادية ، لاجباره على العودة الى الجيش ، واذا لم تجد هذه الضغوط عليه شخصيا ، تمارس ضد اهله واقاربه .

وتأكيدا على صحة ذلك ، واثباتا على رفض الكثير من المؤسسات المدنية والعسكرية قبول الدروز في العمل لديها ، تعرض شهادة احد المسرحين الدروز التي يقول فيها : عندما نتوجه الى جهة حكومية مسؤولة نطلب عملا ، نحول بصورة آلية الى حرس الحدود او الى مصلحة السجون لنصبح سجانين، لماذا لا يقبلون الشاب الدرزي خريج دورة الكترونية للعمل في مصنع حكومي او خاص ، فدائما يبرر رفضه بأن المصنع ينتج عتادا للجيش الاسرائيلي ومن غير الممكن استخدام جندي درزي لاسباب امنية[٥] . اذن ، ان المسرحين الدروز يجابهون صعوبات معيشية جمة ، عقب تسريحهم ، ومن هذه الصعوبات :

١ـ ان مجالات العمل امامهم ضيقة ، فالشاب يدخل الجندية وهو في سن الـ ١٨عاما ، ويخرج وهو في سن الـ ٢٢ عاما ، دون مهنة ودون كفاءة ، تضمن له العيش الكريم ، كما هو حال الجندي اليهودي .

٢ ـ ان الظروف الاجتماعية والدينية والفكرية ، لوالديه ، تجبره على الزواج رأسا ، بعد خروجه من الجيش ودفع مهر العروس يغرقه ببحر من الديون .

٣ ـ لا توجد في القرى الدرزية مكاتب عمل لتوجيه المسرحين الدروز مهنيا ، ولذلك تفتح السلطات امامهم مجالات العمل في حرس الحدود ، وشرطة السجون ، والبوليس المدني ، من اجل وضعه في مواجهة ابناء شعبه وتأجيج نيران التعصب الطائفي ضده والحقد عليه .

ما سبق يؤكد ان اقبال الدروز على التجنيد ليس طوعيا ـ اراديا ، وانما قسريا ، تحت ضغط الظروف القاسية ، تضعهم

---

٥ ـ معاريف ـ ٢١ ـ ٤ ـ ١٩٧٥

فيها السلطات ، وبامكاننا القول ان قانون التجنيد الذي نظر اليه العملاء من الدروز على انه امتياز اعطي لابناء الطائفة ، لم تجد فيه الجماهير الدرزية في الواقع سوى وسيلة للامعان في اضطهادهم واذلالهم ، وتشويه تاريخهم العروبي . بالاضافة الى ان التجنيد يعرض العائلة الدرزية الى هبوط في مستوى معيشتها يبلغ حد المأساة ، فالعائلة تفقد طيلة تجنيد عائلها دخلا قيمته في حدود الـ ٢٢٠٠٠ ليرة اسرائيلية ، بالاضافة الى ٣٠٠٠ ليرة يأخذها المجند من عائلته كمصروف وتكاليف انتقال اثناء الخدمة ، وبعد انتهاء مدة مخدوميته يجد نفسه في أسفل السلم الاجتماعي(٦) .

ولقد اوصى مستشار الحكومة للشؤون العربية باقامة مستوطنة درزية في الجليل الاعلى قرب الحدود اللبنانية ، ليسكن فيها المجندون الدروز المسرحين ، وعائلاتهم ، بهدف مزعوم وهو حل مشكلة السكن والحقيقة من وراء هذه التوصية هي وضع الدروز وجها لوجه امام الفدائيين الفلسطينيين(٧) . وهذا الواقع لا يعني ان الدروز استكانوا و استسلموا لقدرهم ، ولاضطهاد قانون التجنيد الالزامي ، بل اعلنوا مقاومتهم الفردية والجماعية ، وكلما كان يشتد نضالهم ومقاومتهم ، كان العدو الاسرائيلي يكشف وجهه القمعي ـ العدائي ، وهو الوجه الحقيقي . وامعن في اعتقال الشبان الذين يرفضون الخدمة ونتيجة نضالهم اضطرت الزعامة الروحية الدرزية لمساندتهم في طلب اعفاء الشباب المتدينين من التجنيد ، وخضعت السلطة واقرت الطلب ، ولكنه بقي في حيز النظرية وحسب .

ان نضال الدروز اتجه في خطه التصاعدي ، متخذا اشكالا اكثر رقيا وتطورا وفعالية . ففي ذكرى النبي شعيب عام ١٩٧٤ ، وزع عشرات من الشبان الدروز مناشيرا دعوا فيها الحكومة الى الغاء قانون الخدمة الالزامية .

---

٦ ـ ابو مصلح ـ مصدر سبق ذكره ـ ص ١٠١
٧ ـ دافار ـ ٥ ـ ١٢ ـ ١٩٧٤

وهاجم الشبان قائد شرطة الاغوار المفوض « امير بيري » فما كان من السلطة الا ان اعتقلت ١٢ شابا وتقديمهم للمحاكمة[٨] .

وفي العام ١٩٧٥ بلغت حالة الغليان عند الدروز ذروتها ، وذلك بعد اعتصام قام به الجنود المسرحــون من سكان البقيعــة[٩] . احتجاجا على التمييز العنصري بين المسرحين الدروز والمسرحين من اليهود ، وطالب المعتصمون وزير الاسكان بتنفيذ الوعد الذي كان قد قطعه على نفسه في منشورين وزعا بهذه المناسبة في القرى الدرزية.ان قانون التجنيد يحمل وصمة عار على جبين الدروز وان واجبنــا المقدس يقضي علينا بالنضال من اجل الغائه[١٠] .

وفي رسالة كتبها يوسف سلمان كنعان ــ من يركا ــ تصــف الاضطهاد الذي يتعرض له رافضي الخدمة جاء : لي ولد بلغ من العمر تسعة عشر عاما ، وهو يقوم على مساعدتي لانني عاجز عن اعالة عائلتي الكبيرة ، والآن يطلبون ولدي للخدمــة في الجيش ، وبسبب تأخره عن الوعد المحدد ، تأتي الشرطة يوميا لطلبه .. وتخلع الباب وتدخل للتفتيش ، مما يدخل الرعب في قلوب اطفالي والهلع والخوف في نفس زوجتي الحامل ، كل هذا ، بعد ان سلبت مني السلطات ٤٠ دونما من الارض[١١] . وبسبب تفاقم واتساع هذه التدابير الوحشية التي تضرب عرض الحائط بحقوق الانسان وشرعته الدولية قامت لجنة المبادرة الدرزية بجمع ما ينيف عن مئتي توقيع على عريضة في قرية يركا من ضمن الاسماء الموقعة ستة تواقيع لاعضاء المجلس المحلي المؤلف من تسعة افراد ، تستنكر اجراءات الدولة التعسفية ، ورغم الحملات الشعبية الاحتجاجية ، استمرت السلطات في مطارداتها لمئات الجنود الدروز الهاربين من الخدمة ..

---

٨ ــ ر . إ . إ . عدد ٧٥٧ ــ ١٩ ــ ٢ ــ ١٩٧٥
٩ ــ معاريف ــ ٢١ ــ ٤ ــ ١٩٧٥
١٠ ــ ر . إ . إ . مصدر سبق ذكره . عدد ٧٥٧
١١ ــ الاتحاد ــ ٢٦ ــ ١ ــ ١٩٧١

وهناك العشرات منهم قد اعتقلوا وزج بهم في السجون الاسرائيلية .. وقامت قوات الشرطة بمحاصرة قرية يركا في عملية مطاردة للذين فروا من الجيش وعددهم من هذه القرية ما يقارب الخمسين شابا[١٢] . وظاهرة الرفض تزداد بشكل كبير ، فاكثر من ٦٠٪ من الشبان يرفضون ويقاومون القانون والاوامر القاضية بتجنيدهم . وترافقت هجمات السلطة مع موجة الرفض هذه ، فهي تشن غارات ليلية على القرى بحثا عن المطلوبين ، وهنا لا يسعنا الا عرض نماذج عما يتعرض له الذي يرفض الخدمة ، حيث ان السلطة لا تحترم التقاليد الدينية او اي من القيم الاخلاقية والانسانية التي يشدد عليها القانون الدولي وشرعة حقوق الانسان .

١ ـ رافضو الخدمة واساليب تعذيبهم في السجون :

في كتاب مفتوح من علي زين الدين ـ من البقيعة ، الى وزير الدفاع ، جاء فيه : بعد ذكر اسباب مداهمات الشرطة المتتالية لبيته ، لأن اخيه تهرب من الانتظام في وحدته العسكرية بسبب عمله خارج القرية لتأمين بدل تطبيب أخينا الثالث الذي هو قيد المعالجة في المستشفى ، لمساعدة اهلنا في تأمين لقمة العيش . وفي آخر المطاف ضبطت الشرطة اخي « عماد » في منطقة تل ابيب ، حيث كان في طريقه لتقديم وجبة من الدم لشقيقنا المريض ، ولقد بلغت (انسانية) شرطتكم حدا جعلها تمنعه من تقديم وجبة الدم لأخيه المهدد بالموت ، وقدمته للمحاكمة العسكرية في حيفا ، واستصدرت ضده يوم ١١ ـ ٤ ـ ١٩٧٤ حكما بالسجن لمدة ثمانية أشهر ، دون ان تراعي المحكمة حالتنا المادية .. وانا اذ أحملكم مسؤولية ما قد يصيب اخي المريض من مكروه . واود ان اعلن لمعاليكم عن رفضي

---

١٢ ـ الدستور ـ مصدر سبق ذكره ـ ٢٦ ـ ٢ ـ ١٩٧٢

كذلك تأدية الخدمة العسكرية في الاحتياط(٣٣) واعتقلت السلطات ايضا الشيخ المتدين « نجيب ابو يمن » وهو اب لثمانية اطفال ، وفي المعتقل تعرض للضرب ، واجبر على خلع ثيابه ووضع رجال الشرطة (عمامته في كيس واحد مع حذائه ، دون ان يأبهوا لاحتجاجه وتوسلاته ، ولم يراعوا مشاعره الدينية ، وبقي في السجن ثمانية عشر يوما قاسى اثناءها شتى انواع التعذيب والاهانات .*وحكمت المحكمة المركزية في حيفا بالسجن لمدة عشر سنوات على شاب درزي من يركا ، عريفا في الجيش الاسرائيلي ، كان قد هرب وتسلل الى لبنان وسلم معلومات مهمة للمخابرات اللبنانية ويدعى « رياض صالح عبد الله ، وبعد عودته الى اسرائيل عن طريق الناقورة القي القبض عليه واحيل للمحاكمة ، وفي معرض دفاعه عن نفسه قال : انني فعلت ما فعلت بدافع من شعوري القومي وواجبي الوطني(١٤) .

وفي رسالة من سجن عتليت ، كان قد بعث بها مفيد كنعان ، ليحث الدروز على الاستمرار في نضالهم ضد التجنيد الاجباري موضحا فيها قصته حيث جاء فيها :

انتهيت من عملي كشرطي سجان ، ومنذ عام ونصف العام ، وانا اكد واكدح لاجمع مالا لتسديد ما تراكم علي من ديون بلغت ٨٠ الف ليرة . لبناء بيت استقر فيه وعروستي ـ وعشية ليلة الزفاف بالذات ، والضيوف يفدون ، والبيت مكتظ بالمهنئين جاء رجال الشرطة ليأخذوني للتجنيد وكانهم لم يجدوا وقتا افضل من هذا الوقت ، وانتزعوني بالقوة من بين اهلي ومن احضان عروستي ، وزجوني في السجن ، وتدخل بعض الوجهاء فاطلقوا سراحي ليومين فقط ، وهذه المعاملة جعلتني اتساءل اية ديمقراطية هذه .. وهل نحن مواطنون ام عبيد نساق بالعصى ، ونسوم شر العذاب ؟ (١٥) .

---

١٣ ـ الاتحاد ـ ٥ ـ ٣ ـ ١٩٧٤
١٤ ـ ر . إ . إ . عدد ٦٦٨ ـ ٢٩ ـ ١٠ ـ ١٩٧٤
١٥ ـ الاتحاد ـ ٣٠ ـ ٥ ـ ١٩٧٥

ومنذ شهور طويلة وسلطات الأمن الاسرائيلية تقوم بالغارات الليلية على القرى الدرزية مثل : دالية الكرمل – بيت جن – يركا – شفا عمرو – وغيرها . وقد وقعت المداهمات بتاريخ ٤ – ٤ – /و ٢٨ – ٥ و١٩ – ٥ من عام ١٩٧٨ ، وكانت هذه المداهمات بالغة الوحشية ، فكانت القوات الاسرائيلية تنهال على المواطنين بالضرب المرفق بالشتائم البذيئة والمهينة الموجهة للنساء الدرزيات[١٦] .
هذا وقد حكمت محكمة عسكرية اسرائيلية على الشاعر العربي الدرزي « حسين مهنا » بالحبس الفعلي لمدة اربعة اشهر مع ثمانية اشهر مع وقف التنفيذ بتهمة التهرب من التجنيد[١٧] . وفي ٢٤ – ٢ – ١٩٧٨ ، كتبت صحيفة الفجر نقلا عن مصادر اسرائيلية ان عددا من الشبان الدروز قد فروا من الخدمة بعد التحاقهم بها ، وقد بلغ عددهم ١١٩ شابا ، اما الذين رفضوا الاستجابة لاوامر الالتحاق فقد بلغ عددهم ٥٢٣ شابا ، مما دفع نائب وزير الدفاع « مردخاي تسيبوري » الى تهديد الشباب الرافض ومعاملتهم بقسوة واعتقالهم ، اما عن كيفية اعتقال الشبان ومعاملتهم ، نورد بعض الشهادات العينية وهي جزء من بحر من الشهادات :

فايز حسني زياد : عمره ٢٠ عاما – من دالية الكرمل – قال : طرقت الشرطة باب المنزل فاستيقظ والدي وفتح الباب وايقظني – لبست ثيابي وخرجت مع الجنود وركبت سيارتهم ثم انضم الي « عاكف وهابي » بعد ان تلقى وجبة من الضرب . في الصباح اقتادونا الى مخفر حيفا – وبعد يومين من الحجز واستمراري في رفض التطوع اقتادوني الى غرفة مجاورة ، وانهالوا علي ضربا وركلا ، ثم سحبوني من شعري وارغموني على توقيع استمارة القبول[١٨] .

---

١٦ – ZUHADERECH – ISRAELI MIRROR — 5 – 7 – 1987

١٧ – الاتحاد – ١٦ – ٦ – ١٩٧٨

١٨ – Nouvelles de l'interieur - Decembre - 1987

عاكف وهابي ـ من دالية الكرمل ـ قال : تتألف عائلتي من ١٦ نفرا ، بعد انتهائي من الدراسة ، ومنذ سنوات وانا اعمل اجيرا في احدى المصانع ، لمساعدة عائلتي في تأمين لقمة العيش ، وهـذا الوضع حال دون استطاعتي الالتحاق بالجيش ، كما ان واجبي الوطني يمنعني من الخدمـة في جيش عدو ، وبتاريـخ ١٦ ـ ٦ ـ ١٩٧٨ ، والوقت بعد منتصف الليل ، وقفت سيارة عسكرية امام بابنا ، وقد كنت في هذه الاثناء ساهرا مع بعض الاصدقاء في مطعم قبالة بيتنا ، وما ان رأيت السيارة حتى اسرعت لاستطلع الخبر ، بعد ذلك حملني الجنود وقذفوا بي داخل السيارة بعد ان تعرضت للضرب والشتم ، ثم وضعوني في باص مع ١٥ شابا من ابناء القرية حتى الصباح ، حيث نقلونا الى مخفر حيفـا ، وهنـاك اخـذوا يستدعوننا واحدا تلو الآخر ، ولم اقوى ان اصرح للحاكم العسكري عن اسباب الاثار التي خلفها الجنود على جسدي ، وبعد اطلاق سراحي نلت تقريرا طبيا تعطلت على اثره مدة عن العمل نتيجة ما تعرضت له من الضرب المبرح[١٩] .

كامل محمد كيوف : ٢١ عاما ـ طالب جامعة ـ قال : رفضت الخدمة العسكرية لاسباب وطنية ، وتركتني الدولة وشأني حتى ٢٠ ـ ٤ ـ ١٩٧٨ ، اتى الجنود عند منتصف الليل ، واقاموا حصارا حول المنزل مهددين بنسفه ، اذ لم أسلم نفسي ، عندها رضخت للواقع خوفا على عائلتي . اقتادوني مع عشرة اخرين من ابناء قريتي الى مركز البوليس في حيفا ، وبعد التحقيق اقتادني رجل بوليس يدعى (عيزرا) الى غرفة جانبية ، وانهال علي بالضرب ثم حملوني الى مركز « تل هشومير » واجبروني على التوقيع على ورقة تنص على موافقتي على التجنيد ، وبعد اطلاق سراحي نلـت من جراء ذلك تقريرا طبيا ، وللآن ما زالت ابواب الرزق موصدة في وجهـي ،

---

١٩ ـ المصدر نفسه

والمدارس ترفضني بايعاز من الشرطة [٢٠] ورغم ما تعرض له .

استمر كيوف في نضاله الوطني . ففي اجتماع احتجاجي نظمه الطلاب العرب في جامعة حيفا ، اعتقل كيوف وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين ، وسنة مع وقف التنفيذ ، وفي المحكمة اكد كمال كيوف انه يرفض الخدمة لأنه عربي ولا يمكن ان يرفع السلاح في وجه ابناء شعبه وامته اما المدعي العام فقد طلب من المحكمة انزال اشد العقوبة به ، لردع غيره عن هذه الاراء والمواقف[٢١] كانت قضية « كيوف » قضية عربية ـ فثار الرأي العام العربي برمته ، وقامت حملات الاحتجاج على اعتقاله ، والمطالبة باطلاق سراحه وسراح جميع المعتقلين الوطنيين الرافضين للتجنيد .

ومع اطلالة عام ١٩٧٩ بلغت موجة الرفض اوجها ، وترافقت مع النهوض الجماهيري العربي العام . اصدرت المحكمة العسكرية في حيفا ، عددا من الاحكام التعسفية ضد عدد من الشبان للاسباب نفسها ، فحكم على « عايش شروف » بالسجن لمدة سنة ونصف[٢٢] . وعلى بركات ابو الركن بالسجن لمدة اربعة اشهر ، وعلى فهد ملاك بالسجن لمدة خمسة اشهر ، والجدير بالذكر ان اعمارهم تتراوح بين ١٨ و ٢٠ عاما . وهذه عينة من المعتقلين خلال عام ١٩٧٩ لرفضهم الخدمة بدافع وعيهم الوطني والقومي .

١ ـ سلمان جدعان حبيش : ١٨ عاما ـ من يركا ـ مطلوب للخدمة في شهر ايار (مايو) وهو الابن البكر بين اخوته البالغ عددهم عشرة انفار ، ويشارك في اعالتهم ، وكذلك فان صحته منحرفة حيث اجريت له ثلاث عمليات جراحية . بترت احدى اصابع يده اليمنى .

---

٢٠ ـ المصدر نفسه

٢١ ـ الاتحاد ـ ٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٩ .

٢٢ ـ الدستور ـ عمان ـ ١٤ ـ ٢ ـ ١٩٧٩

٢ ـ انيس حبيش : ١٩ عاما من بركا* ـ المعيل الوحيد لعائلته لان والده وصل لسن التقاعد ومنذ تشرين الاول (. اكتوبر) الماضي ، حكم عليه بالسجن لمدة خمسين يوما ، ثم هرب من الخدمة ، والقي القبض عليه مجددا وحكم عليه بالسجن لمدة ٣٥ يوما .

٣ ـ مسعود ثابت : ١٩ عاما من بركا ـ استدعي للخدمة في اواخر العام الماضي الا انه يرفضها لاسباب مبدئية ، اخوه وابن عمه سقطا ضحية المؤامرة على ابناء الطائفة* ، اثناء خدمتهم في الجيش[٢٣] .

٤ ـ محمد كنعان ـ ٢٧ عاما

٥ ـ سميح اسعد بكرية ـ ١٩ عاما

٦ ـ اميل سلمان خير ـ ١٨ عاما

٧ ـ محمد مهنا مهنا ـ ١٩ عاما

ومن قرية المغار :

١ ـ جمال عساقلة ـ ٢٠ عاما

٢ ـ جابر عساقلة ـ ١٩ عاما

٣ ـ ضرغام جوعية ـ ٢٠ عاما

٤ ـ محفوظ فاضل ـ ٢٥ عاما

٥ ـ احمد عرايدة ـ ١٩ عاما

٦ ـ نبيل عرايدة ـ ٢٠ عاما

* بلغ عدد المجندين الدروز الذين قتلوا في الحروب الاسرائيلية ـ العربية اثناء خدمتهم حوالي ٢٠٦ شباب .

---

٢٣ ـ الاتحاد ـ ٢٠ ـ ٣ ـ ١٩٧٩

من قرية بيت جن :

١ ــ سهيل قبلان ــ ٢٥ عاما

٢ ــ خير خير ــ ٢٥ عاما

٣ ــ شوقي حرب ــ ٢٠ عاما

٤ ــ كمال قبلان ــ ٢٥ عاما .

من قرية يركا :

١ ــ فؤاد نفت ــ ١٩ عاما

٢ ــ اسعد عطا ــ ٢٠ عاما(٢٤) .

وفي ٢٢ ــ ٤ ــ ١٩٧٩ ــ عقدت لجنة المبادرة مؤتمرا صحفيا في حيفا ، احتجاجا على اعتقال وتعذيب واهانة الشيخ « نديم دعقي » من شفا عمرو بعد ان القوا بلباسه الديني في سلة القاذورات ، اشترك في المؤتمر الشيخ فرهود فرهود والشاعر سميح القاسم* وجهاد سعد وقاسم فريد غانم نائب رئيس المجلس الديموقراطي في المغار ، واصدرت اللجنة بيانا للرأي العام وزعته على الصحفيين واعضاء الكنيست تشرح فيه ظروف اعتقال الشيخ « دعقي » وان الاعتقال يعد نقضا لقرار سابق ، يمنع اعتقال وتجنيد رجال الدين .

وفي السنوات الاربع الاخيرة تضاعف عدد الدروز الذين يحصلون على اعفاء من الخدمة الالزامية لاسباب دينية ، ففي الفترة الممتدة من ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨١ زاد عددهم بعد ان حصلوا على توصية من الزعامة الروحية ، والذين حصلوا على قرار الاعفاء بلغ ١٥٠

---

٢٤ ــ الاتحاد ــ ٤ ــ ١٩٧٩

* اعتقلته السلطات وعرضته للتعذيب الذي كاد يؤدي لاستشهاده ــ مما اثار نقمة العالم وادباؤه ، فاضطرت السلطة لاطلاق سراحه . وقد اتهمته بالانتماء للفدائيين .

شابا ، وهو يساوي عدد الذين حصلوا على مثل هذا الاعفاء في السنوات الخمس عشرة التي سبقت ذلك . وقد ربط الدكتور « نسيم دنا » مدير الدائرة الدينية في وزارة الاديان هذا الاقبال على الدين من اجل الاعفاء من الخدمة بالاسباب التالية :

١ ــ العودة الى الدين ، رغبة في حياة التصوف والعبادة .

٢ ــ لتأثير الاتجاهات القومية العربية المتصاعدة وانعكاسها على اوساط الشباب الدرزي فكان الالتجاء الى الدين مهربا من الخدمة[٢٥] . وبلغ عدد المتخلفين بدافع الاعمال الانشائية حوالي ٢٠٠ شاب .

وقد صرح « جهاد سعد » من لجنة المبادرة بقوله : انه منذ فرض قانون التجنيد الاجباري حوكم ١٠٠ شاب من قرية شفا عمرو بالسجن لمدة ٦ اشهر ولسبع مرات او اكثر ، وفرضت اكثر من ١٥٠ سنة سجن فعلية على شبان رفضوا تلك الخدمة[٢٦] . وبتاريخ ٥ ــ ١ ــ ١٩٨١ اصدرت لجنة المبادرة بيانا ، على اثر اعتقال السلطات « سلامة عساقلة ــ ٢١ عاما ــ » وهو يستعد لمغادرة المستشفى في صفد بعد اجراء عملية جراحية ، والطالب الثانوي « يوسف سلمان عباس ــ ١٧ عاما ــ من يركا ــ احتجاجا على الممارسات التنكيلية ، وطالبت باعفاء العرب الدروز من عبء التجنيد ، وجاء في البيان (ان لجنة المبادرة تناضل منذ سنوات من اجل الغاء قانون التجنيد ، وتطالب باطلاق سراح جميع المعتقلين ، وتناشد الرأي العام وجميع اصحاب الضمائر لتقديم دعمهم الكلي لنضالنا العادل)[٢٧] .

وخلال السنوات الماضية ، كانت الزعامات التقليدية ــ والعميلة

---

٢٥ ــ دافار ــ ٢١ ــ ١٢ ــ ١٩٨٠
٢٦ ــ الاتحاد ــ ٥ ــ ١ ــ ١٩٨١
٢٧ ــ الاتحاد ــ ٦ ــ ١ ــ ١٩٨١

ـ تعمل في الخفاء ، لالغاء التمييز الواقع على الدروز في مجال خدمتهم في حدود وقطاعات معينة في الجيش الاسرائيلي ، مطالبة بأن تتوسع قطاعات الدروز في خدمتهم ، وهذا التوسع يخدم قبل كل شيء الدولة الاسرائيلية وتسكت الاصوات المتذمرة من التمييز الطائفي داخل الجيش . وعلى رأس هذه الزعامة المحامي زكي كمال مدير المحاكم الدينية الدرزية ، الذي اثار مؤخرا موضوع فسح المجال امام اصحاب الكفاءات من الجنود الدروز للالتحاق بصفوف سلاح الجو الاسرائيلي اسوة بباقي اسلحة جيش الدفاع وقال : ان الطائفة الدرزية اثبتت اخلاصها لدولة اسرائيل ... وشارك ابناؤها في عملية الدفاع عن أمن الدولة وسلامة حدودها[٢٨] .. جاءت اقوال المحامي زكي كمال في سياق الكلمة التي القاها في منزله بدالية الكرمل في حفلة استقبال تكريما لقائد سلاح الجو الاسرائيلي الجنرال « دافيد عبري » الذي وعد بدرس امكانية التحاق الجنود الدروز في صفوف سلاح الجو . واخيرا صدر عن القيادة العامة العسكرية ان الشباب الدروز اعتبارا من الآن سيسمح لهم بالالتحاق باي وحدة من الجيش يريدون . وسيعمل الجيش من الآن وصاعدا على زرع روح التطوع بين الشبان الدروز من اجل تحضيرهم[٢٩] . وهذه الاجراءات الاصلاحية التي تزيد من ارتباط الدروز باسرائيل ، لم تمنع الوطنيين من متابعة نضالهم . ففي ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٨١ قامت الشرطة العسكرية وشرطة حيفا بمداهمة قرية عسفيا ، بمحاولة اعتقال جندي درزي هارب من الجيش ، وتصدى للقوة المهاجمة اهالي القرية واشتبكوا معها ، واسفر الاشتباك عن وقوع اصابات من كلا الطرفين ، واعتقال عددا من المواطنين . وفي مؤتمر دعا اليه جبر داهش معدي ـ في قرية يركا اشترك فيه وفد من زعماء هضبة

---

٢٨ ـ الانباء الاسرائيلية ـ ٢٦ ـ ١ ـ ١٩٨١

٢٩ ـ دافار ـ ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٨١

٣٠ ـ هآرتس ـ ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٨١

الجولان قال : ان عام ١٩٨١ كان عاما اسودا في حياة الدروز في فلسطين المحتلة ، حيث ضعفت الرابطة بين الدروز والدولة[٣١] . والجدير بالذكر انه بعد اعتقال ابناء جبر معدي (سيف ـ داهش ـ هايل) حصل تحول في مواقفه واقترب نسبيا من المواقف الوطنية . اما مع اطلالة عام ١٩٨٢ اعتقلت السلطات شابين من قرية يركا ، للأسباب السابقة[٣٢] .

---

٣١ ـ الاتحاد ـ ١٣ ـ ١٢ ـ ١٩٨١

٣٢ ـ الشعب ـ القدس ـ ١١ ـ ١ ـ ١٩٨٢

٦

نضال الدروز ضد المؤامرات والمخططات الاسرائيلية

ان اذكاء نار الصراعات العائلية والعشائرية بين صفوف الطائفة الدرزية ، والسعي الحثيث نظريا وعمليا ، لتمييزهم عن بقية الطوائف العربية ، وتعميق الهوة بينهم وبين ابناء الشعب العربي ، بالاضافة الى محاولة ايجاد صلة قربى تاريخية ودينية بين الطائفة الدرزية واليهود ، ومحاولات تزوير تاريخهم الخاص ، من اجل بلورة هوية قومية خاصة بهم ، من خلال برامج التعليم ووسائل الاعلام المنظورة والمقروءة ، وكل هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع بالنسبة للجماهير الدرزية ، لأن الدروز انطلاقا من اصالتهم العربية ، ابدوا مقاومة كبيرة لمثل هذه المخططات المشبوهة والعنصرية ، وكان للعوامل المستجدة على الواقع العربي ، والمتغييرات الطارئة على الساحة الفلسطينية تأثيرات كبيرة على نمو مسيرة الدروز النضالية ، وشحذ وعيهم القومي.واهم هذه العوامل هي :

١ ـ اختلاط الشباب الدرزي بقطاعات المجتمع وخروجهم من قوقعة القرية التقليدية الضيقة ، سواء عن طريق العمل في المدن او الخدمة في الجيش والشرطة ـ وازدياد عدد المثقفين المتمردين على الزعامة التقليدية البالية من جهة ، وعلى السلطات الاسرائيلية من جهة ثانية .

٢ ــ ولادة الثورة الفلسطينية في ١ ــ ١ ــ ١٩٦٥ متمثلــة بحركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) .

٣ ــ انتشار ادبيات الثورة في المناطق الدرزية ، وتغلغل دعاويها في نفوس المناضلين فيها .

٤ ــ نتائــج حرب تشريــن الاول (اكتوبــر) ١٩٧٣ والحــروب الفلسطينية ــ الاسرائيلية وخاصة عام ١٩٧٨ .

٥ ــ مهرجانات « يوم الارض » والتلاحم النضالي العربي في مجابهة القمع الاسرائيلي للجماهير العربية .

ولقد تمحور النضال الدرزي حول القضايا التالية :

اولا ــ في مجابهة حملة الاستيلاء والمصادرة للاراضي العربية عامة واراضي الطائفة خاصة .

ثانيا ــ محاربة الاستيطان الاسرائيلي وإقامة المستوطنات .

ثالثا ــ محاربة التجنيد الاجباري والنضال ضــــــد قانــون التجنيد المشؤوم .

رابعا ــ النضال لاستعادة الهوية القومية العربية ونبذ ورفض القومية الدرزية المسخ والتأكيد على ان الطائفة الدرزية جزء لا يتجزأ من الشعب العربي .

خامسا ــ النضال ضد الزعامة التقليدية الدرزية ، والعمل على تخطيها والحد من نفوذها وسلطانها ، والدفع بها الى مزابل التاريخ .

سادسا ــ النضال من اجل اكتساب الحقوق الاجتماعية والثقافية والمعيشية التي تقرها القوانين والشرائع الدولية .

والجدير بالاشارة انه ، مع ارتفاع مستوى الوعي القومي عند الدروز ، تزداد حدة ارتباك السلطات الصهيونية ، ولهذا سيكون تركيزنا في هذا الفصل على نضال الدروز القومي ، لأنه بمثابة العمود الفقري للجسم النضالي ، وهو الموضوع الاكثر الحاحا في مثل هذه

الظروف .

ففي عام ١٩٧٢ وبعد ان اتضح تركيز السلطات الاسرائيلية انها بدأت تضرب على الوتر الطائفي بصورة مفضوحة ، قررت سكرتيرية حزب العمل الاسرائيلي في الفرع المشترك لدالية الكرمل ـ عسفيا دعوة الحكومة الى الاسراع في دمج ابناء الطائفة في نطاق الوزارات المختلفة ، وعلى هذا الاساس تمكنت الحكومة من خلق قيادات عميلة جديدة لتخلف الزعامة التقليدية المنبوذة من ابناء الطائفة ، ومندمجة في الوزارات الاسرائيلية ، ومن اهم هذه القيادات على سبيل المثال لا الحصر :

١ ـ زكي كمال ـ من دالية الكرمل .
٢ ـ الشيخ نور الدين حلبي ـ قاضي المحكمة الدرزية الدينية .
٣ ـ فارس فلاح ـ قاضي محكمة صلح حيفا .
٤ ـ كمال منصور ـ مستشار رئيس الدولة للشؤون العربية .
٥ ـ الدكتور حمد صعب ـ رئيس مجلس محلي ابو سنان .
٦ ـ الشيخ نواف حلبي ـ رئيس مجلس محلي دالية الكرمل .
٧ ـ نجيب نبواتي ـ مدير دار المعلمين الاسلامية في حيفا ..
٨ ـ كامل فارس ـ مفتش المعارف العربية .
٩ ـ فايز عزام ـ عسفيا ـ محرر في الجريدة الدرزية (الهدى)
١٠ ـ سلمان فلاح .

وطلبت ايضا ، الاستمرار في إقامة مجالس محلية مستقلة في المناطق الدرزية من قبل الهستدروت ، او ضمها الى مجالس عمالية صهيونية قائمة في الاقضية . وقررت السكرتارية دعوة السكرتير العام لحزب العمل الى دمج الاعضاء الدروز في مؤسسات الحزب دون ان يكونوا مرتبطين بالقسم العربي فيه (١) . وتعليقا على هذا الاجراء

---

١ ـ ن.م.د.ف ـ عدد ٤/ ١٦ ـ ٢ ـ ١٩٧٢ .

قال احد الاسرائيليين : ان اقصى ما نطمح اليه كمسؤولين اسرائيليين هو ان نعمل فقط للحيلولة دون تحويلهم (الدروز) الى اقلية دينية ترغب في الاتصال بقوميتها واصلها الحقيقي [٢] .

ان هذا القول اعتراف صريح من مسؤول اسرائيلي ، بانتماء الدروز الى القومية العربية ، ورغم ذلك فان القادة الاسرائيليين يحاولون خداع انفسهم ومن ثم خداع الدروز بمقولاتهم التضليلية عن قومية الدروز وخصوصيتها المستقلة عن القومية العربية . ولهذا يأتي مسلكهم العملي تعبيرا عن حقدهم الاعمى لكل ما يمت الى العرب والعروبة بصلة ، وتأكيدا لهذه النظرية فقد وجهت الرابطة اليهودية رسائل متعددة الى بعض الدروز تطلب منهم الرحيل عن البلاد . وعلى اثر ذلك بادر زعماء الطائفة في فلسطين المحتلة الى عقد مؤتمر قطري لابناء الطائفة لبحث الاقتراح الموجه اليهم . ولقد بعث احد الداعين للمؤتمر دعوة الى الحاخام العنصري « مئير كهانا » رئيس الرابطة (ومؤسس حركة « غوش ايمونيم » الاستيطانية العنصرية ــ الفاشية) للمثول امام الدروز وتوضيح موقفه تفصيليا [٣] .

ومع مرور الايام ، بدأ الدروز يكتشفون التناقض العميق في سلوك السلطات تجاههم ، واوضح ذلك الصحافي سعيد نفاع في مقال له بجريدة الاتحاد جاء فيه : لقد لحق الطائفة الدرزية الكثير من اجحاف التفرقة العنصرية التي لم يربح من ورائها إلا العملاء ، فنحن في الهوية دروز ولسنا عربا وقد وضعوا لنا تاريخا يعلمونه لابنائنا وطلابنا ، ولكن اعناقنا ظلت تشرئب عاليا وهي تصرخ نحن عرب من الأبد الى الازل ، وهل نحن دروز عند تطبيق قانون التجنيد الالزامي ، وعرب عند تطبيق قانون سلب الاراضي وهدم

---

٢ ــ المصدر نفسه .

٣ ــ ر.إ.إ عدد ١٢٩/ ٣ ــ ١ ــ ١٩٧٣ .

البيوت ؟ (٤)

وفي خضم هذا الشعور العارم بالسخط تجاه محاولات اسرائيل لطمس عروبة الدروز ، احيوا ذكرى النبي شعيب في حطين يوم ٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٧٤. وكان الشباب الدرزي في حالة هياج مكبوت ، مهدد بالانفجار بين لحظة واخرى من جراء الاعتداء على شيوخ ونساء وشباب من الطائفة في مستوطنة « كريات شمونة » وطبريا * ، وعلى دروز آخرين في انحاء مختلفة من البلاد ، وفي سياق الحملة الارهابية ـ والاعتداء طلب رئيس بلدية ايلات من العمال والعائلات الدرزية الخروج من المدينة ريثما تهدأ الحالة ، اذ ان الشباب اليهود هتفوا في وجه الدروز المجندين « انتم مرتزقة لا يريدكم احد هنا » (٥) .

في حطين واثناء احياء ذكرى النبي شعيب بدأ الشبان الدروز يستعدون للسير في مظاهرة صامتة احتجاجا على معاملة السلطات ، وعندما لاحظ بعض الزعماء التقليديين ما يحدث حاول التفاوض معهم ، واجتمع مع ممثلين عنهم ، وكان في مقدمة الزعماء الشيخ امين طريف وسلمان كنج * ، من مجدل شمس وبعد البحث بين ممثلي الشباب والزعامة التقليدية ، وافق الشباب على وقف المظاهرة شرط ان تلبى طلباتهم التالية :

---

٤ ـ الاتحاد ـ ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٧٣ .

* في اعقاب العملية الفدائية على كريات شمونة ومقتل ١٣ اسرائيليا ـ اقدمت السلطات الاسرائيلية على شن حملة ارهابية ضد الدروز ، وقد تعرض مجند درزي للضرب اثناء تأدية مهمته في المستوطنة بعدما اتضح للمستوطنين انه عربي درزي . كما نكلت السلطات بالدروز ابشع تنكيل ، مما ادى الى حالة غليان بين المجندين الدروز ، وساهمت هذه الحملة في ايقاظ المشاعر القومية في نفوسهم ، وزادت في وعيهم لابعاد السياسة العنصرية الاسرائيلية .

٥ ـ هآرتس ـ ٢٢ ـ ٤ ـ ١٩٧٤ .

* في البداية كان سلمان كنج يتعاون مع السلطات الاسرائيلية ـ وهو من دروز هضبة الجولان ـ ثم تحول واصبح من قادة التيار الوطني في الهضبة .

١ ـ الاعتراف من قبل الرئاسة الروحية والسلطات المسؤولة بأن عيد الفطر المبارك عيداً رسميا للطائفة .
٢ ـ الاعتراف العلني الرسمي بأن الدروز عرب ، وان محاولة فصلهم عن شعبهم وامتهم هي محاولة قذرة ومؤامرة دنيئة .
٣ ـ الغاء التجنيد الاجباري ، ووقف الحملات ضد الفارين من الخدمة .

وافق الشيخ امين طريف على مطالب الشباب ، وما ان ظهرت سيارة الوزير اسحاق رابين * امام المجتمعين في النبي شعيب حتى ارتفعت الاصوات ، وارتفعت اللافتات التي تندد بسياسة رابين وسياسة اسرائيل . بعد ذلك اعتلى كمال منصور منصة الخطابة ، فما كان من الجمهور إلا ان استقبله بالهتافات التي تدين عمالته ، ثم تلاه جبر معدي وسلمان كنج [٦] فقوبلا بشعارات مماثلة منها : فليسقط الخونة والعملاء .

على هذه الصورة ، حول الشباب هذه الذكرى الدينية الى مهرجان قومي ، وكان بمثابة صفعة عنيفة في وجه سلطات الاحتلال واذنابها العملاء ، وتعزيزاً للمواقف الوطنية ـ القومية . وفي تعليق لاسعد فضول على هذه المظاهرة قال (نحن جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الأصيل وما نحن سوى امتداد لحضارة عريقة لا ينكرها حتى الاعمى ، وان جذورنا راسخة في تراب هذا الوطن ، وسنظل وسنبقى هنا لأننا عشرون مستحيل) [٧] .

ازاء هذا النضوج في الوعي القومي ، ازدادت حدة الصراع بين

---

* اعتادت الزعامة الروحية الدرزية على دعوة شخصية اسرائيلية عالية المستوى ، للمشاركة بهذه المناسبة الدينية ، واصبح هذا الموضوع تقليدا لديهم .

٦ ـ الاتحاد ـ ٣٠ ـ ٤ ـ ١٩٧٤ .

٧ ـ المصدر نفسه .

جماهير الطائفة والزعامة التقليدية التي شعرت بأن الارض تميد تحت اقدامها ، ورياح عكسية تهب عليها لتسلخها عن سلطانها ، وتحملها الى الزوال ، وانطلاقا من هذا الشعور راح الزعماء يلفتون انتباه السلطات نحو التغييرات المستجدة ، ويحذرونها من مغبة هذا النهوض القومي وخطورته المستقبلية ، وفي هذا الصدد صرح (يوئيل در) بقوله : ان موجة عدم الرضى التي تخيم اليوم على اوساط الطائفة الدرزية يصار التعبير عنها بطرق مختلفة خاصة وان عدد الذين اصبحوا يميلون الى اليسار المتطرف قد ازداد في المدة الاخيرة ، كما ازداد عدد الدروز الذين يكتبون في صحيفة « الاتحاد » الشيوعية . بحيث بلغت نسبتهم اعلى نسبة بين ابناء الطوائف الاخرى . كما ان استعداد الشباب للتجنيد قد اصبح يقل بالمقارنة مع ما كان عليه قبل حرب تشرين الاول (اكتوبر) .

واستنكر الدروز المقولة الاسرائيلية التي تدعي ان هناك روابط عميقة تجمع بين الدروز واليهود . وقد قال « اسماعيل الحلبي » من دالية الكرمل : قبل كل شيء ليس للدروز بشكل عام اي تاريخ مشترك مع اليهود ، فللدروز لغة مشتركة – وارض مشتركة – واقتصاد وعادات وتاريخ مشترك – ومصير مشترك مع الشعب العربي ، ولا تكون المشاركة مع اليهود اذا كان احد هذه الاسس ناقص [٨] ، فكيف بالاحرى اذا كانت كلها معدومة الوجود .

لم يكن هناك مجال لتجاهل المتغيرات المستجدة في اوساط الطائفة الدرزية ، فاوعزت الحكومة الى المحكمة المركزية في حيفا لمناقشة مسألة هوية الدروز ، هل هم عربا ، ام اصحاب قومية خاصة بهم ؟. وبهذه المناورة يحاول قادة اسرائيل تغطية الحقائق الثابتة والتي لا تقبل الجدل . فالطالب الدرزي « كمال كيوف » من عسفيا ، طلب من المحكمة ان تأمر وزارة الداخلية بأن تسجل على هويته

---

٨ – ر.إ.إ. عدد ٩٧٥/ ٧ – ١ – ١٩٧٦ .

انتماءه للقومية العربية بدلا من القومية المسجلة وهي القومية الدرزية ، ومحاميه قال : قبل ٢١ عاما كانت القومية المسجلة على الهويات الدرزية هي القومية العربية ثم استبدلت بالقومية الطائفية . وقال والد (كمال كيوف) ان ابنه هو ابن الطائفة الدرزية ولكنه وطنيا ينتمي للقومية العربية [٩] . وقضية « كيوف » ليست يتيمة ، فهناك آلاف من القضايا المماثلة التي تراكمت ملفاتها في المحاكم الاسرائيلية .

قال رئيس محكمة حيفا القاضي « يهوشو جوبيرنك » ، انه لن يحكم في قضية ما اذا كان الدروز يستطيعون الاختيار تسجيلهم كعرب على بطاقات الهوية [١٠] ، جاء هذا التصريح في اعقاب الطلب الذي تقدم به « كمال كيوف » البالغ من العمر ٢٢ عاما بهذا الشأن . حيث جاء في طلبه ما يلي : « عندما ولدت سجلت درزيا ، ووقع والدي على ورقة التسجيل ، ولكنني غير ملزم بتوقيع والدي ، فالتوقيع على درزيتي هو ضد شعوري وانتمائي القومي العربي » وتبع « كيوف » مباشرة ١٢ درزيا بطلبات مماثلة لوزارة الداخلية .

هذا على الصعيد الفردي ، اما على الصعيد الجماعي ، فقد اصبحت لجنة المبادرة الدرزية ــ برئاسة الشيخ فرهود فرهود الاطار الذي يتحرك من خلاله كل مناضل في سبيل امتلاك قوميته الحقة ، وغدت بمثابة التنظيم الذي يجمع القوى ويقودها لمجابهة السلطات وعملائها في المجالين النظري والتطبيقي .

ففي ١١ ــ ١ ــ ١٩٧٢ جاء في صحيفة الاتحاد مقتطفات من نداء وجهه الشيخ فرهود فرهود باسم اللجنة ، حيث يقول فيها : اعتقد ان معظم قرانا لم تسلم من جور وسلب الاراضي كمعظم

---

٩ ــ المصدر نفسه ــ عدد ١٥٨٢/ ١٣ ــ ٩ ــ ١٩٧٨ .

١٠ ــ جيروزاليم بوست ــ ١٣ ــ ١٢ ــ ١٩٧٨ .

القرى العربية .. ولقد امتدت اليها يد المصادرة والسلب بحجة امن الدولة او التحريج . وفي وقت لاحق دعا الى وقف التجنيد الاجباري ، ولقد وقع ١٥٠٠ شخص من وجهاء الطائفة الوطنيين يستنكرون فيها سياسة اسرائيل واستغلال ذكرى النبي شعيب لاغراض دعائية سياسية ، وتشويه المذهب الدرزي (١١) . وتضمنت العريضة ما يلي : ان الدروز عرب اقحاح ، وان مصيرنا كطائفة كان دائما مرتبطا بمصير ابناء شعبنا العربي .

ونضالات الشيخ فرهود الوطنية قديمة العهد ، فيعود تاريخها الى الخمسينات ، يوم اعلن رفضه السماح لوزارة خارجية اسرائيل ، ان تسجل على هويته « القومية الدرزية » واصر على تسجيل قوميته الحقيقية ، وموقفه هذا كان المثال الذي يحتذى به في الاوساط الشابة .

وفي اجتماع عقدته لجنة المبادرة في قرية يركا في ٢٠ ــ ٢ ــ ١٩٧٤ استنكر المجتمعون المؤامرة القديمة ــ الجديدة للتفرقة العنصرية مستغلة الرجعيين والعملاء من ابناء الطائفة (١٢) . وبمناسبة عيد الفطر المبارك عام ١٩٧٤ وزعت اللجنة بيانا على ابناء الطائفة والطوائف الاسلامية مهنئة لهم ، ومنددة بتآمر الحكومة بمؤازرة اصحاب النفوس المريضة ، اللاهثين وراء بريق المصالح الشخصية (١٣) . واعاد البيان الى الاذهان وعود الشيخ امين طريف التي قطعها على نفسه في ٢٥ نيسان (ابريل) بانه سيعمل على ان يعيد الدروز عيد الفطر هذه السنة وحتى الآن لم يبر بوعوده ، فشكل وفد توجه اليه في ١٢ ــ ٩ ــ ١٩٧٤ ، ليستوضحه موقفه من وعده ، وقد فوجىء الوفد بتردده ومماطلته من اجل التملص من

---

١١ ــ دافار ــ ١٦ ــ ١ ــ ١٩٧٢
١٢ ــ الاتحاد ــ ١ ــ ٣ ــ ١٩٧٤ .
١٣ ــ المصدر نفسه ــ ٢٥ ــ ١٠ ــ ١٩٧٤
١٤ ــ الرأي ــ عمان ــ ١١ ــ ١٢ ــ ١٩٧٧

وعوده .

قابلت السلطات نشاطات لجنة المبادرة ، بأن قامت بحملة اعتقالات في صفوف قياداتها ، فاعتقلت امين سر اللجنة عاصم الخطيب ، وامر قاضي المحكمة في عكا « مئير دوي » بتمديد فترة الاعتقال الى ان يمثل الخطيب امام المحكمة العسكرية بتهمة مساعدة الفدائيين ، واعتقلت ايضا فرج خنيفس بتهمة مماثلة . وفي العام ١٩٧٧ صرح الناطق الرسمي باسم اللجنة « سلمان الناطور » : ان مرامي اسرائيل من محاولتها هي بهدف عزلنا عن العالم العربي اولا وقبل كل شيء ومن اجل تطبيق سياسة التفرقة العنصرية ــ ولهذا انشأت متحفا درزيا ، لكن الجماهير الدرزية لم تتوان ابدا عن الرد على كل هذه المحاولات [١٥] . لقد اعلنت الجماهير الدرزية في قريتي المغار ودالية الكرمل التظاهر ، واغلقت مداخل القريتين احتجاجا على اعتداء المستوطنين اليهود في ٢٦ ــ ٤ ــ ١٩٧٤ على خمسة فتيان دروز قاصرين من ابناء القريتين .

وتبريرا للنهوض الدرزي صرح « رفيق الحلبي » بقوله : ان الجميع في اسرائيل يزيدون من تطرف مواقفهم وجميعهم يسلكون سلوكا حيوانيا جنونيا ، ولهذا فان الدروز وحدهم لا يستطيعون ان يظلوا عقلاء [١٦] واضاف سلمان الناطور * : انا عربي فلسطيني من اصل درزي ، ومنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . والشيء الذي بدأ يلفت الانظار هو ان منظمة التحرير الفلسطينية اخذت تحتل مكانتها النضالية ــ الطبيعية بين ظهراني الطائفة الدرزية ، واخذت الاصوات الوطنية في الجليل والقرى الدرزية تردد على الملأ ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

---

١٥ ــ راديو اسرائيل ــ ٢٤ ــ ١٢ ــ ١٩٧٨ .

١٦ ــ دار الجليل ــ عمان ــ تقرير رقم ٤٧٤/ ٥ ــ ١٢ ــ ١٩٨١ .

* درس الفلسفة في الجامعة العبرية ــ بعد تسريحه من الجيش عام ١٩٧٧ انضم للحزب الشيوعي ــ محرر في صحيفة « الجديد » .

وفي الاجتماع الذي عقد مؤخراً في يركا بدعوة من جبر معدي انتقد المجتمعون اسرائيل ومواقفها المتعنتة حيال الطائفة الدرزية . كما طالب المجتمعون في ١٢ ـ ١٢ ـ ١٩٨١ من خلال برقيات بعثوا بها الى رئيس الحكومة مناحيم بيغن والى وزيري العدل والدفاع باجراء تحقيق جديد في قضية ابناء الشيخ جبر معدي . وفي ٢٧ ـ ١ ـ ١٩٨٢ ادانت المحكمة المركزية في القدس ، ابناء جبر داهش معدي ، وقد حكمت عليهم بالسجن المؤبد ، وفي اثناء انعقاد الجلسة تجمهر المئات من الشبان الدروز داخل وخارج قاعة المحكمة ، وفور صدور الحكم ثار الدروز واشتبكوا مع رجال الشرطة مما ادى الى جرح اربعة رجال من الشرطة ، واعتقال اثنين من الشبان . وكان الشبان في ذلك الوقت يهتفون ضد اسرائيل ، وقذفوا رجال الشرطة بالزجاجات الفارغة وبالحجارة ، بينما رجال الشرطة تصدوا للشبان الدروز بالقاء القنابل المسيلة للدموع عليهم بهدف تفريقهم [١٧] . وهذا الحكم سيترك تأثيره على مواقف الشيخ جبر معدي في المستقبل القريب حيال اسرائيل . وبتاريخ ٢٩ ـ ١ ـ ١٩٨٢ قرر ٣٠٠ من الجنود الاحتياطيين الدروز رفضهم الخدمة العسكرية احتجاجا على الحكم المؤبد الصادر ضد « هايل ـ وسيف ـ وداهش » ابناء جبر معدي . وصرحت بعض الشخصيات الدرزية « ان المحكمة لا تفهم الكرامة الدرزية » وسنعمل على إقامة حكم ذاتي درزي في الجليل والجولان **(انها دعوة مشبوهة تدعم المخططات الاسرائيلية)** حتى تحترم اسرائيل عادات وتقاليد الطائفة . ولكن الشيخ جبر معدي طلب من الرافضين الاستمرار في اداء الخدمة العسكرية ، لأنه يؤمن بعدالة المحكمة العليا التي ستلغي قرار المحكمة المركزية ، حينما يتقدم محامي اولاده بالاستئناف على القرار الصادر عنها بحقهم [١٨] .

---

١٧ ـ ر.إ.إ. عدد ٢٥٤٤/ ٢٧ و٢٨ ـ ١ ـ ١٩٨٢ .

١٨ ـ يديعوت احرونوت ٢٩ ـ ١ ـ ١٩٨٢ .



٧

دروز فلسطين والمؤامرات المطروحة

١ ـ الدروز والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية : وقفت جماهير فلسطين المحتلة العربية عام ١٩٤٨ ، بصمود متناه الى جانب ابناء شعبهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي جميع اماكن تواجده ، للحؤول دون تمرير المشاريع التآمرية ـ التصفوية التي تستهدف اول ما تستهدف الشعب الفلسطيني ارضا وشعبا وحضارة ، وتمثلت هذه النضالات بالانتفاضات الشعبية العارمة اثر زيارة رئيس الولايات المتحدة (السابق) « جيمي كارتر » لدولة اسرائيل ، وانتفاضة يوم الارض الشاملة ، وكان للدروز في الجليل ـ الكرمل دور ايجابي وفعال في هذه الانتفاضة .

وعلى النقيض من مسيرة التيار الوطني ـ الدرزي ، كان الزعماء الدروز التقليديين ، يستمرون في مواقفهم اللاوطنية ، متنكرين لمشاعر ابناء طائفتهم وابناء شعبهم ، ففي كلمة القاها عضو الكنيست الدرزي « شفيق الاسعد » والمخصصة لمناقشة المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في جلسة الكنيست جاء (في هذه اللحظات اشعر بواجبي قبل كل شيء ان احيي مناحيم بيغن واعضاء الحكومة الاسرائيلية على الجهود التي بذلوها في الاسابيع الاخيرة ، وعلى

قراراتهم التي نبحثها من اجل الموافقة على معاهدة السلام المنتظر ان توقع في الاسبوع القادم بين مصر واسرائيل) [1] .

اما عضو الكنيست الثاني العميل حتى النخاع للعدو القومي والوطني ، (امل نصر الدين) فقد جاء في كلمته في جلسة الكنيست : ان السلام المنشود سيفتح حياة جديدة بين البلدين ، وسيحقق ويعزز الاقتصاد المصري والاسرائيلي ، واكثر من ذلك سيضع حدا لسفك الدماء ، ولويلات الحروب التي لم تأت بالفائدة لأي من الطرفين ، ومن كنيست اسرائيل معقل الديموقراطية والمساواة ، اتوجه لزعماء الضفة الغربية واطالبهم بتحكيم الضمير واستعمال العقل السليم بدلا من الفوضى والغوغائية * التي انتهجت خلال الفترة السابقة ، ومن منكم لا يعلم مدى اهمية الحكم الذاتي الذي لم تنالوه في عهد الحكم التركي والانكليزي وحتى في عهد « الحسين » الاردني لذلك لم يبق عليكم اليوم إلا استغلال الفرصة الذهبية هذه [2] .

ورد الشيخ « العميل » نور الدين الحلبي ، على بيغن عندما دعاه للمشاركة في حفل التوقيع على المعاهدة الخيانية ــ التآمرية ، المصرية ــ الاسرائيلية ، بقوله : (دعاني رئيس الحكومة وكلفني بأن اكون مرافقا للوفد الاسرائيلي الى البيت الابيض في واشنطن للتوقيع

---

١ ــ تلفزيون اسرائيل ــ ٢٠ ــ ٣ ــ ١٩٧٩ .

* ان امل نصر الدين ، يثبت في هذه الاقوال امرين :

أ ــ انه اسرائيلي اكثر من الاسرائيليين المغالين باسرائيليتهم ، ويضع على وجه الاحتلال اقنعة لم تعد تخدع احد ، هي اقنعة الديموقراطية والمساواة اشكليتين .

ب ــ يعطي لنفسه صفة الحريص على قادة الضفة الغربية المناضلين ، ويطالبهم بالضمير الذي هو منه براء وبالعقل الذي فيه مريض ــ وإلا لما اطلق على النضال الوطني « الفوضى والغوغائية » .

٢ ــ ر.إ.إ . عدد ١٧٣٣/ ٢٤ ــ ٣ ــ ١٩٧٩

على المعاهدة بين مصر واسرائيل ، وان اشتراكي في هذا الحفل يعد فخراً واعتزازا لي كمواطن اسرائيلي (حتى كانت الخيانة والمشاركة في الجريمة فخراً واعتزازاً) ويشرفني ان اكون في هذه المناسبة ممثلا عن « العرب الاسرائيليين » على اختلاف طوائفهم من مسلمين ومسيحيين ودروز ناقلا الى الرئيس الاميركي رغبتهم ومحبتهم للسلام) [٣] .

والجدير بالاشارة الى ان الشيخ نور الدين ، يتبرع براتبه ، كقاضي للمحكمة الدرزية ، الى وزارة الدفاع الاسرائيلية ، وهو في ادعائه تمثيل العرب « الاسرائيليين » يزيف ارادة الجماهير العربية الفلسطينية ويعطي لنفسه بنفسه تفويض التحدث باسمهم . ان السلام الذي ترغب فيه الجماهير الوطنية في الوطن المحتل وفي جميع مناطق تواجده ، يتناقض شكلا ومضمونا مع سلام (بيغن ـ السادات ـ كارتر) . لأن هذا السلام المزعوم ما هو سوى حلقة جديدة في مسلسل التآمر ، يستهدف القضاء على الشعب الفلسطيني وعلى قضيته المصيرية ، وعلى حقوقه في الوطن والحياة . والدليل على زيف ادعاءات الشيخ الذي تنكر للدين الحنيف قبل ان يتنكر للوطن ، الانتفاضة الشعبية التي نددت بالاتفاقية وبكل ملحقاتها من مشاريع تصفوية للقضية الوطنية الفلسطينية ، وهذه الانتفاضة جاءت لتكذيب الباطل الذي ينشره الشيخ الحلبي وامثاله من الذين باعوا انفسهم بقليل من « الفضة » كما يقول المثل .

هذا ، وقد صرح « نواف الحلبي » رئيس المجلس المحلي لدالية الكرمل ، في خطاب القاه بمناسبة توقيع تلك المعاهدة ، في اجتماع كان قد نظمه بعض اعضاء مجلس الدالية وضم دروزاً ويهوداً بقوله :

ان الهدف من هذا المهرجان هو التشجيع والفرحة والسرور

---

٣ ـ تلفزيون اسرائيل ٢٢ ـ ٣ ـ ١٩٧٩ .

بمناسبة توقيع اتفاقية السلام ما بين (دولتنا) اسرائيل ومصر في واشنطن . وخلفه في الكلام « مصباح الحلبي» قائلا : « ان اللقاء هو للتعبير اكثر فاكثر عن فرحة العمال بالسلام ، ولأن العمال هم بأمس الحاجة الى السلام والعلاقات بين اعضاء الهستدروت من الدروز واليهود هي علاقات وثيقة جداً » [٤] .

وفي كلمة للشيخ امين طريف (شيخ عقل الطائفة في فلسطين) في ذكرى النبي شعيب قال فيها : « ان الله سبحانه وتعالى قدر وجود صفاء وسلام بين اسرائيل ومصر ، ونطلب من الخالق سبحانه وتعالى ان يجعل السلام يعم الدول الباقية كلها ويزيل المشاكل جميعها ، ويكون الناس كلهم اخوانا ويعيشون سويا مع بعضهم البعض » [٥] ان اغراق الشيخ في المثالية (الميتافيزيقية) تدفعه وتقوده للمطالبة بتعايش الضدين المتناحرين ، الغاصب المستبد ، والمغتصبه (بفتح الباء) ارضه وحضارته وتراثه بسلام ووئام ، وهذه الدعوة ليست دعوة قدرية او جبرية ، انما هي دعوة لا ترتبط بالواقع المحسوس ـ او بالاحرى انه قول يضع امامه علامة استفهام كبيرة ، لأنه يصب الحب في النهاية بطاحونة العدو المحتل . وفي اعقاب تصريح الشيخ طريف ، بعث « اسحاق نافون » رئيس دولة اسرائيل بكتاب اليه جاء فيه :

« ان الطائفة الدرزية تعتبر حليفا وشريكا مخلصا ، وقد ابدى ابناؤها استعدادا للتضحية من اجل الوطن ، وان عهدا جديدا من العلاقات مع الدول المجاورة قد فتح ، ولا شك انه سيكون لابناء الطائفة قسط كبير في دفع عجلة السلام الى الامـام » [٦] . ان « نافون » يرمي من وراء قوله الى ان يؤثر موقف الزعماء التقليديين

---

٤ ـ المصدر نفسه ـ ٢٤ ـ ٣ ـ ١٩٧٩ .

٥ ـ المصدر نفسه ـ ٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٧٩ .

٦ ـ المصدر نفسه .

المتعاملين مع اسرائيل في مواقف ابناء طائفتهم في لبنان وسوريا ، كي يضغطوا على حكوماتهم للسير وراء الساداتية الخيانية . ولكن تأثير هذه الزعامة بدأ بالخفوت والتقهقر ، ونجمهم بدأ يتلاشى تحت سنابك النهوض الدرزي الوطني والقومي . وفي بحث جرى في جامعة حيفا تبين ان هناك ٨٠٪ ممن اجريت معهم عملية الاستفتاء يرفضون وينبذون هذه القيادة التي تسير عكس الواقع والتاريخ .

اما التيار الوطني « بقيادة لجنة المبادرة الدرزية » فكانت مواقفه جزء لا يتجزأ من موقف الشعب الفلسطيني في الضفة والقضاء ، وفي جميع اماكن تواجد ابناء شعبهم الفلسطيني ، الذي يتصدى بعنف وضراوة للمخططات التآمرية ـ الخيانية .

٢ ـ **الدروز وقضية الجولان** : على اثر الموجة الصاخبة التي اثارها الدروز الوطنيون في هضبة الجولان في وجه قرار الحكومة الاسرائيلية ، بتجنيس الدروز بالجنسية الاسرائيلية طلب عضو الكنيست امل نصر الدين من وزير الدفاع « آرئيل شارون » في لقاء معه يوم ١/٩/١٩٨١ ان لا يسمح لأي كان ان يتعرض لسلامة سكان الهضبة الذين تسلموا بطاقات هوية اسرائيلية . ثم اجتمع في منزل الشيخ امين طريف واعضاء الهيئة الدينية ، لمدة ٦ ساعات ـ حيث اتفق المجتمعون : انه لا بد من العمل على تغيير الاوضاع الراهنة في القرى الدرزية بالهضبة وايجاد الحلول للمشاكل القائمة هناك . وكان ، رد فعل الزعامة الروحية الوطنية الدرزية في الجولان على المواقف المعادية التي تقفها الزعامة التقليدية في فلسطين المحتلة ، (قررت عدم الاشتراك في ١٠ ـ ٩ ـ ١٩٨١ في احتفالات الطائفة التي ستقام بقرية حرفيش احياء لذكرى النبي « سيلان » وعبر الدروز في الهضبة عن احتجاجهم لتدخل « نصر الدين » في شؤونهم ، والتعاون مع الحكم العسكري والعملاء الدروز في الجولان ضدهم . وطالبوا الشيخ امين طريف بفرض العقوبة على « نصر

الدين » لنشره اشاعات كاذبة ضد الوطنيين [٧] في الجولان المحتل .

وفي ٢٦ ـ ١٠ ـ ١٩٨١ دعت المنظمة الصهيونية الى مؤتمر صحفي في حيفا اشتركت فيه الحلقة الدرزية ـ الصهيونية ، لبحث اوضاع هضبة الجولان بعد فشل مؤامرة اعطاء المواطنين الدروز الهوية الاسرائيلية ، اشترك في هذا المؤتمر كل من : يوسف نصر الدين ـ دالية الكرمل / حسين ابو الركن ـ عسفيا / سلمان ابو صالح ـ مجدل شمس . ثم عقد اقطاب الحلقة الدرزية ـ الصهيونية اجتماعا مع وزير الدفاع اثاروا فيه ثلاث نقاط اساسية هي :

١ ـ الغاء خيمة اللقاءات على الحدود بين مجدل شمس والجزء السعدي من الهضبة ، لأن سوريا تستغل الخيمة للتجسس على اسرائيل ، ويوصلونها مع كل ما تحمله من مساوىء ومضار لأمن اسرائيل .

٢ ـ عدم فسح المجال امام الطلاب الدروز من هضبة الجولان ، للالتحاق بالجامعات السورية لأن المخابرات السورية تستغلهم هناك ، وتعدهم ليصبحوا عملاء لها ، بعد استكمال دراساتهم وعودتهم الى قراهم .

٣ ـ منح المواطنين الايجابيين المتعاطفين مع اسرائيل ، والذين تضرروا ماديا واجتماعيا بسبب تأييدهم للهوية الاسرائيلية ، مساعدات مادية خاصة من صندوق التأمين الوطني وغيره ، حتى يتمكنوا من إعالة انفسهم وعائلاتهم اثر المقاطعة التي يلاقونها هناك [٨] . ووحدة المتعاملين مع اسرائيل في فلسطين المحتلة وهضبة الجولان هو محاولة يائسة للحفاظ على زعامتهم بدعم من الحكومة الاسرائيلية . ونتيجة للوحدة النضالية

---

٧ ـ هآرتس ـ ١٠ ـ ٩ ـ ١٩٨١ .

٨ ـ الانباء ـ تل ابيب ـ ٢٧ ـ ١٠ ـ ١٩٨١ .

المصيرية التي ربطت دروز فلسطين المحتلة بدروز هضبة الجولان ، هذه الوحدة التي تشكل رافدا مهما للنضال الفلسطيني العام داخل وخارج الوطن المحتل .

ولا بد من الاشارة الى موقف جبر داهش معدي الذي عبر عنه يوم ١٢ ـ ٣ ـ ١٩٨١ بشأن الجولان بقوله : ان توقيت اعطاء الهويات الاسرائيلية لدروز الهضبة ليس جيدا ، وينبغي على الحكومة الاسرائيلية ان تتصرف بحكمة ، وان تنتظر حتى تحظى بمحبة الدروز لها في كل مكان [٩] . ان قول جبر معدي مزدوج المضمون :

١ ـ انه ليس ضد اعطاء الهويات ولكن هو ضد التوقيت الزمني ـ هذا موقف سلبي تجاه القضية .

٢ ـ يطالب اسرائيل الانتظار لتكسب محبة الدروز اينما وجدوا وهذا امر مستحيل ـ ايجابي الى حد ما .

وحيال هذه القضية ، تبقى الكلمة الفاصلة والحاسمة ، هي كلمة الجماهير العربية الدرزية في الجليل ـ الكرمل ـ هضبة الجولان .

٣ ـ **الدروز والجنوب اللبناني** : في اواخر الحرب الاهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) وقيام الرائد سعد حداد بخطوته الانفصالية ، مع ثلة من عناصر الجيش اللبناني ، وارتباطه باسرائيل ، وقيامه بايعاز من القيادة الاسرائيلية باعلان « دولة لبنان الحر » بعد الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٨ ، بعث « امل نصر الدين » بتحية الى قائد الميليشيات المسيحية الانعزالية ـ ذاكرا ، ان امل الاقلية الدرزية لم يخب ، من ربط مصيرها بمصير الشعب اليهودي ، فان امل الاقلية المسيحية لن يخيب ايضا [١٠] . وقبل ذلك كان قد طلب الشيخ امين طريف ،

---

٩ ـ دافار ـ ١٣ ـ ٣ ـ ١٩٨١ ـ ١٠ ـ

١٠ ـ تلفزيون اسرائيل ـ ٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٧٩ .

ترتيب لقاء بينه وبين سعد حداد في « الشريط الحدودي » وجاء هذا الطلب في اعقاب ورود انباء عن مقتل احد الدروز في بلدية حاصبيا اللبنانية ، والحاق اضرار جسيمة في البلدة من جراء القصف الوحشي الذي تقوم به جماعة الخائن سعد حداد والجيش الاسرائيلي . وطلب الشيخ ان تعتبر حاصبيا منطقة محايدة ، وايقاف القصف عليها [١١] . جاء طلب الشيخ طريف في الوقت الذي اعلن فيه دروز المنطقة الوقوف والصمود ودعم القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية للقضاء على الجيب الخياني ـ الانعزالي ، معلنين تضامنهم مع الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . كما ترك طلب الشيخ حالة من الاستنكار والاستياء في صفوف دروز فلسطين حتى ان موجة الاحتجاج بلغت الذروة ، فما كان من الشيخ حيال ذلك ، الا التراجع عن طلبه ، او بالاحرى نفيه طلب الاجتماع بالعميل سعد حداد .

---

١١ ـ ر.إ.إ. عدد ١٧٥٥/ ٢٣ ـ ٤ ـ ١٩٧٩ .

٨

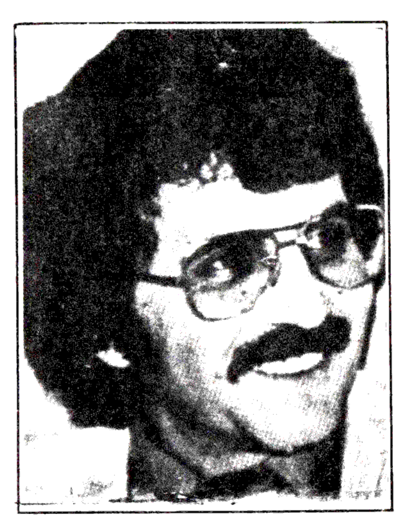
نضال الدروز في شعر سميح القاسم

الشاعر هو مرآة شعبه وقومه وأمته ، تنعكس فيها قضاياهم ومعاناتهم النفسية والاجتماعية ، السياسية والوطنية المصيرية ، و« اذا كانت بنادق المقاومين على اشواك الحدود ، واغاني شعراء الارض المحتلة داخل الحدود قد بنت حربنا الضائعة فوق البوار المسطح الذي تنزلق عليه إرادتنا لتقبع في قبور القضاء ، فان العزيف يتجاوز العزف » [١] . لقد اهتدى سميح القاسم الى « مفاصل » الوضع التاريخي لامته وشعبه وطائفته . فحمل على عاتقه وضعهم هذا ، حتى امست بندقية الفدائي على الحدود ، وشعر المقاومة في الداخل ، النقطة المركزية المعقدة ، التي لم تعرفها نهضة الامة العربية قبل هذا التاريخ .

وكما يقول « مطاع صفدي » في مقدمته لديوان « القاسم » (يلجأ فن المقاومة عند سميح الى الحكاية العربية ، ويخلع منها « كان يا ما كان » ويرصعها بالاهزوجة تارة والموال تارة اخرى) [٢] . فسميح القاسم لم يعكس آلام شعبه وطائفته الدرزية

---

١ ــ مقدمة ديوان « سميح القاسم » دار العودة ــ بيروت ١٩٧٣/ ص ٦ .
٢ ــ المصدر نفسه ــ ص ١٦ .



المناضل الشاعر ـ سميح القاسم

« نواحاً وبكاء » او عرضاً فوتوغرافيا سطحياً ، وانما تفجرت كلماته ناراً وبارودا ، فكانت قصائده شعر (مقاومة) ، حاملا بين ثنايا احرفها مشاعر واماني ـ تطلعات وعذابات أبناء عشيرته خاصة ، وأبناء شعبه عامة ، فكان بذلك لسان حال هذه العشيرة « الطائفة » التي عانت من الاضطهاد بما لا يقل عن بقية الطوائف العربية تحت نير الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي الغاشم . وكما يكافح ابناء شعبه ومنهم ابناء طائفته « الدرزية » فهو بالكلمة المكافحة يكشف عن وجه الثورة العربية ورأس حربتها الثورة الفلسطينية المظفرة من « اعماق الانسلاب الاسرائيلي ، مؤكدا على عناصر الفكر الثوري من معاناتهم اليومية » [٣] وانطلاقا من ذلك فرض علينا ان نضع « القاسم » كشاعر مقاوم ، الناطق المبدع عن قضايا ابناء شعبه

٣ ـ المصدر نفسه ـ ص ٢٤ .

كغيره من شعراء المقاومة في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ، ومن ضمنهم ابناء طائفته ، فالانسان الشاعر قبل ان يكون شموليا ــ انسانيا فهو ابن بيئته ، شاء ذلك ام أبى ، فكيف بالحري اذا كان مثل سميح القاسم الذي يمثل قائداً عمليا في التصدي لممارسات الدولة الاسرائيلية ضد الدروز ، وهو من قادة لجنة المبادرة الدرزية . فكان سميح القاسم الشاعر المناضل .

١ ــ المعاناة الدرزية في شعره : ان الطائفة الدرزية تعرضت للقمع الدموي كغيرها من عرب فلسطين وكان لهم شرف التصدي للاحتلال ، والاستشهاد في ميدان القتال ، والتشرد والجوع والفقر ، ولقد صور الشاعر هذا الواقع بقوله :

ابناء عمي جندلوا في ساحة وسط البلد
وشقيقتي .. وبنات خالي .. آه يا موتى من الأحياء
في مدن الخيام [٤] .

وعلى اثر تفاقم موجة الرفض بين الشباب الدرزي ، لقانون التجنيد الاجباري في الجيش الاسرائيلي ، شنت السلطات حملة عشوائية ضد الهاربين من الجندية فاعتقلتهم وزجتهم في غياب السجون ، يسومونهم اقسى انواع العذاب والتنكيل بهدف اذلالهم واخضاعهم لمشيئة الغاصب المحتل . ولقد نقل « القاسم » بشاعريته الصادقة ، وعنفوان كبريائه ، حقيقة التحدي الذي يختلج في قلب كل شاب درزي ، فيقول :

ذات يوم فاجأوني ،
دفعوا امي واختي جانباً
واعتقلوني
...
....

---

٤ ــ المصدر نفسه ــ ص ٤٤ .

وعلى الأوحال والاسلاك
جروني طوال الليل
لكن ، ظل مرفوعا جبيني [٥] .

وعندما شنت الوكالات اليهودية الاستيطانية بدعم من الحكومة حملات مصادرة الاراضي العربية ، كان نصيب القــرى الدرزيـة النصيب الأكبر من مصادرة اراضيها الزراعية وفي هذا الصدد انشد (القاسم) قائلا :

بالله ، كيف الحال يا يمه على عمي امين ؟
ما زلت اذكر حين صادرت « الوكالة »
بستانه الشرقي .
اذكر كيف دار على البيوت
يبكي ويضحك ، وهو يقرأ في الرسالة !
« السيد الـــ ...
بستانك الشرقي ملك الدولة ،
الاوراق جاهزة ، تفضل كي توقعها
نقودك اصبحت في البنك فرع الـــ ..
انت تعلم ان سعر الارض لا ..
والحرب باهظة .. وإلا ! » [٦] .

ان الذكريات الأليمة تبقى عالقة في ذاكرة الشعوب المضطهدة تتراكم في « لا وعيهم الجماعي » الى ان تبلغ حد التفجر وفق قانون « ان التراكم الكمي يؤدي الى تغيـير نوعــي – (كيفــي) – » فالغاصب وان نسي جرائمه فان « المغصوب » تبقى كلومه تنزف عبر السنين الى ان يبلسمها بعقاقير الانتقام . والذكرى التي تتلاطم في

---

٥ ــ المصدر نفسه ــ ص ١٨٨ ــ ١٨٩ ــ ١٩٠ .
٦ ــ ديوان « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم » منشورات صلاح الدين ــ القدس ١٩٧٦ / ص ١٢ .

نفوس الدروز وسائر ابناء شعبهم ، ذكرى السلاسل التي قيدتهم عشرات السنين ، يفتح الشاعر الابواب لها لتخرج للنور امام عيون الاجيال الصاعدة لتكون عبرة لهم ، وحافزا لتحطيمها والانطلاق بحرية في فضاء الوطن والارض السليبة ، فيقول :

واريد للذكرى ـ كلبشتي الجميلة
تلك التي صنعت تناسب معصمي من الطفولة
ونمت معي عشرين عام
....
(من مادة التوراة : في البدء الظلام) [7] .

ان الكارثة ـ المأساة ، زادت من لحمة الشعب الواحد اكثر فاكثر ، فالشعب الواحد « جسم » اذا تألم عضو تتألم سائر الاعضاء ـ فالدروز شاركوا ابناء شعبهم في الداخل ومن المحيط الى الخليج في افراحهم واتراحهم ، حيث ان الجذور الواحدة تقضي على الفوارق التي نمت بين جوانح التاريخ ، ونقل الشاعر هذه المشاعر الشمولية لدى الدروز نحو ابناء شعبهم بقوله :

اين سخنين ، عرابة كفر كنه ؟
اين بحر البقر * ؟
اين يا اخوتي دير ياسين ** او كفر قاسم ***

---

٧ ـ المصدر نفسه ـ ص ١٤ .

* مدرسة بحر البقر ـ في مصر ـ التي قصفتها الطائرات الاسرائيلية إبان حرب الاستنزاف ـ واسفر القصف عن قتل العديد من الاطفال . (الكاتب) .

* * مدينة في فلسطين ، ارتكبت العصابات الصهيونية الارهابية مجزرة ضد اهلها عام ١٩٤٨ وقتل ٢٥٠ مواطنا عربيا ومواطنة . ومن قادة العصابات « مناحيم بيغن » (الكاتب) .

* * * ارتكبت اسرائيل فيها مجزرة دموية عام ١٩٥٦ وقتل ما يزيد عن ٥٠ مواطنا ومواطنة عربيا . (الكاتب) .

اين يا اخوتي نور الشمس

اين يا اخوتي عين جالوت او ميسلون ؟

....

....

....

لا نجهل

نحن لا نجهل الفرق يا اخوتي

بين معرفة الدم والمعرفة

نحن لا نسأل الخارطة

دمكم وحده الخارطة

ليس للنقب او للجليل

دمكم شارة في الطريق الطويل (٨) .

٢ ـ **القومية العربية والدروز** : إن الطائفة الدرزية هي فرع من فروع شجرة العروبة ، ومهما حاولت اسرائيل ان « تسلخ » الفرع عن الجذع ، لا يمكنها ان تسلخ هويته النوعية ، وبالمقابل فان الفرع يقاوم ويقاوم لأن نسغ الحياة الذي ينبض في شرايينه ، يستمده من الجذع وبدونه يموت الفرع وتتقاذفه الرياح الهوج . فالدروز يشددون على عروبتهم ولقد غنى على لسانهم شاعرهم سميح القاسم قائلا :

يا امتي

وجمعت حولي ما تكاثر من صغارك

احكي لهم ، عن مجدك الماضي ، واغريهم بثارك (٩) .

ثم ينشد قائلا :

---

٨ ـ المصدر نفسه ـ ص ١٨٤ .

٩ ـ ديوان (سميح القاسم) دار العودة ـ مصدر سبق ذكره / ص ٢١٥ .

مثلما تغرس في الصحراء نخلة
مثلما تطبع امي في جبيني الجهم قبلة
....
....
....
مثلما تبتسم للعاشق نجمة
هكذا تنبض في قلبي العروبة [١٠] .

ان الجيل الصاعد من الشبان الدروز تختلج في صدورهم نسائم الوطنية وتنمو في اعماقهم ورود العروبة وما تلك الحفنة التي باعت نفسها وقيمها واخلاقها من الزعماء التقليديين ، سوى مومياوات سوف تتحول في القريب الى متاحف الشمع . فهذا الجيل الـذي يتعرض لابشع حملة اضطهاد يصرخ بوطنه على لسان القاسم ان ينتظره ، لأنه يقاتل لتحطيم القيود عن معصميه فيقول :

عنقي على السكين يا وطني
ولكني اقول لك : انتظرني
ويداي خلف الظهر يا وطني
مقيدتان ،
ولكني اغني
لك .. آه يا جرحي .. اغني
« انا لم اخنك .. فلا تخني
انا لم ابعك .. فلا تبعني » .

٣ ـ **النضال والثورة ضد المحتل الاسرائيلي** : إن هذه الامة كانت مطمع الكثير من الغزاة . وفي كل غزوة تتعرض لها ، تتكأ

---

١٠ ـ المصدر نفسه ـ ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠ .
١١ ـ المصدر نفسه ـ ص ٦٨٨ ـ ٦٨٩ .

جروحها وتعود اصلب واقوى مما كانت فهي تلين الى حين ولكنها لا تعرف الاستكانة حيال غاصبي مقدساتها ، وللدروز دوراً فعالا في الذود عن امتهم وعروبتهم ولهذا فالقاسم يصرخ بوجه الاحتلال ما يريد النطق به ابناء عشيرته ، فيقول :

يا غازياً غسلت بالنار حملته
لقد فتحت لدفن التاج كثبانا
بلادي .. القدر المحتوم قاطنها
مذ كانت الشمس ما لانت وما لانا
وطارف المجد اقسمنا نشيده
على التليد الذي شادت ضحايانا (١٢) .

رغـــم ما يتعرض له الوطنيون الدروز من مضايقات اقتصادية واجتماعية ، من قبل السلطات الاسرائيلية ، من اجل ان يستكينوا ويخضعوا لاعداء امتهم ، ينتفضون بكبرياء يتحدى كل الضغوطات التي تمارس ضدهم ويخاطبون العدو بقولهم على لسان شاعرهم :

ربما افقد ــ ما شئت ــ معاشي
ربما اعرض نلبيع ثيابي وفراشي
ربما اعمل حجارا .. وعتالا .. وكناس شوارع
ربما ابحث في روث المواشي ، عن حبوب
ربما اخمد .. عريانا .. وجائع ..
يا عدو الشمس .. لكن .. لن أساوم
وإلى آخر نبض في عروقي .. سأقاوم (١٣) !!..

وبالكبرياء القومي العربي يقول

---

١٢ ــ المصدر نفسه ــ ص ١٠٣ .
١٣ ــ المصدر نفسه ــ ص ٤٤٧ .

ما دامت لي من أرضي اشبار

....

....

....

ما دامت لي نفسي

اعلنها في وجه الاعداء !..

اعلنها .. حربا شعواء [١٤] .

كان الدروز كسائر ابناء شعب فلسطين العربي ينتظـر المارد « الناري » الذي سيشعل الارض تحت اقدام الغاصب ، وفي المرحلة التي سبقت عام ١٩٦٥ ، العام الذي ولدت فيه « حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح ـ ١ ـ ١ ـ ١٩٦٥ » وبزوغ فجر جديد ليس على الشعب الفلسطيني فحسب ، بل على الشعب العربي من المحيط الى الخليج ـ فقبل هذه الولادة ، وقبل هذا البزوغ كان الجيل الشاب الفلسطيني ومن ضمنهم الدروز يفتشون عن الطرق المؤدية الى جبل النار ـ الى الثورة . وعن هذه اليقظة الثورية في وسط الشباب الدرزي العربي ، وسائر الشباب العربي في فلسطين قال سميح القاسم :

يقولون انت اهتديت إلى جبل النار

اصرخ يا ناس لم اهتد

إلى جبل النار ، هل تسمعون وهل تفهمون ؟

إلى جبل النار لم اهتد

فمن مرشدي

....

تفجر اذن جبل النار

وانقضى رماد الأسى والسبات [١٥] .

---

١٤ ـ المصدر نفسه ـ ص ٤٧٩ .

١٥ ـ الاتحاد ٢٥ ـ ١٠ ـ ١٩٧٤

وبعد انطلاق الشرارة الثورية الاولى على ايدي مقاتلي « فتح » انطلقت السيل العرم للانخراط في صفوفها ، وكانت الحرب الطاحنة ضد القوى العسكرية الاسرائيلية ، وكان لانطلاق الثورة عرس في القرى الدرزية العربية التي دفعت ببعض ابنائها للعمل الفدائي – تلبية لنداء الواجب والوطن حيث ان الموت امام بسمة الوطن المتحرر حياة ، ولقد نقل سميح القاسم مشاعر الاعراس الجليلية حيال المقاومة بقوله :

« تنقذني من موتي البسمة
يا وطني تنقذني البسمة
حين ارى اطفالك في الساحات
شرراً يحرق اعصاب الدبابات
حين ارى اطفالك
يلقون قشور الموز على الطرقات
فعسى ولعل
يتزحلق علج من جيش المحتل ! » (١٦) .

لقد تمكن حقاً الشاعر سميح القاسم ، ان يمتص النسغ الحقيقي للضمير والمشاعر العربية الدرزية ، والعربية عامة ، كغيره من شعراء الطائفة الذين لم تتوفر لنا عطاءاتهم الشعرية . وبكلمة موجزة نقول ان قصائد « القاسم » وكلماته هي قطرات وشذرات من نفوس ابناء طائفته هذا الفرع الاصيل في شجرة العروبة .

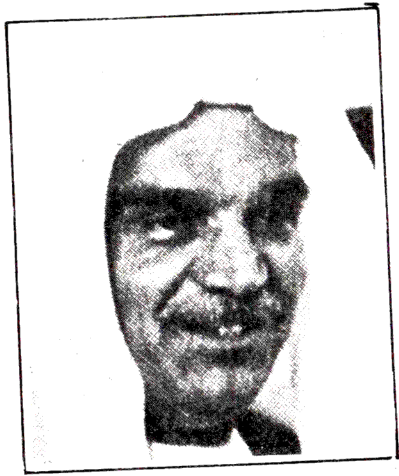
---

١٦ – ديوان « وما قتلوه ... » مصدر سبق ذكره – ص ١٨٦ .

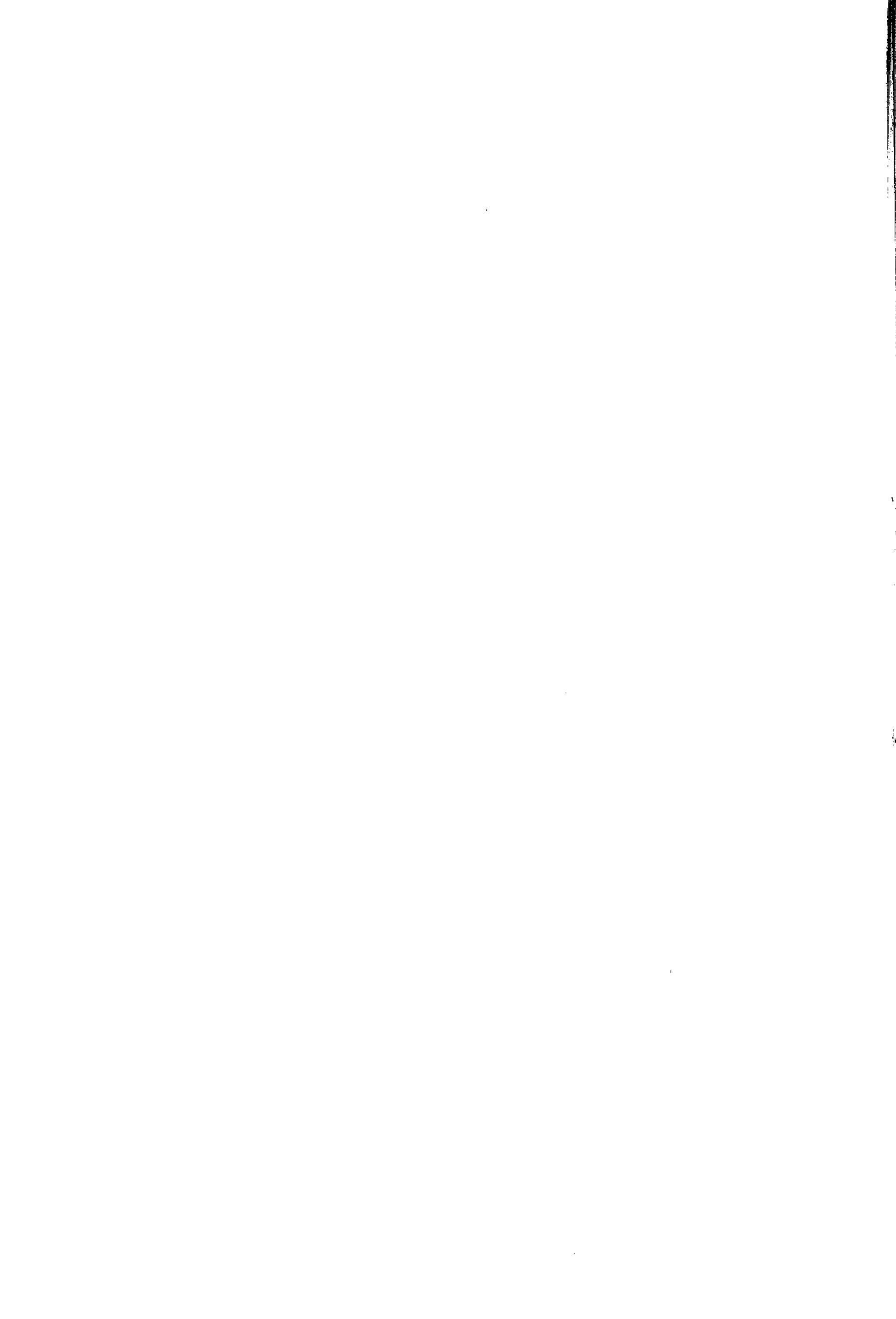
بعض رموز الزعامة الدرزيّة في فلسطين المحتلة



شيخ عقل الطائفة الدرزية - امين طريف



عضو الكنيست السابق - جبر داهش معدي

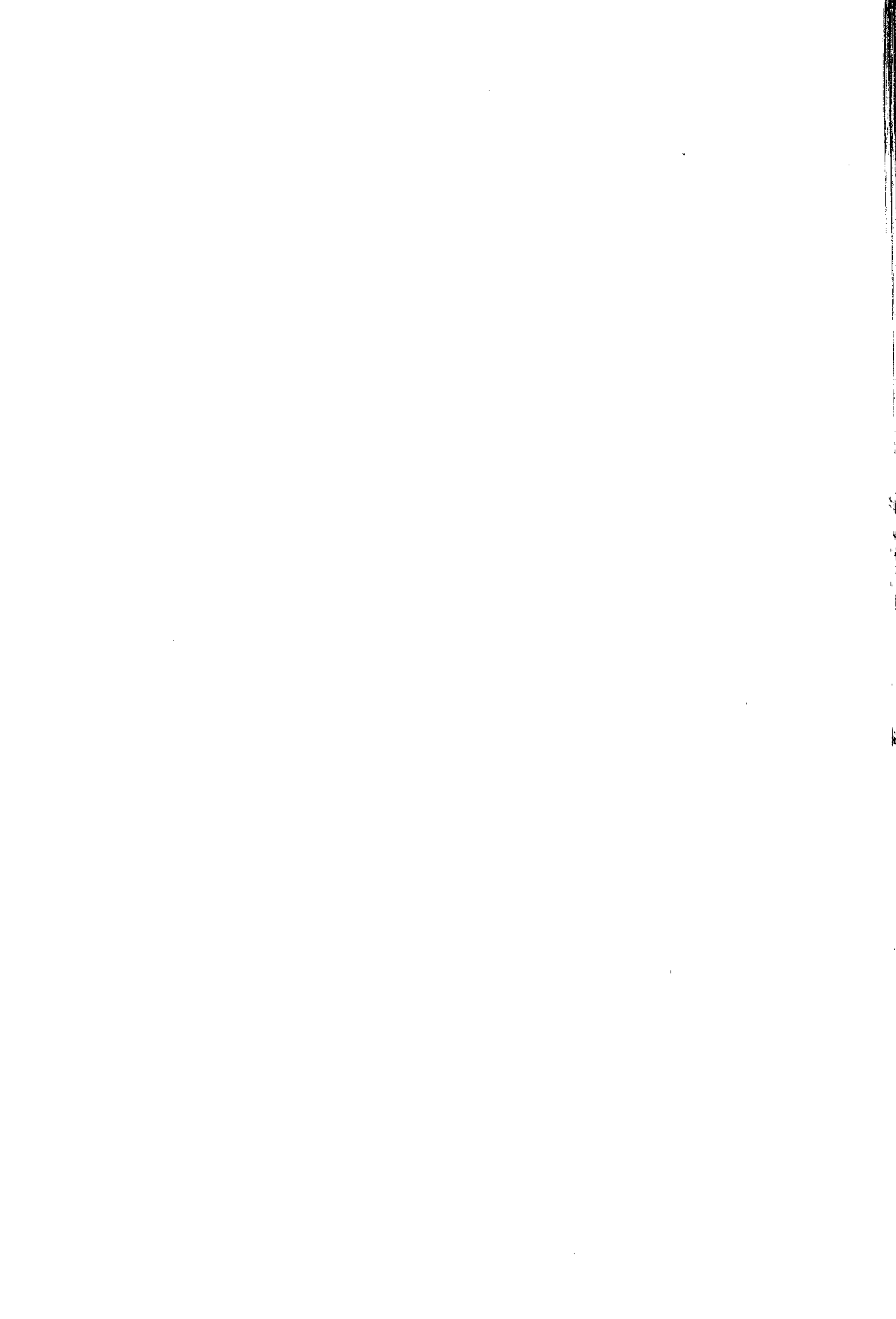


القسم الثاني

الدروز في هضبة الجولان المحتلة عام ١٩٦٧

« عندما كنت طفلا في التاسعة من العمر استشهد جدي وهو يحارب الاتراك ، ثم استشهد والدي وهـو يقاتـل الفرنسيين .. والآن جاء دورنا .. » للاستشهاد ونحن نقاتل اسرائيل عدونا القومي الأول .

« الشيخ محمود الصفدي »



١

مصادرة الاراضي
والاستيطان في هضبة الجولان

إن استراتيجية اسرائيل التوسعية شملت كل الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بالاضافة الى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ . ومن جملة هذه الاراضي العربية المحتلة هضبة الجولان السورية . (ولقد أسفر عدوان حزيران ــ يونيو ــ ١٩٦٧ عن تدمير العديد من القرى العربية السورية في الجولان ، وعن تهجير اكثر من ٩٠٪ من سكان الهضبة ، فمن بين نحو ٨٠ قرية كان يعيش فيها نحو ١٣٠ الف نسمة ، لم يبق حاليا سوى « حوالي » ١٤ الف نسمة يتوزعون على اربع قرى في شمال الهضبة) [١] وتقدر (مساحة الاراضي التي تشغلها هذه القرى بــ ٥٠ الف دونم من ضمن مساحة الجولان الكلية وتقدر بحوالي ٢,٢٠٠,٠٠٠ دونم تتوزع على المستوطنات الاسرائيلية) [٢] . ومنذ الايام الاولى للفترة التي (اعقبت حرب (حزيران ــ يونيو) ١٩٦٧) بدأت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تبذل كل جهدها بغية عدم إعادة الجولان الى سوريا مرة اخرى وهي

---

١ ــ الاتحاد ــ حيفا ــ ٢٢ ــ ١ ــ ١٩٨١ .

٢ ــ دروز الجولان ــ نهوض وطني في مواجهة الضم ــ وليد جعفري / شؤون فلسطينية عدد (١٢٠) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ــ ص ٣٤ .

في هذا المسعى ، تحظى بتأييد الرأي العام الاسرائيلي بشكل يوازي التأييد الذي يتمتع به الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية ، المحتلة وكما هي الحال في الضفة الغربية ، فان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة اتبعت سياسة « خلق الحقائق » في الجولان – عن طريق زرعها بالمستوطنات) [٣] . ولهذا كان للجولان حيزاً كبيراً في الخطط الاستيطانية التي طرحتها اسرائيل ، ولقد صرح « غاليلي » في هذا الصدد : « ان الاستيطان في الجولان والمراكز التي يشغلها الجيش الصهيوني على الهضبة قد اقيمت للدفاع عن (حدوث – كريات شمونة – طبريا) ولا ينبغي التنازل عنها » [٤] .

ولا شك ان هضبة الجولان تشكل بالنسبة لاسرائيل موقعاً استراتيجياً مهما وحيوياً من الناحية العسكرية والاقتصادية . ولقد (شكلت الخصائص الديموغرافية والطبيعية والاستراتيجية للهضبة مغريات كبيرة تنسجم مع الطبيعة التوسعية لاسرائيل ، خصوصاً وان الهضبة .. لا تشكل معضلة ديموغرافية لاسرائيل كما هو الحال في الضفة الغربية) [٥] .

فمن الناحية العسكرية فان الهضبة (تشكل عمقاً استراتيجيا لاسرائيل ، والسيطرة عليها تؤمن السيطرة على وادي الحولة وغور الاردن وشمالي فلسطين ، كما انها « نقطة قفز » تشكل تهديداً مستمراً لدمشق ولانابيب النفط التي تصب على شواطىء البحر المتوسط) [٦] وخط دفاع في مواجهة القوات السورية ، حيث تحول دون بقاء المواقع الاسرائيلية تحت رحمة المدافع السورية فيما لو بقي تواجدها وتمركزها على الهضبة .

---

٣ – مجلة (المجلة) لندن – عدد ٩٩ – ٢ – ١ – ١٩٨٢ .
٤ – معاريف – ٣١ – ٨ – ١٩٧٧ .
٥ – شؤون فلسطينية – مصدر سبق ذكره ص ٣٤ .
٦ – المصدر نفسه – ص ٣٥ .

ومن الناحية الاقتصادية تعتبر اسرائيل (الهضبة « برج المياه » الرئيسي لها ، والسيطرة على الهضبة ، تحول دون محاولات تحويل المياه وحجبها عن اسرائيل) (٧) والجدير بالذكر ان ازمة المياه في اسرائيل متفاقمة الى اقصى حدودها . ومنـذ ذلك التاريـخ بدأت اسرائيل عملياً بضم الجولان اليها ، عبر ثلاث جبهات (الاولى عن طريق مصادرة ملكية الارض بغية اقامة المستوطنات اليهودية عليها ، والثانية اتخذت شكل توسيع « الخدمات » الاسرائيلية والقانونيـة والحكومية والادارية لتشمل المستوطنين اليهود الذين يعيشون في المواقع الامامية ، والثالثة عبر تحويل الطائفة الدرزية التي تعيش في مرتفعات الجولان من جالية تعيش تحت نير الاحتلال ، الى جالية ينبغي عليها التقيد بالقوانين والنظم الاداريـة الاسرائيليـة) (٨) وانطلاقا من ذلك دأبت الحكومات (المعراخية) على تطويق القرى الدرزية بحزام من المستوطنات اليهودية في الجولان ، ولقد تميزت بالمقابل بمواقف اقل اعتدالا من تطرف حكومة الليكود ، تمثل هذا التطرف المعتدل بقول « اسحاق رابين » (حتى اذا تحقق السلام الحقيقي ، لا يجوز الانسحاب من الجـولان .. ولـكن ليس من الضروري التمسك بالخط القائم حالياً) (٩) اما بالنسبة لحكومة الليكود ومواقفها حيال الهضبة (ففي اعقاب زيارة السادات للقدس (١٩٧٨) وطرح مشروع الحكم الذاتي ـ الاداري ـ وما تلا ذلك من معاهدات واتفاقات اكثر الحاحاً من بقية المناطق ، لذلك ارتأت حكومة بيغن ، في بداية الامر ، ان لا ضرورة لتركيز الجهود في الهضبة على حساب الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبدأت كأنها في سباق مع الزمن لاستكمال الخارطة الاستيطانية قبل تطبيق الحكم

---

٧ ـ المصدر نفسه .

٨ ـ مجلة (المجلة) مصدر سبق ذكره .

٩ ـ شؤون فلسطينية ـ مصدر سبق ذكره ص ٣٤ .

الذاتي عليهما) [١٠] واعتماداً على مجمل تصريحات قادة الحكومة الليكودية في (مناسبات مختلفة) ظهرت نوايا اسرائيل لضم الجولان نهائيا وعدم الانسحاب منها كما سيحصل في سيناء في نيسان ـ ابريل ـ ١٩٨٢ .

ولقد اعرب رئيس الحكومة (مناحيم بيغن) بقوله : ان اسرائيل لن تتنازل ابداً عن هضبة الجولان حتى ولو كان ذلك مقابل السلام مع اسرائيل) [١١] .

١ ـ **مصادرة الاراضي** : منذ عام ١٩٦٧ شنت اسرائيل حملة شرسة ضد الاراضي العربية في الجولان ومصادرتها لاغراض استيطانية . وفي زيارة لخمسة قادة وطنيين من هضبة الجولان الى المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية في القدس ـ بتاريخ ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٨١ ، قالوا : ان السلطات العسكرية منذ احتلالها للهضبة قامت بمصادرة ٦٠ الف دونم من اراضي القرى الدرزية وهي (مجدل شمس ـ بقعاتا ـ مسعدة ـ عين قنيا) . كما وقد صرح الشيخ كمال كنج بقوله (ان المواطنين يجبرون على السفر للعمل في اعمال اخرى غير عملهم الزراعي قبل الاحتلال في اسرائيل او في الكيبوتسات ، وسبب ذلك مصادرة ٣/٤ الاراضي الدرزية ، ولا تستخدمها لشيء سوى ادعائها بان مصادرة هذه الاراضي لاسباب امنية . وقد صودرت من مجدل شمس وحدها حوالي ٣٥ الف دونم بما في ذلك الاراضي المحاذية للقرية المجاورة التي كانت تعتبر تاريخيا ارضا مشاعاً للسكان . لقد شملت المصادرة بساتين التفاح ، وهي الآن تحت اشراف حكومة اسرائيل فضلا عن ان مصدري التفاح من الدروز يجبرون على تصدير منتوجهم بواسطة عملاء اسرائيليين ...) [١٢] .

---

١٠ ـ المصدر نفسه ـ ص ٣٦ .

١١ ـ المصدر نفسه ـ ص ٣٥ .

١٢ ـ صحيفة (الخليج) ٤ ـ ٤ ـ ١٩٨١ .

حتى ان اراضي الاوقاف ، واراضي رجال الدين الدروز لم تسلم من المصادرة والنهب . فقد صرح الشيخ غازي احد رجال الدين الوطنيين بقوله :(اننا نرى باعيننا يسرقون تفاحنا ، ويأتون بجرافات ضخمة ليدمروا ارضنا واقتصادنا ، وبساتين التفاح ، ويقولون انهم يفعلون ذلك لشق طريق لمستوطناتهم الجديدة) [١٣] . وعلى الرغم من الحلول الاستسلامية المطروحة منذ عام ١٩٧٣ واتفاقية (الكيلو ١٠١) فان التوسع الصهيوني في تزايد مستمر ، وعمليات مصادرة الاراضي في الجولان قائمة على « قدم وساق » .

٢ ـ **الاستيطان في هضبة الجولان :** اول ما اقامت اسرائيل « مدينة صناعية » * في الجولان لجذب المهاجرين اليهود الجدد ، ويبرر « هرووفين » امر انشاء المستوطنة بقوله : ان حرب يوم الغفران (ابتدأ من مرحلة اندفاع المدرعات السورية الى عمق الهضبة اظهرت انه لا يمكن تحريك الحدود الى الوراء ، في المكان الذي تقوم عليه مستوطنة) [١٤] . ولقد تم زرع الهضبة بعدد من المستوطنات حتى بلغ عدد المستوطنين هناك نحو ٧ آلاف مستوطن يهودي في حوالي ٣٦ مستوطنة ، ويعيشون في مواقع امامية مسيجة ومنتشرة على مدى مساحة الهضبة كلها . ولكنها محصورة كلها ضمن ثلاثة تجمعات رئيسية .(كما جرى شق شبكة جديدة من الطرقات مع مد الخطوط الكهربائية والهاتفية الضرورية ، في الوقت الذي تم سحب المياه من بركة رام وبحيرة طبريا لري هذه المستوطنات الزراعية الجديدة) [١٥] .

وفي اجتماع عقد في كيبوتس (ماروم هغولان) كشف ضابط كبير

---

١٣ ـ المصدر نفسه .

١٤ ـ القبس ـ الكويت ـ ١٣ ـ ٩ ـ ١٩٧٨ .

١٥ ـ مجلة (المجلة) مصدر سبق ذكره .

* هي مستوطنة (كتسرين) .

النقاب عن(ان المستوطنات في هضبة الجولان ، قد احكم تحصينها وزود المستوطنون فيها بالاسلحة الحديثة التي تمكنهم من الدفاع عن انفسهم وكل ذلك يجري بنـاء على دروس حرب تشريـن - اكتوبر - عام ١٩٧٣) [١٦] وبهذا قد انتهجت القيادة الاسرائيلية سياسة جديدة مع المستوطنين اليهود في الجولان وقد قال وزيـر الخارجية الاسرائيلية السابق « ايغال آلـون » (فالـدرس الـذي تعلمناه من حرب يوم الغفران - ينبغي تحصين كل مستوطنة مهما كانت صغيرة ، كما لو انها قلعة عسكرية) .

كما وقد صرح رئيس لجنة المستوطنات في الهضبة ، ان دوائر الحكومة المختصة ، قد وضعت مشروع استيطاني لتطوير وتوسيع المستوطنات القائمة هناك ، والهـدف من توسيـع المستوطنـات ، (استيعاب ٢٠ ألف مستوطن خلال السنتين القادمتين) . وبالاضافة لذلك فان قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية (يخطط لمشروع من اجل اسكان ٣٥٠٠ نسمة في الهضبة خلال السنوات الثلاث القادمة ، وينتظر قسم الاستيطان حاليا موافقة وزارة المالية . ويسمى هذا المشروع « مشروع العشرة آلاف » من اعداد « متتياهو درويلس » ومساعديه ، ويستهدف المشروع إسكان ١٠ آلاف نسمة من اليهود) [١٧] . وفي الآونة الاخيرة ، ونتيجة للغليـان في القـرى الدرزية في الهضبة قررت السلطات الاسرائيلية (اقامة مستوطنتين للناحال في المنطقة . وتقرر اقامتهما بعد سلسلة من اللقاءات بين جهات من هضبة الجولان ووزير الدفاع « ارئيل شارون » . احدى هاتين المستوطنتين ستقام في منطقة تطل على قريتي مسعدة ومجدل شمس ، والثانية تطل على بركة رام ..) [١٨] .

---

١٦ - الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة - مكتب الارض المحتلة - فتح - قسم المعلومات / ص ٥٤ .

١٧ - ر.إ.إ. عدد ٢٤٩٣ / ٢٣ - ١٩٨١/١١/٢٤ .

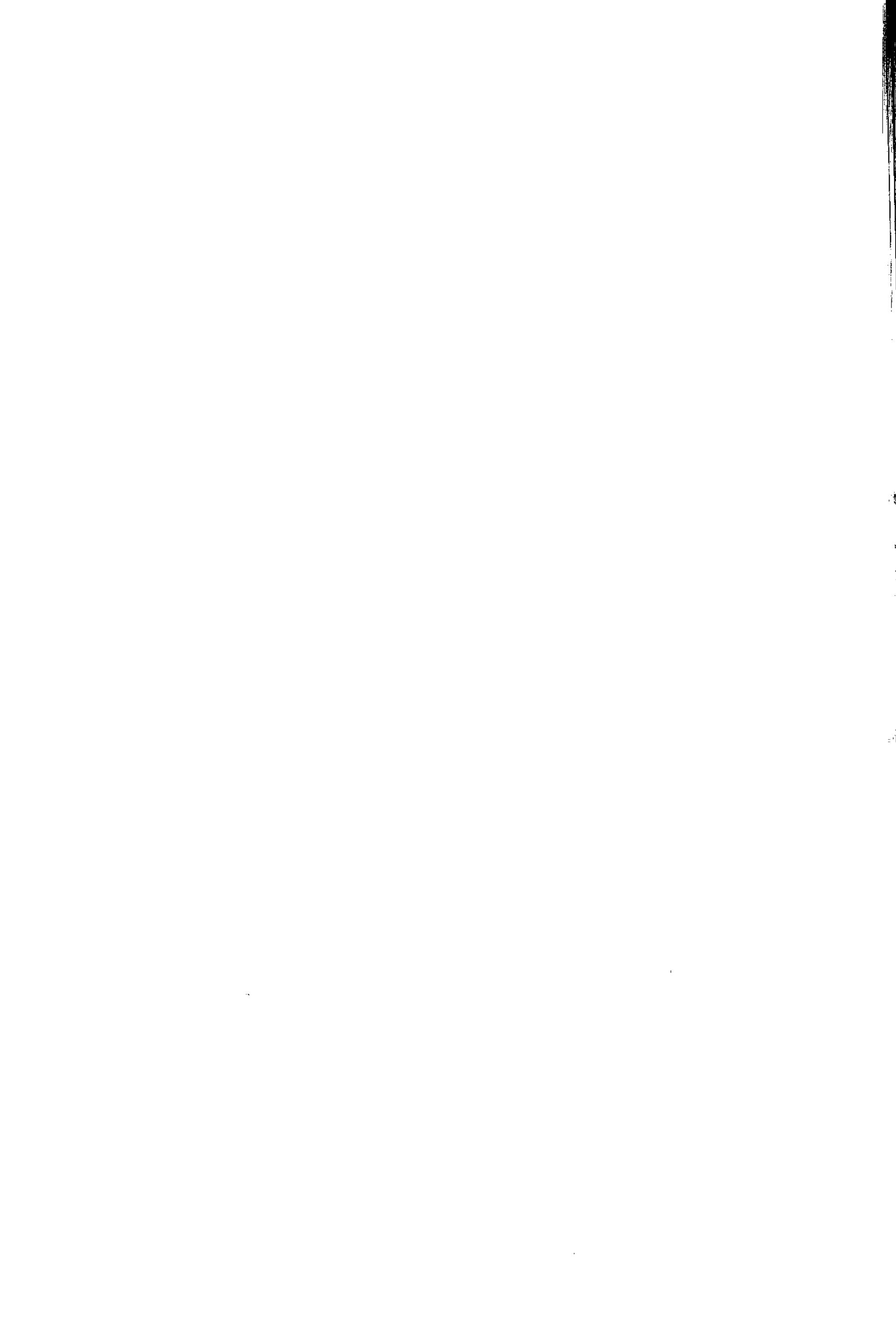
١٨ - ر.إ.إ. عدد ٢٥٠٤ / ٦ و١٩٨١/١٢/٧ .

والمشروع الاستيطاني الذي كان قد وضعه « رعنان فايتس » عام ١٩٧٧ ضم ثلاثة اقسام ، القسم الثالث سمي « الخط الشرقي » وهو يمتد (بشكل مستقيم من الجولان مروراً بغور الاردن وغوش عتسيون حتى وادي عربة وهضبة النقب ، على ان تقام على هذا الخط ٥٣ مستوطنة) [١٩] . وعن اهمية هذا الخط قال « فايتس » : اذا اصبح هذا الخط المترابط وفق برنامجنا يهوديا ، فانه سيعزز اسرائيل من الشرق ويضمن بقاء السكان في الضفة الغربية دون سلاح ، ولا يعرض أمن اسرائيل وسلامتها [٢٠] للخطر العربي من سوريا وغيرها .

---

١٩ ــ الاستيطان الاسرائيلي .. مصدر سبق ذكره ــ ص ٥١ .

٢٠ ــ الراي ــ ٨ ــ ١١ ــ ١٩٧٧ .



٢

اجراءات تمهيدية لضم الهضبة

منذ احتلال اسرائيل لهضبة الجولان عام ١٩٦٧ ، واسرائيل تبتكر الاجراءات المختلفة السياسية والاقتصادية والادارية والتعليمية ، وجميعها تندرج في خطة واحدة تستهدف في النهاية إلحاق الهضبة باسرائيل إلحاقا كاملا ونهائيا . ولتحقيق ما تصبو إليه كان لا مناص لها من ان تقوم بحملة ارهابية لاسكات الاصوات الوطنية المعارضة للاحتلال واهدافه التوسعية ، إلى حين تصبح الساحة واسعة امام تحرك العملاء ، التحرك الفاعل باتجاه التهويد والالحاق والضم ، كما شكل مستوطنو الهضبة قوة سياسية ضاغطة بغية جعل القانون والسيادة الاسرائيليين هما السائدان في تلك المنطقة . فمنذ عام وفي اعقاب موافقه الكنيست الاسرائيلي على ضم القدس العربية قامت القوة الاستيطانية في الجولان ، لتمهيد الطريق أمام مشروع قانون مماثل يتعلق بالمرتفعات واستطاعت هذه القوة جمع ٧٢ صوتاً من اصل ١٢٠ صوتاً (١) .

والجدير بالذكر ان المستوطنين اليهود الذين يعيشون في مستوطنات الجولان ، يتمتعون « بنفس الحقوق والواجبات

---

١ ــ مجلة (المجلة) لندن ــ عدد ٩٩/١/٢/١٩٨٢ .

القانونية » التي يتمتع بها الاسرائيليون الذين يعيشون ضمن حدود ما قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . اما علاقات اسرائيل مع المواطنين العرب الدروز السوريين في هضبة الجولان فتتوقف الى حد بعيد على سلطات الاحتلال العسكري التي اشرفت على التطبيق التدريجي للقانون والادارة الاسرائيليين في تلك المنطقة . وحتى قرار الضم كان يتم تطبيق القانون الاسرائيلي مباشرة على السكان الدروز المتهمين بالمخالفات وخرق الاحكام المدنية والجنائية ، واستنادا الى احد المحامين العرب من سكان الضفة الغربية ، فان القضاة الاسرائيليين يتوجهون لمدة يومين او ثلاثة ايام كل اسبوع الى الجولان للاشراف على تطبيق القوانين الاسرائيلية والنظر في المخالفات المرفوعة اليهم . وهم يقومون بتطبيق احكام هذه القوانين مباشرة دون ان يكلفوا انفسهم عناء الاهتمام باوامر السلطات العسكرية المحلية ، ورغم انه ينبغي تطبيق القانون السوري حرفيا في تلك المناطق إسوة بالضفة الغربية المحتلة ، حيث لا يزال سكانها يراعون القوانين الاردنية[٢] إلا ان ذلك لا يحدث أبدا . ومن اهم الاجراءات التنفيذية التي كانت عبارة عن مقدمات لاستصدار قانون الضم هي :

١ ـ **تعيين مجالس محلية مرتبطة باسرائيل** : مهدت السلطات الاسرائيلية العسكرية لفرض المجالس المحلية على القرى الدرزية الاربع (بعزل المخاتير الوطنيين فيها ـ ففي مطلع ١٩٧٣ ، اطلع الحاكم العسكري للجولان مختار قرية مجدل شمس « محمود الحلبي » على امر صادر عن القائد العسكري للجولان ، يقضي بعزله من منصبه ، وقد رفض الاهالي هذا الاجراء التعسفي ، واعتبروه عقابا للمختار المعروف بمواقفه الوطنية ، والرامية الى فرض مجلس محلي على اهالي القرية)[٣] . وبما انه لا يوجد في الجولان ممثلون

---

٢ ـ المصدر نفسه .

٣ ـ شؤون فلسطينية ـ مصدر سبق ذكره ـ ص ٤١ .

بالمعنى المتعارف عليه في اسرائيل ـ فلم تجر السلطات انتخابات للمجالس المحلية ، ولا انتخابات للجمعيات التعاونية ، فالمجالس المحلية تم تعيينها من قبل السلطات العسكرية . رغما عن الادارة الشعبية الرافضة لذلك . وبالفعل فقد (فرض مجلس محلي على قرية مسعدة عام ١٩٧٥ ، ثم مجلس آخر في عين قنيا في عام ١٩٧٦) [٤] وهكذا دواليك .

ان تعيين المجالس المحلية ، كانت خطوة اسرائيلية تمكنت من خلالها ايجاد حفنة قليلة من العملاء الذين باعوا انفسهم ووطنهم وشعبهم لعدوهم وعدو وطنهم وشعبهم بابخس الثمن .

٢ ـ الاجراءات الاقتصادية : في المجال الاقتصادي كان لا بد لاسرائيل من اتباع سياسة دأبت على انتهاجها منذ اعلان دولتها فوق ارض فلسطين عام ١٩٤٨ ، فهي بذرائع مختلفة صادرت الاراضي مقابل تعويضات رمزية وفرض ضرائب باهظة على المواطنين ، وعبر ذلك تحول قسم كبير من الفلاحين الى عمال اجراء في المستوطنات او احتياطي لقوة العمل اليهودية . وربط المئات من السكان بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، وهذا بالطبع تعزيزاً للاصوات المنادية بربط الهضبة سياسيا وثقافيا بالدولة الاسرائيلية .

ونتيجة لهذه السياسة الاقتصادية ، فقد تدنى الدخل الفردي للمواطن الدرزي في الهضبة حتى وصل الى حدود ٥,٤٦٪ من معدل دخل الفرد اليهودي . هذا في حال عمله لفترة ١١ شهراً في السنة ، واضافة الى كل ذلك اخذت الدولة ترهق المواطنين الدروز بالضرائب المختلفة ، من اجل اخضاعهم واجبارهم على الاعتراف بالامر الواقع للاحتلال . وهذا ما دفع بالدروز الى ان يتصلوا بالمحامية اليهودية التقدمية « فيليتسيا لانغر » طالبين مساعدتها في الامتناع عن دفع

---

٤ ـ المصدر نفسه .

ضريبة الدخل للسلطات ، وبالتالي اتصلوا بمندوب الصليب الاحمر الدولي . ولقد نص بيان ضريبة الدخل الذي ارسلته السلطات الى سكان الهضبة على حسومات عن الابناء الذين يخدمون في الجيش الاسرائيلي او المهاجرين [٥] .

والحملة الانتقامية استمرت في خطهـا التصاعـدي في اطـار الضرائب ، ففي عام ١٩٨١ شنت سلطات الضريبة هجمة شرسة ، بفرض ضرائب عالية على المواطنين الدروز ، والقيام بمداهمات ليلية ضد اهالي مجدل شمس بحجة تحصينها وارهاب المواطنين ومصادرة حاجياتهم الثمينة ، وتركزت الهجمة على الوطنيين البارزين ، وقد تم احتجاز « تراكتور » المواطن عارف سليم الصفدي ، وبعد ذلك رفض الحاكم العسكري ان يجدد الرخص لعدد من اصحاب الدكاكين في القرى الاربع . رغم انها اعطت السلطات مثل هذه الرخص خلال الـ ١٤ سنة الماضية ومن بين اصحاب الحوانيت « يوسف قطيش ـ وهبي قطيش ـ حمود حسين عماش ـ من بقعاتا ـ ومحمود حسين خاطر ، ومحمد علي البطميش ، وصالح ابو جبل من مسعـدة ـ وجميل ابو جبل ، وسلمان حسن ابو جبل من مجـدل شمس ـ وصالح صعب من عين قنيا [٦] .

ثم فرضت السلطات على مزارعي التفاح تصدير انتاجهم الزراعي إلى الاسواق الاسرائيلية عبـر « سمـاسرة » يهـود ، يستبـدون بالاسعار ، ويفرضونها وفق ما تمليه عليه مصالحهـم وجشعهـم الاستغلالي . ولكن المزارعين لم يرضخوا للضغط ، بل عقدوا اجتماعاً في مجدل شمس ، معلنين ان التفاح المزروع في ارض سوريا ، يجب ان يسوق فقط الى سوريا .. وان الوضع الاقتصادي في سوريا هو افضل من الوضع في اسرائيل ، ولذا فاننا سنحصل على اسعار افضل

---

٥ ـ الاتحاد ـ ٤ ـ ٧ ـ ١٩٧٢ .

٦ ـ الفجر ـ ٢٨ ـ ١٠ ـ ١٩٨١

في سوريا [7] .

ومن اهم ممارسات التضييق الاقتصادي الهادفة خنق القــرى الدرزية في الجولان :

أ ـ ردم برك المياه المخصصة للماشية ، ومنع الرعاة من أخذ ماشيتهم للمراعي .

ب ـ هدم البيوت او التهديد بهدمها ، وحجب رخص البنــاء عنهم .

جـ ـ منع المزارعين من تسويق مزروعاتهم ، وعدم السماح لهم باقتناء الآلات الزراعية .

د ـ منع اهالي مجدل شمس ومسعدة من استكمال مشروع الري الذي بدأوا به قبل سنوات (بعد ان نالوا الموافقة عليه ، وجهزت آلاته ومعداته ، ولكن تنتظر امر المنع لتركيبها) .

هـ ـ اغلاق الحوانيت العائدة للوطنيين .

و ـ اغلاق مصادر الرزق في وجههم [8] .

اما وضع العمال الدروز في الهضبة ، ليس افضل مما هو عليه وضع العمال الدروز في فلسطين المحتلة ، فالعديد من سكان كريات شمونة من اليهود اعلنوا عن رفضهم تشغيل دروز من قرى الجولان وخاصة في مجال البناء ، بحجة انــه يحتمــل ان يتعاونــوا مع الفدائيين . وفي اعقاب ذلك وضعت الشرطة الاسرائيلية حواجز على مداخل المستوطنــة لمنــع ابنــاء الاقليــات العــرب الــدروز من الدخول اليها خوفاً من وقوع اعمال عنف وشغب [9] . وكي تمتص ردود فعل الدروز من جراء ذلك اجرت السلطات في قرية المغار في الجليل مصالحة بين رئيس المجلس المحلي لكريات شمونة « ابراهيم

---

٧ ـ هآرتس ـ ١ ـ ١٠ ـ ١٩٨١ .

٨ ـ شؤون فلسطينية ـ مصدر سبق ذكره ـ ص ٤٠ .

٩ ـ ر.إ.إ. عدد ٤٨٩ ـ ١٨ ـ ٣ ـ ١٩٧٤ .

آلوني » وبعض الوجهاء الدروز ، وقد دعا « آلوني » لاعادة العمال الدروز فوراً الى اماكن عملهم في المستوطنة . وفي مصنع جيبور على الاخص ، والمعروف انه في كريات شمونة يعمل حوالي ٥٠٠ عامل درزي من الجليل والجولان (١٠) .

٣ ـ **الاجراءات التعليمية والتربوية** : استكمالا للمخطط التصفوي لكل ما هو عربي في هضبة الجولان السورية طالت الاجراءات الالحاقية المؤسسات التربوية ، كما لم يسلم من يد القمع والاضطهاد العاملين في المجال التعليمي والتربوي ، وجزء من مخططها لربط المؤسسات والشؤون التربوية باسرائيل ، في اطار الاضطهاد القومي الذي اتبعته في الكرمل ـ الجليل ـ على قاعدة (فرق تسد) وسلخ دروز الهضبة عن انتمائهم لقوميتهم العربية ـ السورية لجأت في بادىء الأمر الى تعيين المجندين الدروز المسرحين والاميين اساتذة في مدارس القرى الدرزية في الجولان ، بعد اخضاعهم لدورات تدريبية سريعة ، وإبعاد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً عن عملهم بسبب مواقفهم الوطنية المناهضة للاحتلال ، ونجم عن هذا الاجراء اضعاف المستوى التعليمي في المدارس وعجزها وتدني مستوى التعليم ونسب النجاح ، بالاضافة الى منع الطلاب الثانويين الدروز من اتمام دراستهم الجامعية في الجامعات السورية ، لاسباب امنية وتشريد الجامعيين والمثقفين منهم ، (طردت السلطات ثلاثة مدرسين من مدرسة مجدل شمس الثانوية ولم تترك فرصة عمل لأي جامعي) (١١) . ودفعت ايضاً بعدد من المثقفين المأجورين لتولي مناصب ادارية في قراهم ، وكذلك بعض المعلمين والمدراء للبدء بدورة مكثفة للتعلم على اللغة العبرية في معهد « عكيفا » في نتانيا (١٢) . وفي هذا السياق ولالهاء طلاب المدارس

---

١٠ ـ المصدر نفسه عدد ٥١٤/ ٢٠ ـ ٤ ـ ١٩٧٤ .

١١ ـ الاتحاد ـ ١٣ ـ ٢ ـ ١٩٧٣ .

١٢ ـ الاتحاد ـ ٣٠ ـ ٧ ـ ١٩٧٨ .

والشباب المثقف عن القضايا المصيرية ــ الوطنية قررت الدائــرة العربية في الهستدروت ــ فتح ناد في قرية مجدل شمس واستئناف نشاطات فرق كرة القدم في القرى الاخرى ، بعد تخصيص موازنة لهذه الامور قدرها ٥٠,٠٠٠ ليرة اسرائيليــة [١٣] . واستبدلــت السلطات المناهج التعليمية وطرق الامتحانات المعمول بها في مدارس الجولان بالمناهج السائدة والمعمول بها في المدارس الاسرائيلية ومثال على ذلك فرض كتاب بعنوان « جغرافية اسرائيل » الذي يتضمن مقاطع حول المقاطع العربية المحتلة ليتم تدريسه في مدارس الهضبة إسوة بالمدارس الدرزية في الجليل [١٤] . ولقد صرح احد المواطنين الدروز في الهضبة بقوله : واجهت القرى الدرزية في الجولان العديد من المشكلات ، حيث انخفض المستوى التعليمي والاحوال الصحية الى درجة كبيرة جداً عما كان عليه قبل الاحتلال ، فلا يوجد سوى ثماني مدارس ابتدائية لما يزيد على ٤٠٠٠ طالب ، ومدرسة متوسطة وثانوية واحدة لما يزيد على ٤٠٠ طالباً ، وقد اجبرت هذه المدارس على تغيير مناهجها السورية ، مما دفع بالمعلمين لتقديم استقالــة جماعية احتجاجا على ذلك . ويوجد اليوم معلمين فقط من اصل ٢٠٠ معلم يحملان الشهادة الجامعية ، وجميع المعلمين واقعون تحــت رحمة الحكم العسكري [١٥] . واسباب منع الطلاب من التحاقهم بالجامعات العربية ، تعود الى تخوف اسرائيل من تزايد وعيهــم الوطني ، مما يجعل مخططاتهم في خطر ، وبالتالي يهدد التيارات التقليدية الموالية لاسرائيل ، ويحجم نشاطاتها افقيا وعاموديا على المستوى الجماهيزي ، وبقي قرار الحظــر على التحــاق الطــلاب بالجامعات العربية والجامعات في سوريا ، مستمرا حتى عام ١٩٨٠ ، ففي هذا العام سمحت لبعضهم الالتحاق بموجب تصاريح زيارة الى

---

١٣ ــ ر.إ.إ. عدد ٧٣١/ ١٩٧٥/١/٢٩ .

١٤ ــ مجلة (المجلة) مصدر سبق ذكره .

١٥ ــ صحيفة الخليج ــ مصدر سبق ذكره .

سوريا ، بعد ضغط الاهالي في المطالبة ووساطة الصليب الاحمر الدولي ، لأن الصعوبات جمة للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية (١٦) بسبب اللغة اولا ، والتكيف في الوسط اليهودي ثانياً . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ، قام طلبة مدرسة قرية مسعدة الثانوية باتهام احد اساتذتهم الدروز القادمين من اسرائيل باستخدام صفوف تعليم اللغة العبرية لتوجيه الاهانة للجمهورية السورية ، ويعترض الطلاب استخدام مواد تمجد بالجرائم الاسرائيلية كالغارة الاسرائيلية على مطار « عينتيبي » ــ اوغندا ، او تدمير المفاعل النووي العراقي ، او الغارة البربرية على بيروت وقتل المئات من الابرياء في الفاكهاني .

كما فرضت السلطات مادة « التراث الدرزي » على طلاب ومدارس الجولان ، بعد ان فرضتها على دروز فلسطين عام ١٩٧٧ . بعد معارضة شديدة من قبل ابناء الطائفة ، ولا يزال التصدي لهذا الاجراء مستمراً في فلسطين والجولان حالياً .

٤ ــ الاجراءات الاجتماعية المختلفة : ان المستوى الاجتماعي والحياتي يتدنى شيئاً فشيئاً ، فمنذ احتلال الهضبة ، لا يوجد على المستوى الطبي سوى عيادة طبية واحدة ، او على الاصح مستوصف يزوره احد الاطباء لساعات قليلة كل يوم . والمستشفى الوحيد في المنطقة ، صودر وتحول الى مقر قيادة القوات الاسرائيلية ، وبعد ذلك تحول الى مدرسة .

وبالنسبة للسكن فانه يحظر على اهالي مجدل شمس اقامة مساكن خارج القرية ، ونظراً لتزايد عدد السكان ، فان هناك ازمة سكنية حادة ، وبالمقابل ليس هناك من تأمينات اجتماعية اطلاقاً . فالاتصالات الهاتفية بين مجدل شمس والمدن الاخرى بما في ذلك شمالي الجليل مفقودة تماماً ، ولا يسمح ايضاً بوصول الصحف الى

---

١٦ ــ ر.إ.إ. عدد ٢٣٨٩ / ١٠ و١١/٧/١٩٨١ .

الهضبة ، باستثناء الصحف الاسرائيلية ، حتى ان صحف الضفة الغربية (الفجر ـ الشعب) هي بالمثل ممنوعة ، فضلا عن صحيفة الاتحاد الناطقة بلسان الحزب الشيوعي (راكاح) .

٥ ـ **الاجراءات الادارية والتنظيمية** : منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ لهضبة الجولان كان يتم دفع رسوم الضمان الصحي والاجتماعي بموجب التخمينات التي تحددها اسرائيل بغية موازنة نفقات حكومتها على امور العناية الصحية والتعويض عن نهاية الخدمة ، وبشكل مماثل ، كان يتم دفع الرسوم والتعريفات الخاصة بالتأمين والسيارات والبلديات وغيرها ، وبخلاف كل المناطق المحتلة الاخرى ، جرى اصدار لوحات صفراء مميزة لارقام السيارات التي يتم اصدارها عادة للاسرائيليين انفسهم [١٧] . وفي هذا الصدد قال الشيخ كمال كنج : « اننا بحاجة الى اذن « تصريح » مسبق للقيام باي عمل هنا ، حتى البناء داخل القرية ، وباذن حتى لشراء سيارة او شاحنة لنقل الانتاج الزراعي » [١٨] . وملخص الاجراءات الادارية والتنظيمية على النحو التالي :

١ ـ استخدام الاوراق الرسمية الخاصة بالاحوال الشخصية ، والمروسة بعبارة « دولة اسرائيل ـ وزارة الداخلية » .
٢ ـ استبدال لوحات السيارات التي حددها الحكم العسكري ، بلوحات السيارات المتبعة في اسرائيل .
٣ ـ تعيين قضاة المحكمة المذهبية الخاصة بالعرب الدروز في اسرائيل قضاة مذهبيين لسكان الهضبة وفرضت المحاكم المذهبية في الجولان بموجب التشريع القضائي الاسرائيلي .
٤ ـ تعيين مستشار للشؤون الدرزية في الجولان ـ وهذا المنصب مرتبط مباشرة باللجنة الوزارية لشؤون الامن .

---

١٧ ـ مجلة « المجلة » مصدر سبق ذكره .
١٨ ـ الخليج ـ مصدر سبق ذكره .

٥ ـ تبني المجلس الصهيوني للقرى الدرزية ، بهدف تشجيع الذين استلموا الهويات الاسرائيلية .

٦ ـ منح بطاقات الهوية لسكان الهضبة [١٩] .

وكما تدأب الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية على تشكيل بعض الاجهزة والمؤسسات المشبوهة لتكون بديلا للقيادات الوطنية الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعبر عملائها والضغط على الشخصيات والمواطنين لتشكيل « روابط قرى » عميلة . تدأب على تنفيذ مخطط مشابه في الجولان ، حيث تزور أرادة الجماهير الدرزية في الجولان ، باقامة نواد هستدروتية وبعض المؤسسات الاجتماعية [٢٠] . واخيراً اوعزت السلطات العسكرية في الجولان لعملائها وفي مقدمتهم « محسن ابو صالح » للمطالبة باقامة « وسط درزي ـ يهودي » في قرى الجولان ، على غرار الوسط القائم في فلسطين وبحثوا هذا الامر مع رئيسي المجالس الصهيونية في اسرائيل « ارييه تسيموكي » و« يهودا عزرائيلي » .

وفي اعقاب هذه الخطوة قال يوسف نصر الدين رئيس الوسط الدرزي ـ اليهودي في اسرائيل انه سيفتح فرعاً له في الهضبة [٢١] . وبتاريخ ٣٠ ـ ٧ ـ ١٩٨١ تأسس الوسط اليهودي ـ الدرزي في مرتفعات الجولان . وسمحت للدروز الموالين من الاشتراك في انتخابات الهستدروت ، وبلغ عدد الدروز الذين يحق لهم الادلاء باصواتهم في الانتخابات التي جرت في ٧ ـ ٤ ـ ١٩٨١ حوالي ٢٨٣٧ شخصاً ، وبلغت نسبة الذين اقترعوا حوالي ٧٠٪ [٢٢] .
ثم راحت اسرائيل تزرع العملاء من دروز الجليل ـ الكرمل ، بين

---

١٩ ـ شؤون فلسطينية ـ مصدر سبق ذكره ـ ص ٤٣ و٤٤ .
٢٠ ـ المصدر نفسه .
٢١ ـ عل همشمار ـ ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٨١ .
٢٢ ـ دافار ـ ٨ ـ ٤ ـ ١٩٨١ .

دروز الهضبة ، للعمل على انضاج المواقف السياسية لدى السكان للمطالبة بضم الهضبة الى اسرائيل ، واول خطوة قام بها هؤلاء العملاء هي انشاء حركة غير سياسية تطالب بضم الهضبة ، مجمل اعضاؤها من مثقفي الدروز والجنود المسرحين وعلى رأس هذه اعضائها ال القاسم الذي اعلن عن قيام حركته في مؤتمر صحفي عقده في صفد ، وجاءت نتائج نشاطات هذه الحركة ، تقدم بعض الوجهاء الدروز في الهضبة بعريضة الى وزير الدفاع الاسرائيلي يطالبونه بضم الجولان ومنح سكانها الجنسية الاسرائيلية (٢٣) ..

٦ ـ فكرة « **الدولة الدرزية** » : في محاولة اسرائيل استغلال المتعاملين معها من دروز فلسطين المحتلة ، ليلعبوا دوراً مؤثراً وفاعلا على دروز الهضبة ، اوعزت اليهم السعي الحثيث لجذب سكان الهضبة لتبني سياسة مماثلة لسياستهم ، والعمل على تسريب فكرة « الدويلة الدرزية » * واول من روج لها جبر داهش معدي ، واستطاع هؤلاء التقليديين من استقطاب حفنة من النفعيين الدروز في الهضبة ، ودفعهم في ركب المخططات الاسرائيلية ، خاصة بعد ان بدأت المخابرات الاسرائيلية ببحث مشروع « دولة درزية مستقلة » تمتد حدودها من محافظة السويداء في جبل العرب بسوريا حتى منطقة خلدة جنوب بيروت في لبنان على ان تضم دروز سوريا ولبنان ، واعلنت الحكومة الاسرائيلية مشروعها في لقاءات عديدة مع افراد من قرية مجدل شمس . وهدف هذا المشروع لا يحتاج للتحليل . وبعد انفضاح هذا المخطط التقسيمي للوطن العربي وفشله ، اتبع القيمين

---

٢٣ ـ ر.إ.إ. عدد ٣١٩/ ١٠ ـ ٩ ـ ١٩٧٣ .

* وانطلاقاً من هذه القاعدة المرتكزة على تقسيم الوطن العربي الى دويلات هزيلة ، كان دور اسرائيل في دعم « المتعاملين معها في لبنان » من اجل انشاء دولة مارونية اي تقسيم لبنان الى دويلات ، لتحقيق هدفين : اولا ـ تفتيت الوطن العربي الى دويلات . وثانيا ـ لضرب فكرة ـ فتح ـ التي تطالب بدولة ديموقراطية في فلسطين تتعايش فيها الطوائف المختلفة .

على هذا المخطط من الدروز منحى آخر وذلك منذ بداية السبعينات ، ويقضي المنحى الجديد بالدعوة الى ربط الدروز بالدولة الاسرائيلية ، وطوي مشروع الدولة الدرزية الى الابد ، وكل هذا ارادت اسرائيل ان تخلق قضية او مشكلة « درزية » خاصة ، منفصلة عن قضية عرب الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، في الضفة الغربية وسيناء ، ولكن الوعي الوطني لدى دروز الجولان احبط هذا المخطط الجهنمي الذي لو نجح لكانت اثماره علقماً ، ووقع الصدام بين الدروز وسائر الشعب العربي .

٣

مشروع قانون ضم الهضبة الى اسرائيل

١ ـ قانون فرض الجنسية الاسرائيلية : استكمالا لاجراءات الضم التي نفذتها السلطات الاسرائيلية ضد المواطنين الدروز في هضبة الجولان . حرصت هذه السلطات منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٠ على فرض الهويات الاسرائيلية على ابناء الطائفة الدرزية بدلا من هوياتهم السورية ، وهذه المحاولة بمثابة اجراء اخير لقطع الصلة المادية ـ الادارية التي تربطهم بقوميتهم العربية وبوطنهم الأم ـ سوريا . وما هي ايضا الا خطوة باتجاه توجهاتها المستقبلية لفرض قانون ضم الجولان ، وسيادة القانون الاسرائيلي هناك .

ففي ١٦ ـ ٧ ـ ١٩٨٠ تابعت لجنة الداخلية والامن التابعة للكنيست بحث مسألة تعديل قانون الجنسية ، الذي يبتغى منه السماح للحكومة بمنح الجنسية الاسرائيلية للسكان الدروز في قرى الهضبة الاربع ، وجاء في التعديل انه (.. في حالات خاصة يجوز للحكومة اعطاء الجنسية لاشخاص تراهم مناسبين لذلك) [١] . ولكن اعضاء اللجنة واعضاء من حزب (المعراخ) ابدوا معارضتهم

١ ـ دافار ـ ١٦ ـ ٧ ـ ١٩٨٠ .

واقترح (المعراخ) بلسان « شلوموهيلل » (ان كل راشد بالغ السن القانونية في هضبة الجولان المحتلة من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي ، والذي قدم خدمة معينة لدولة اسرائيل ، يحق لوزير الداخلية إعطاؤه الجنسية الاسرائيلية اينما كان في الاراضي المحتلة) [٢] . وبقيت صيغة القرار دون موافقة الكنيست عليها حتى تاريخ ٢٣ ـ ٧ ـ ١٩٨٠ فاقرت الصيغة النهائية من قبل لجنة الداخلية وبناء على هذه الصيغة سوف يتم (اعطاء الهويات الاسرائيلية لسكان يسكنون المناطق المدارة ، والمقصود من وراء ذلك اساسا ابناء الطائفة الدرزية في هضبة الجولان) [٣] ، وهذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ إلا في اواخر عام ١٩٨٠ ، واول ما بدأت الحكومة الاسرائيلية ، باعطاء البطاقات الاسرائيلية الى العملاء والموالين للسلطات العسكرية ، وفي الوقت نفسه كانت تمارس شتى انواع الضغوطات والقهر المادي والمعيشي على الرافضين لبطاقات الهوية الاسرائيلية ، ولقد بلغ عدد الهويات التي وزعت على ارباب العائلات في الجولان زهاء ٨٠٠ هوية من مجموع السكان البالغ نحو ٣٠٠٠ رب عائلة ، وفي الآونة الاخيرة ، تمت إعادة ٧٩٠ هوية بحيث لم يبق سوى عشرة اشخاص يحملون الهوية الاسرائيلية وهم من اعضاء الحلقة الدرزية ـ الصهيونية ومؤيديها ومن بين الذين اعادوا الهويات قاضي المذهب الدرزي الشيخ محمد علي فرحات ورئيس المجلس المحلي في مسعدة الشيخ محسن ابو صالح ، ورغم اعادة الهويات بقيت الروابط قائمة بين العملاء والسلطات العسكرية من جهة ، واستمرت حالة عدم الثقة بين الجماهير الوطنية المعارضة للهوية ، والذين تسلموا هذه الهويات من جهة ثانية . وسبب فشل اسرائيل في تنفيذ قانون الجنسية ، حمله يوسف نصر الدين للحكومة الاسرائيلية لانها لم تنتهج سياسة واقعية وملموسة في الهضبة تعتمد

---

٢ ـ المصدر نفسه .

٣ ـ دافار ـ ٢٤ ـ ٧ ـ ١٩٨٠ .

على ضمها ضماً كلياً ونهائيا (٤) .

والخطأ في قول « نصر الدين » هو في عدم استيعابه الواقع السياسي والثوري في الاوساط الدرزية ، حيث ان الحرمان الاجتماعي والديني والاقتصادي الذي فرض من قبل الجماهير الوطنية على متسلمي الهوية هو العامل الاساسي في افشال المخطط الاسرائيلي .

٢ ـ **رحلة قانون ضم الجولان :** في الوقت الذي كانت فيه اسرائيل تخوض غمار معركة قانون الجنسية في الجولان ، كانت تخوض الحكومة معركة سياسية داخل الكنيست لفرض قانون اسرائيل على الهضبة ، وضمها نهائيا الى الدولة .

في ١٣ ـ ١٠ ـ ١٩٨٠ تقدم للكنيست اقتراحان « حول تطبيق القانون الاسرائيلي » على الجولان ، الاقتراح الاول تقدم به « اللوبي » المؤلف من : حيروت ، المفدال . والثاني تقدمت به عضو الكنيست غيئولا كوهين وموشي شامير (هتحياه) ولقد تضمن اقتراح « هتحياه » : انه في اليوم الذي سيطبق فيه القانون .. ستلحق هضبة الجولان بدولة اسرائيل ، وسيطبق عليها القضاء والقانون والادارة المتبعة في اسرائيل (٥) . وبسبب المعارضة البرلمانية تجمد تنفيذ الاقتراحان ، والمعارضة جاءت نتيجة التوقيت غير الملائم للاقدام على مثل هذه الخطوة . وتخوفاً من تزايد عزلة اسرائيل على الصعيد العالمي فيما لو اقدمت على تطبيق هذان الاقتراحان . ولكن عادت كتلة (هتحياه) لعرض اقتراحها مجدداً على الكنيست في اواخر عام ١٩٨١ ، حيث سيحتم طرح الاقتراح على الحكومة وكتلة المعراخ * على حد سواء ، تحديد موقفيهما من الموضوع .. وبالنسبة للحكومة فان وزير العمل « موشي نسيم » قال اثناء جلسات الكنيست

---

٤ ـ الانباء ٢٧ ـ ١٠ ـ ١٩٨١ .

٥ ـ دافار ١٤ ـ ١٠ ـ ١٩٨٠ .

الاخيرة (ان موقف الحكومة في الوقت الحاضر لم يتغير ، وهي مضطرة لاتخاذ قرار بشأن توقيت تطبيق القانون) [٦] . اما الحركة الكيبوتسية الموحدة ، تهتم وتسعى لضمان دعم المعراخ لاقتراحها الداعي الى استصدار قرار من مركز حزب العمل ، يؤيد تطبيق القانون المذكور على الهضبة . وقد صرح عضو الكنيست « ابراهام كاتس ـ عوز » حول هذا الامر بقوله : (ان مركز الحزب قد يصوت بعد اسبوعين على الموضوع ، حيث قد يحظى بالتأييد .. على الرغم من ان اعضاء حزب العمل لن يؤيدوا مبادرة حركة « هتحياه » بل سيتقدمون بمشروع قانون خاص بهم في هذا الشأن)[٧] . وبالنسبة لابعاد تطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان قال عضو الكنيست « مردخاي فيرشوفسكي » « شينوي » : أن تطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان ، لن يضعضع الموقف الاسرائيلي هناك وحسب بل سيؤدي الى ضعضعة موقف اسرائيل السياسي في العالم ايضا . ومهما يكن من امر ، قد تضطر جميع كتل الكنيست الى تحديد موقفها من مسألة ضم الجولان ، ازاء احتمال ان تتقدم كتلة (هتحياه) باقتراحها [٨] . وفي ١٥ ـ ١١ ـ ١٩٨١ طالبت حركة الكيبوتسات الموحدة « التجمع » بمناقشة مسألة فرض القانون في اقرب وقت ممكن وجاء في الطلب : انه على اثر التطورات الاخيرة في الهضبة قررت الحركة التوجه للحزب لمناقشة هذا الامر ، كما وجهت لجنة مستوطنات الجولان نداء الى بعض اعضاء (التجمع) لتأييد فرض القانون على الهضبة [٩] .

---

* حدد شمعون بيريس موقفه من مشروع الضم بقوله : انني اعارض القانون الاسرائيلي على الهضبة ، لما يسببه من ضجة ضد اسرائيل هي في غنى عنه . وحزبه يدعو الى « تسوية » اقليمية في هضبة الجولان .

٦ ـ ر.إ.إ. عدد ٢٤٨٧ / ١٥ و١٦/١١/١٩٨١ .

٧ ـ المصدر نفسه .

٨ ـ المصدر نفسه .

٩ ـ القدس ـ ١٦ ـ ١١ ـ ١٩٨١

وفي خضم المناقشات المحتدمة في الاوساط السياسية والبرلمانية الاسرائيلية . كانت الاحزاب تتباين مواقفها بين المؤيد والمعارض لفرض القانون على الهضبة ، ففي ١٧ ــ ١١ ــ ١٩٨١ اصدر حزب المبام بيانا يعارض فيه « ضم الجولان » لأن هذا الضم سوف يغلق السبل امام امكانية اجراء مفاوضات اسرائيلية ــ سورية في المستقبل (١٠) .

وفي ١٤ ــ ١٢ ــ ١٩٨١ اتخذت الحكومة الاسرائيلية في جلسة استثنائية قرارا بضم مرتفعات الجولان وايد القرار ٦٣ صوتا ضد ٢١ صوتا . واعضاء « المعراخ » ايدوا تطبيق القرار * ايضا . ولقد نص مشروع قانون ضم الجولان الامور التالية :

١ ــ ان قانون الدولة الاسرائيلية وصلاحياتها وادارتها ستطبق على مرتفعات الجولان .
٢ ــ يعمل بهذا القانون فور موافقة الكنيست عليه .
٣ ــ يكلف وزير الداخلية تطبيق هذا القانون (١١) .

وفي ختام الجلسة ادلى (مناحيم بيغن) بالتصريح التالي : (ان هضبة الجولان كانت في الماضي جزءاً لا يتجزأ من فلسطين (...) والذين رسموا حدود بلدان هذه المنطقة اثناء الحرب العالمية الاولى ، وبعدها رسموا حدوداً اعتباطية مع سوريا ، لقد صحح هذا الوضع الشاذ من الآن وصاعداً (...) ان الذين لا عقل لهم ، وحدهم يعتقدون ان اسرائيل يمكن ان تنسحب من الجولان) (١٢) .

ترك قرار ضم الجولان موجة من الارتياح في اوساط المستوطنين اليهود في الجولان ، وفي نفوس العملاء من دروز فلسطين ، ومؤيدي

---

١٠ ــ القدس ــ ١٨ ــ ١١ ــ ١٩٨١ .
١١ ــ النهار ــ بيروت ــ ١٥ ــ ١٢ ــ ١٩٨١ .
١٢ ــ المصدر نفسه .

القرار من دروز الهضبة ، وفور الاعلان عن اقرار المشروع اعلن عضو الكنيست الدرزي « امل نصر الدين » من الليكود ، قائلا : « ان هذا اليوم هو يوم عظيم للحكومة ، ويوم عظيم لشعب اسرائيل ، وان تطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان يجلب معه هدوءا نفسيا لسكان الهضبة ، ويزيد من ثقتهم الشخصية وفي سلامتهم العامة .

واننا نشهد يوم هاجم الجيش السوري من هضبة الجولان ، البلاد وكيف صد ابناؤنا الجنود بصدورهم الدبابات السورية ، واعادوا الجيش السوري ببطولتهم الى مشارف دمشق (١٣) . ان تصريح (نصر الدين) وصمة عار ، وخيانة قومية ، وردود فعل الجماهير الدرزية في فلسطين وفي الجولان خير دليل على زيف إدعاءاته ،وكذب تصريحاته . وفي الجولان عقد مؤيدو قانون الجولان مؤتمرا صحافيا في مجدل شمس يوم ١٨ ــ ١٢ ــ ١٩٨١ اعربوا فيه عن تأييدهم للقانون وصرحوا بقولهم : انه ازال (اي القانون) الشك لدى ابناء الطائفة الدرزية في امكانية العودة تحت الحكم السوري ، لأن دروز الهضبة غير معنيين بذلك ، اذ ان مركزهم ووضعهم التجاري والاقتصادي قد تحسن بصورة كبيرة ، واعربوا عن اعتقادهم من انه بعد انتهاء الاضراب (اعلنه رجال الدين الوطنيين محذرين من لا يضرب بانه سيتعرض للحرم الديني) سيزداد عدد المؤيدين لتطبيق القانون (١٤) . وكان من بين المؤتمرين : فايز زهوه ــ محاسب المجالس المحلية الدرزية في القرى الاربع . وجادو فرحات ــ مدير المدرسة الابتدائية في قرية بقعاتا .

---

* ايد القرار ٧ نواب من المعراخ فيما عارضه ٨ نواب ، وهذا التأييد اربك قادة المعراخ الذين كانوا في صف المعارضة .

١٣ ــ الانباء ــ ١٥ ــ ١٢ ــ ١٩٨١ .

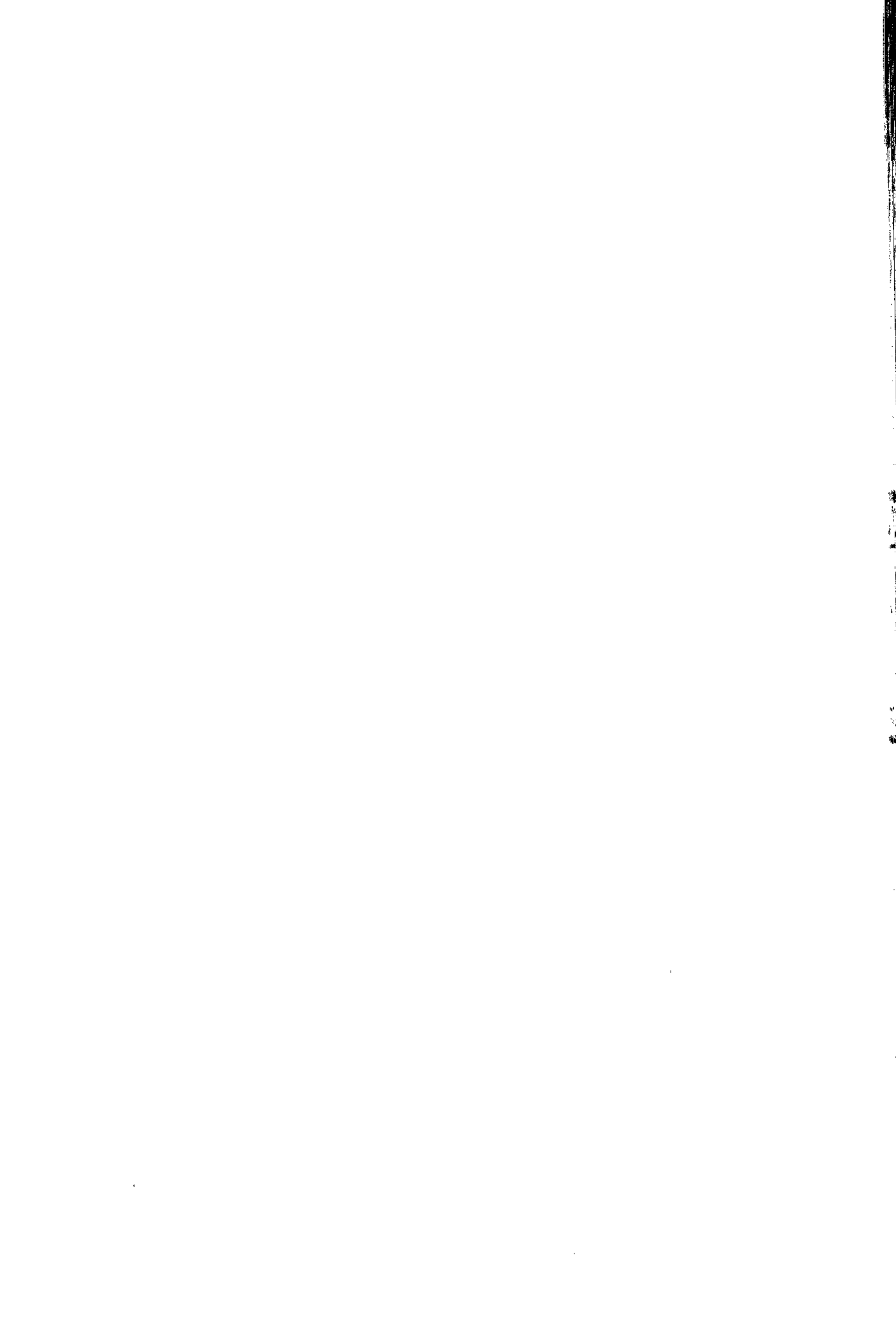
١٤ ــ الشعب ــ ١٩ ــ ١٢ ــ ١٩٨١ .

وموقف المواطنين الدروز في الهضبة من هذا القانون سيأتي عرضه في فصل لاحق . وكي يوهم رئيس بلدية قرية مسعدة « محسن ابو صالح » الرأي العام بأن الدروز في الهضبة يؤيدون القرار ، قدم اقتراحا لاجراء استفتاء سري في الوسط الدرزي حول قانون الجولان ، ليثبت حسب زعمه ، بأن كل ما نشر حول معارضة الطائفة في القرى الدرزية .. ليس دقيقاً .

وقال : اذا جرى استفتاء فان اكثر من ٨٠٪ من الدروز سيؤيدون القانون و١٠٪ سيمتنعون عن الادلاء باصواتهم [١٥] . والجدير بالاشارة انه عاد يطالب باسترجاع هويته الاسرائيلية التي كان قد اعادها قبل شهرين بسبب الضغوطات التي مورست ضده من قبل الوطنيين . إن اقتراح « ابو صالح » محاولة تمويه وتضليل لتمرير المخططات الصهيونية ، وفرضها قسراً على الجماهير الدرزية الرافضة لذلك .

---

١٥ ــ دافار ــ ١٠ ــ ١ ــ ١٩٨٢ .



٤

الدروز في الهضبة يناضلون ضد محاولات تصفية وجودهم القومي .

رغم كل الاجراءات القانونية والادارية والاقتصادية ، الخ .. لم تمنع اهالي القرى الدرزية من النضال والتصدي للاحتلال . لا يفصلون نضالهم ومصيرهم عن نضال الجماهير العربية ، مؤكدين انتماءهم القومي للامة العربية ، ولذلك كانوا يشاركون امتهم كل مستجداتها المفرحة والمحزنة ، ولم تفوتهم فرصة او مناسبة وطنية ـ قومية الا وكانت لهم اليد الطولى في المشاركة بها (وكانوا يحتفلون بذكرى جلاء الاستعمار الفرنسي عن سوريا .. وعبروا عن مشاعرهم القومية بمناسبة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر)(١)من خلال المظاهرات الحاشدة التي سارت في شوارع القرى * . وبالتالي ربطوا مصيرهم بمصير اهالي الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، واعربوا عن احتجاجهم لمحاولة اغتيال رؤساء البلديات في رام الله ونابلس والبيرة « بسام الشكعة ـ كريم خلف ـ ابراهيم الطويل » . ولقد اكد

---

١ ـ شؤون فلسطينية ـ مصدر سبق ذكره ـ ص ٤٥ .

* في ١ ـ ١٠ ـ ١٩٧٠ قامت مسيرة في مجدل شمس على اثر وفاة عبد الناصر وقد ردد المتظاهرون فيها :

عبد الناصر يا بونا   بغيابك   عذبونا
عبد الناصر يا بونا   حررونا   انقذونا



محمود الصفدي (ابو عدنان) الذي زين جدار بيته بصورة « كمال جنبلاط » وصورة الرئيس « جمال عبد الناصر » على صمود الدروز امام الهجمة الشرسة لقلعهم من جذورهم العربية بقولـه : « ان واجب اسرائيل الذي يمكن في اتاحة المجال لي ان اعيش بهويتي السورية في ارضي ، قد تم خرقه .. فعندما كنت طفلا في التاسعة من العمر استشهد جدي وهو يحارب الاتراك . ثم استشهد والدي وهو يقاتل الفرنسيين .. والآن جاء دورنـا ، اذ تريـد اسرائيـل الآن الاستيلاء على ارضنا التي سالت عليها دماؤنا الذكية وهذا امـر مستحيل .. وان الدروز هم عرب . فعندما قام هؤلاء خلال الانتداب الفرنسي على سوريا برفع العلم الدرزي ، قام حسن الاطرش بانزاله ورفع العلم العربي مكانه .»اما جادو فرحات الذي يشغل منصب الممثل الرسمي لاتحاد العمال الاسرائيلي « الهستدروت » في الجولان فقد قال : انا لا اشعر بوجود اي جيش احتلال ، فالجيش هو بمثابة صديق لي [٢] ، ولقد تمحور نضال الدروز حول :

١ ــ المصادرة وهدم البيوت

٢ ــ التضييق الاقتصادي والتعليمي وخاصة ضد الوطنيين .

٣ ــ رفض قانون الجنسية واستبدال الجنسية العربية ــ السورية ، بالجنسية الاسرائيلية . .

٤ ــ ضد الاجراءات القانونية والادارية وكأن الجولان جزء من دولة اسرائيل .

٥ ــ ضد قانون ضم الجولان وسيادة القانون الاسرائيلي هناك .

اما الاساليب والاشكال النضالية التي مارسها الدروز ، فهـي شتى انواع النضال ، ولكن الممارسة النضالية المستمرة منذ ١٩٦٧ ادت الى اساليب نضالية جديدة ومبتكرة ، كفرض الحرم الديني على المتعاملين مع اسرائيل ، وبالتالي العزل الاقتصادي والاجتماعـي .

---

٢ ــ مجلة (المجلة) مصدر سبق ذكره .

والضغط العائلي حيث ان عدداً من الزوجات غادرن منزل الزوجية نظراً الى ان ازواجهن قبلوا الهوية الاسرائيلية . فهذا الاسلوب لم يعرف من قبل .

اما الاساليب التقليدية المتبعة فهي :

١ ـ التعبير عن المشاعر الوطنية ـ القومية ـ في الاعياد والمناسبات الدينية والوطنية .
٢ ـ تنظيم المظاهرات والاضرابات الطلابية والشعبية .
٣ ـ القيام باعمال عسكرية ضد المؤسسات والمستوطنات اليهودية القائمة في هضبة الجولان .
٤ ـ تنسيق العمل النضالي مع جماهير ومؤسسات الضفة الغربية ورؤساء بلدياتها ومع الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) ومع وطنيي فلسطين .
٥ ـ تحويل المناسبات الاجتماعية ـ العائلية الخاصة الى مهرجانات معادية لاسرائيل .
٦ ـ التنديد بالاحتلال بواسطة البيانات والمذكرات والبرقيات المرسلة للمؤسسات الانسانية المحلية والهيئات العربية والعالمية ، والتصريحات الصحفية .

فعلى اثر صدور قرار تنفيذ اعطاء بطاقات الهوية الاسرائيلية ، اعلم خمسة من الزعماء الدروز في الهضبة جميع السكان بعدم طلب بطاقات هوية اسرائيلية ، واعربوا عن انهم لم يسمحوا للدرزي الذي يحصل على الهوية بالدخول الى معابد الصلاة وقد فوجئت جهات في اسرائيل بهذه الخطوة الخطرة من جانب الزعماء الدينيين الدروز [٣] . وفي ٢٨ ـ ٢ ـ ١٩٨١ بعث ١٢ شخصا من رؤساء العائلات الدرزية في الجولان مذكرة الى السكرتير العام للامم المتحدة ـ كورت فالدهايم ـ طالبوه فيها بتشكيل لجنة دولية للنظر

---

٣ ـ هآرتس ـ ٢٢ ـ ١ ـ ١٩٨١ .

في الضغوطات التي تمارسها السلطات الاسرائيلية عليهم ـ ووقع المذكرة ممثلون عن عائلات : ابو صالح ـ الصفدي ـ ابراهيم ـ ابو جبل ـ فرحات ـ شعلان ـ مسعود ـ عماشة ـ سيد احمد ـ القيس ـ كنج [٤] .

وبالفعل وضع الزعماء قرارهم موضع التنفيذ في نبذ ابناء طائفتهم الذين حصلوا او طلبوا الحصول على بطاقات الهوية الاسرائيلية ومن بين أولئك الذين فرضت عليهم المقاطعة الدينية الشيخ محمد فرحات من بقعاتا ، والشيخ محسن ابو صالح [٥] . ولقد اخذت هذه الضغوط بعد فترة تعطي ثمارها ، حيث تخلى بضع عشرات من الدروز التخلي عن هوياتهم الاسرائيلية ، ومن الأساليب التي اتبعها الوطنيون عدم اقامة صلاة الميت على احد المتوفين في قرية بقعاتا . وكان رد فعل السلطات على هذا الامر، ان اصدر وزير الداخلية الاسرائيلي قراراً بتعيين « يهودا رؤبين » مستشارا للشؤون الدرزية في الهضبة [٦] .

وكان يتخلل التوتر بين الوطنيين والعملاء في الهضبة ، بعض المشاحنات الكلامية التي تطورت في بلدة بقعاتا الى اشتباكات عنيفة ، فتدخلت الشرطة للحيلولة دون امتداد رقعة الخلاف والتوتر الى القرى الثلاث الاخرى . وفور اعادة الهدوء صرح « مردخاي تسيبوري » نائب وزير الدفاع ـ ان السلطات لم ولن تمارس اي ضغوط على السكان الدروز في الهضبة ، للحصول على بطاقات الهوية وان لكل مواطن درزي حريته في ذلك [٧] . وفي مطلع عام ١٩٨١ عقد شيوخ عقل الطائفة في الهضبة اجتماعا خاصا لتدارس اوضاع

---

٤ ـ المصدر نفسه ١ ـ ٣ ـ ١٩٨١ .
٥ ـ دافار ـ ٢ ـ ٣ ـ ١٩٨١ .
٦ ـ هآرتس ـ ١٢ ـ ٣ ـ ١٩٨١ .
٧ ـ دافار ٢ ـ ٤ ـ ١٩٨١ .

الطائفة في ظل الاحتلال ، وكيفية مواجهة خطر الهجمة عليهم ، وقد قرروا على اثره مقاطعة كل مواطن لا يرتدع عن مطالبتــه الهوية الاسرائيلية .
ومن بين المتعاملين مع اسرائيل وحصل على الجنسية الآسرائيلية ، سليم ابراهيم ـ مجدل شمس ، الذي كان قد امضى فترات اعتقال في السجون السورية ، بتهمة العمالة والتجسس للعدو الاسرائيلي ، وادين بالاعدام ولكن شفاعة الرئيس المصري حالت دون التنفيذ وافرج عنه وعن شركائه ، علهم يتعظون ، ولكن السلطات الاسرائيلية استغلتهم جيداً ، وقدمت لهم تعويضات مالية« ثمنــا لكرامتهــم » وصلت الى ١٣٠ الف ليرة وقروضا اخرى بقيمة ٤٠ الفاً [٨] . ولقد وقع ٣٠ شخصــاً من الوجهــاء الـدروز على عريضــة بتاريــخ ٣ ـ ٤ ـ ١٩٨١ موجهة الى اهالي الهضبة * ، جاء فيها :
« نحــن ضد الاحتــلال الاسرائيلي ، ولن نوافــق على تغييــر جنسيتنا » . وتؤكد العريضة اكثر من مرة على ان الجولان ارض سورية ـ عربية محتلة ـ والذين حصلوا على بطاقات هوية اسرائيلية تحذرهم بالطرد من الطائفة ، وجاء فيهــا « كل من يتعــاون مع الاحتــلال ، سيطــرد من الشعــب العربــي ، ولن تقــام معــه علاقات » [٩] . وكي يطمئن « مردخــاي تسيبــوري » العمــلاء ، وللحؤول دون تزايد عدد المتراجعين عن الهوية الاسرائيلية اعلن مهددا « ان اجراءات قاسية سوف تتخذ ضد الدروز الذين يخرقون النظام والقانون .. ان صبر الاوساط الامنية قد نفذ ، وذلك بعد ان استنفذت أساليب اللين تجاه الاوساط المتطرفة ، ولــم تعــد هذه الاساليب تجدي نفعا ، ومن الآن فصاعداً سنستعمل سياسة « اليد القوية » ضد المحرضين [١٠] .

---

٨ ـ الاسبوع العربي ـ بيروت ـ ٦ ـ ٤ ـ ١٩٨١ .
* راجع نص الوثيقة في قسم الوثائق نهاية الكتاب .
٩ ـ هآرتس ـ ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٨١ .
١٠ ـ دافار ـ ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٨١ .

وفي اعقاب تصريح « تسيبوري»، اعلن رجال الدين الدروز احتجاجهم على سياسة « القبضة الحديدية » التي اخذت تنتهجها السلطات العسكرية الاسرائيلية ضد المواطنين وصرحوا بقولهم : « ان الحكم العسكري وبعد اعادة الهويات من قبل المواطنين ، بدأ بالتضييق على المعارضين للاحتلال ، وذلك من خلال عدم تجديد تصاريح العمل وعرقلة تسويق انتاج التفاح » [١١] ثم اصدر الزعماء الدينيون مجددا قرارا يقضي بعدم إقامة علاقات او التحدث مع الذين لا زالوا يحملون الجنسية الاسرائيلية ، وعلى مقاطعتهم كليا اجتماعيا واقتصاديا . ولقد طلب هؤلاء من احد المواطنين استرداد ابنته واطفالها من بيتها الزوجي الى بيتها الابوي ، لأن زوجها مصر على الاحتفاظ بالجنسية الاسرائيلية ، واذا لم يقنع ابنته بأن تطلب الطلاق من زوجها ، فسوف يتعرض هو وعائلته للطرد والنفي ، وعلى اثر المقاطعة الاقتصادية ـ التجارية ، فان حملة الهوية الاسرائيلية يضطرون لشراء حاجياتهم التموينية من مستوطنة « كريات شمونة » . وبالتالي فان اولادهم يتعرضون لمضايقات المقاطعة في مدارسهم من قبل زملائهم [١٢] ، ويبلغ عددهم حاليا ما بين ٤٠ او ٥٠ شخصا من اصل ٨٠٠ شخص .

وبعد موافقة الكنيست على قرار ضم الجولان الى اسرائيل ، كان استقبال المواطنين الدروز له استقبالا ثوريا ، فقد توقفت جميع المدارس في القرى الاربع ، وامتنع عدد من المعلمين عن الحضور الى مدارسهم على الرغم من التحذير الذي اعلنه « اهارون زبيدة » ضابط التربية والتعليم في قيادة الحكم العسكري بوجوب دوام جميع المديرين والمعلمين في مدارسهم ، كما ان الحركة التجارية في تلك القرى قد شلت وتوقفت ، والعمال الدروز الذين يعملون خارج قراهم

---

١١ ـ هآرتس ـ ٢ ـ ١١ ـ ١٩٨١ .
١٢ ـ جيروزاليم بوست ـ ١١ ـ ١١ ـ ١٩٨١ .

امتنعوا عن الذهاب الى اعمالهم ، وذلك تضامنا مع القرار الذي اتخذته الفئات المساهمة من دروز الهضبة بالاعلان عن الاضراب الشامل لمدة ٣ ايام احتجاجا على قرار اسرائيل بتصديق القانون الاسرائيلي وتطبيقه على الهضبة [١٣] . والاضراب الشامل جاء ليدحض مزاعم « محسن ابو صالح » ونظيره « محسن عماشه » بأن سكان الهضبة استقبلوا النبأ بفرح وتأييد مطلق ، كما يكذب مزاعم « امل نصر الدين » القائلة ان المعارضة فئة قليلة من اهالي الهضبة .

ولقد وجه القادة الوطنيون مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة باسم دروز الجولان البالغ عددهم ما يقارب ١٨٠٠٠ نسمة ، بتاريخ ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٩٨١ * . تتضمن ممارسات السلطات العسكرية الفاشية ضدهم ، مؤكدين فيها على استمرارهم في النضال حتى التحرير الكامل . وفي ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٨١ عقد ممثلو القرى الوطنية ، اجتماعا في مجدل شمس ، هددوا السلطات باعلانهم الاضراب المفتوح اذا ما حاولت هذه السلطات فرض الجنسية عليهم مجددا . ولم يكن النضال وقفا على الرجال الدروز فحسب ، وانما كان للمرأة الدرزية دورا فاعلا في المسيرة النضالية ، واظهرت المرأة قدرتها وكفاءتها في التصدي للمحاولات الاسرائيلية للنيل من عروبة المواطنين ومن ضمنهم النساء ، ومن كفاحهم لاحقاق حقوقهم القومية والاجتماعية ، ففي ١١ ـ ١ ـ ١٩٨٢ « وزعت عشرات المنشورات المعادية لاسرائيل في قرى الهضبة وقعتها لجنة النساء السوريات العاملات ضد الاحتلال في الجولان ، وتدين هذه المنشورات الدروز المتعاونين مع اسرائيل ، وتعارض فرض القانون الاسرائيلي على الهضبة . فاعطت المرأة الدرزية السورية بالجولان مثالا لنضال المرأة

---

١٣ ـ الصحف العربية الصادرة يوم ١٧ ـ ١٢ ـ ١٩٨١ .

* راجع نص المذكرة في باب الوثائق .

العربية ضد الاحتلال الاسرائيلي . هذا بالاضافــة الى دور المرأة الدرزية ـ الزوجة في ممارسة ضغطها على زوجها والعودة به الى الصف الوطني ـ القومي ، واعادة بطاقة الهوية الاسرائيلية .

وفي الزيارة التي قام بها خمسة من القادة الوطنيين وهم ، الشيخ كمال أسعد كنج ـ الشيخ محمود الصفدي ـ كنج ابو صالح ـ هاني حسين ابو جبر ـ عبد الله حسـين الفقير ـ الى المكتـب الفلسطيني للخدمات الصحفية في القدس ، صرحوا بقولهـم : ان السلطات حاولت منذ بداية الاحتلال قطع اية صلـة بـين سكان الهضبة ووطنهم الام سوريا ، وبدأت باتباع كافة الأساليب للضغط على السكان وفرض الهوية الاسرائيلية عليهم كخطوة اولى على طريق تهويد الهضبة ، وحول موقـف الحكومة السورية بالنسبة للممارسات والاوضاع القاسية التي يعيشها سكان الهضبة ، اشار القادة الى ان الحكومة السورية لا تعطيهم سوى الوعود ، وتطالبهم بالصمـود والمقاومة ، وهم يطالبون الحكومة السورية بتقديـم الدعـم المالي لمساعدتهم على استمرار تصديهم للاحتلال وممارساته ، ولتمكينهم من بناء اقتصاد محلي متين . فالنضال حسب قولهم لا يحتاج الى دعم معنوي ـ نظري وحسب ، بل الى دعم واقعي مادي ملموس ، لأن الدعم الكامل يساعد على زيادة القدرات النضالية واستمرارها لأمد طويل (١٤) .

اما على الصعيد العربي ، فقد وجه المواطنون السوريون الدروز في الجولان المحتل ، نداء الى الدول العربية ناشدوها بالعمل على توحيد كلمة الامة العربية في ظل الظروف العصيبة التي تجتازها ازاء التحديات الاسرائيلية ـ الامبريالية . واشار النداء الى ان سكان الهضبة المتماسكين اجتماعيا وسياسيا تحت اقسى الظروف ، وبدافع من الواجب تجاه الامة العربية ، يستصرخون ضمائر العرب في كل

---

١٤ ـ الشعب ـ ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٨١ .

مكان لتوحيد كلمنهم ونبذ خلافاتهم ، كي لا يكون هناك انقسام بعد اليوم وان يدركوا في الواقع العملي مدى خطورة هذا الانقسام . ودعا المواطنون ، سوريا ـ الأم الىممارسة الضغوط على الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي لفرض حمايتها على السكان الذين يرزحون تحت اشد انواع التنكيل وممارسة التعسف * . وبتاريخ ٢٠ ـ ١ ـ ١٩٨٢ ، تلقى اثنان من الزعماء الدروز الوطنيين في الهضبة ، دعوة من قبل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، للتوجه الى جنيف للمثول امام اللجنة والادلاء بشهادتيهما عن نشاطات اسرائيل ضد دروز الجولان وهما : الشيخ كمال كنج ـ ٧٥ عاما ـ والشيخ محمود الصفدي [١٥] ـ وهما ينتظران موافقة الحكومة الاسرائيلية على طلب السماح لهما بالسفر الى جنيف . وفي الوضع الراهن ان الضباب الكثيف يخيم على الجولان ومستقبل سكانه الدروز . وبتاريخ ٣٠ ـ ١ ـ ١٩٨٢ شهدت قرية مجدل شمس تظاهرات صاخبة ضد قرار ضم الجولان وضد ممارسة العنف اشترك فيها المئات من دروز فلسطين تضامنا مع دروز الهضبة . وقد اكد المتظاهرون في الكلمات التي القيت وسط الحشد الغفير رفضهم القاطع للاحتلال الاسرائيلي ، وان هضبة الجولان ستظل ارض عربية سورية ولو طال امد الاحتلال . ومن الشعارات التي رددها المتظاهرون « الجولان لسوريا » و« ليسقط الاحتلال الاسرائيلي في الجولان » .

واستمرت الضغوطات الوطنية تتصاعد ضد العملاء المتعاونين مع الاحتلال ، مما جعلهم يجتمعون الى وزير المواصلات « مردخاي

---

* في الجلسة المخصصة لبحث قضية ضم الجولان ـ في الامم المتحدة . تمكنت سوريا من الانتصار ، واقرار اكثرية الاعضاء الى جانب ادانة اسرائيل ، وصوت ضد القرار ١٤ دولة وامتنع ٣٢ دولة عن التصويت . وذلك في ٦ ـ ٢ ـ ١٩٨٢ .

١٥ ـ ر.إ.إ. عدد ٢٥٣٧ / ١٩ و٢٠ ـ ١ ـ ١٩٨٢ .

تسيبوري » ليبلغوه ظروف معيشتهم الصعبة والمستحيلة في الجولان لتعاونهم مع اسرائيل ، وعن هذا الوضع قال « محسن ابو صالح » مكذبا نفسه بنفسه فيما قاله سابقا عن وضع الطائفة وتأييدها لقرار ضم الجولان « انني اشعر وابناء اسرتي بالخوف الدائم ، كما نتعرض للرجم بالحجارة بين الحين والآخر ، كما ان اصحاب المتاجر يرفضون بيعنا اية حاجات ولو كانت اساسية ، وسوء الاحوال التي استجدت مؤخرا دفعتني للتفكير بترك الهضبة والانتقال للعيش في اسرائيل » (١٦) . وبعث كمال كنج ومحمود الصفدي ، مذكرة الى اللجنة التابعة للامم المتحدة للتحقيق في اوضاع الاراضي العربية المحتلة ، شرحا فيها انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان العربي ، ونددا بمصادرة الاراضي والاجراءات القمعية ومن ضمنها حظر التجول . وطالبا باحترام وحماية اتفاقية جنيف ، واعربا عن رفضهما لقرار ضم اسرائيل للجولان (١٧) .

---

١٦ ـ القدس ـ ١٦ ـ ١ ـ ١٩٨٢ .

١٧ ـ المصدر نفسه ـ ٢٠ ـ ١ ـ ١٩٨٢ .



٥

ممارسات اسرائيل القمعية ضد دروز الجولان

مع انتهاء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، واسرائيل تنفذ على دروز الهضبة سياسة « اليد القوية » وعلى الأخص ضد الوطنيين منهم ، والهدف من وراء تلك السياسة ، كبح جماح المقاومة الشعبية والنهوض الوطني ، وهي لا تزال في بدء نشوئها قبل استفحالها ، ولهذا وجهت السلطات العسكرية ضربات متتالية ، واعتقال المئات منهم والقيادات الدينية ، للحد من انتشار دعاواهم التحريضية ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وكي تسيء الى سمعة المناضلين (غالبا ما كانت اسرائيل تطلق على شبكات المقاومة عبارة « شبكات التجسس » للتقليل من شأن نشاطها الوطني — بالمنظور الاخلاقي) [١] ولقد بدأت خلايا المقاومة بالعمل اثر سقوط الهضبة مباشرة ، وتخلع السلطات عبارة « التجسس » على كل مواطن يقاوم الاحتلال ، سواء من انتظم في خلايا مسلحة ، ام أولئك الذين يحرضون بالكلمة .. ويصرحون علانية بانتمائهم لوطنهم الأم سوريا ، ويرفضون التعامل مع المؤسسات والمجالس المحلية التي فرضتها سلطات الحكم العسكري عنوة .. وبعد فترة من الزمن تمكنت السلطات من زج

---

١ — شؤون فلسطينية — مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .



احد قادة دروز الجولان المحتل ـ الشيخ محمود الصفدي

الزعماء الوطنيين في قرى الجولان في السجون ؟ وقد تعرض المعتقلون خلال التحقيقات لشتى انواع التعذيب النفسي والجسدي (٢) . والممارسات التي مارستها السلطات ضد الطائفة الدرزية ، مارستها ايضا ضد دروز الهضبة ، وللاهداف نفسها وهي سلخهم عن قوميتهم العربية ، ومن ثم زرع الشقاق بين ابناء الشعب الواحد .

ففي اعقاب المسيرة الشعبية التي قامت في ذكرى جمال عبد الناصر بتاريخ ١/١٠/١٩٧٠ ، في قرية مجدل شمس ، ألقت السلطات العسكرية الاسرائيلية القبض على عدد من السكان منهم : فايز علي الصفدي ، وهايل حسين ابو جبل ، وعصام مهنا الصفدي ، واسعد محمود عبد الولي . ويقول كمال كنج عن القمع الاسرائيلي

٢ ــ غالب ابو مصلح ــ الدروز في ظل الاحتلال ، ص ٨٧ . وشؤون فلسطينية مصدر سبق ذكره ــ ص ٣٩ .

« ان الهضبة تمر الآن بأخطر المراحل في تاريخها ، اذ تقوم السلطات بفرض حصار وتعتيم على ما يجري ، وارغام السكان على القبول بالامر الواقع . ان الامر وصل الى حد تهديد السكان بنسف منازلهم وفرض الاقامات الجبرية عليهم ، في الوقت الذي تطالب فيه السلطات بازاحة رئيس المجلس المحلي في مجدل شمس محمد الصفدي عن منصبه لرفضه الخضوع لرغباتها (٣)». وفي ١٦/٣/١٩٨١ ورغم الحرم الديني الذي فرضه الزعماء الدينيون على المتعاونين مع السلطات ، ارسلت الحاكمية العسكرية احد عملائها في بقعاتا الى « الخلوة » وتحت حماية رجال السلطة حاول هذا العميل دخول الخلوة بالقوة فما كان من الشيوخ الا ان القوا به خارجا . ثم عاودت السلطات استفزاز المشاعر الدينية بعد اسبوع حيث رفض المشايخ مشاركة احد العملاء في تشييع زوجته الى مثواها الأخير ، وحين حاول تحديهم بشكل استفزازي ، تصدوا له ، مما جعل الحاكم العسكري يصدر امرا باعتقال : نايف يوسف شرف ، وهايل يوسف شرف ، واحمد جادو شرف من عين قنيا ، ولكن الأهالي احتجوا على هذا الاجراء وجددوا تأكيدهم بأنهم جزء لا يتجزأ من الوطن الام ـ سوريا .

وبعد استفحال النشاط الوطني ، اقدمت اسرائيل على اعتقال خمسة زعماء دروز من الهضبة ، بحجة انهم يقومون باعمال تحريضية ضد الحكم العسكري وضد الاحتلال والزعماء ، هم: كمال كنج ٧٤ عاما ، كان نائبا في البرلمان السوري ، والشيخ محمود حسين الصفدي ٦٩ عاما ، وعلي حسين ابو جبل ، وحسين الصفدي ، واحمد علي قضماني ، وكان رد فعل الجماهير على اعتقال الزعماء الخمسة الاستنكار الشديد والتظاهر ، وعند صدور الحكم بالسجن لمدة ١٣ شهراعلى القادة تجمهر الآلاف من المواطنين الدروز

---

٣ ـ الشرق الاوسط ـ لندن ـ ٢٧/٢/١٩٨١ .

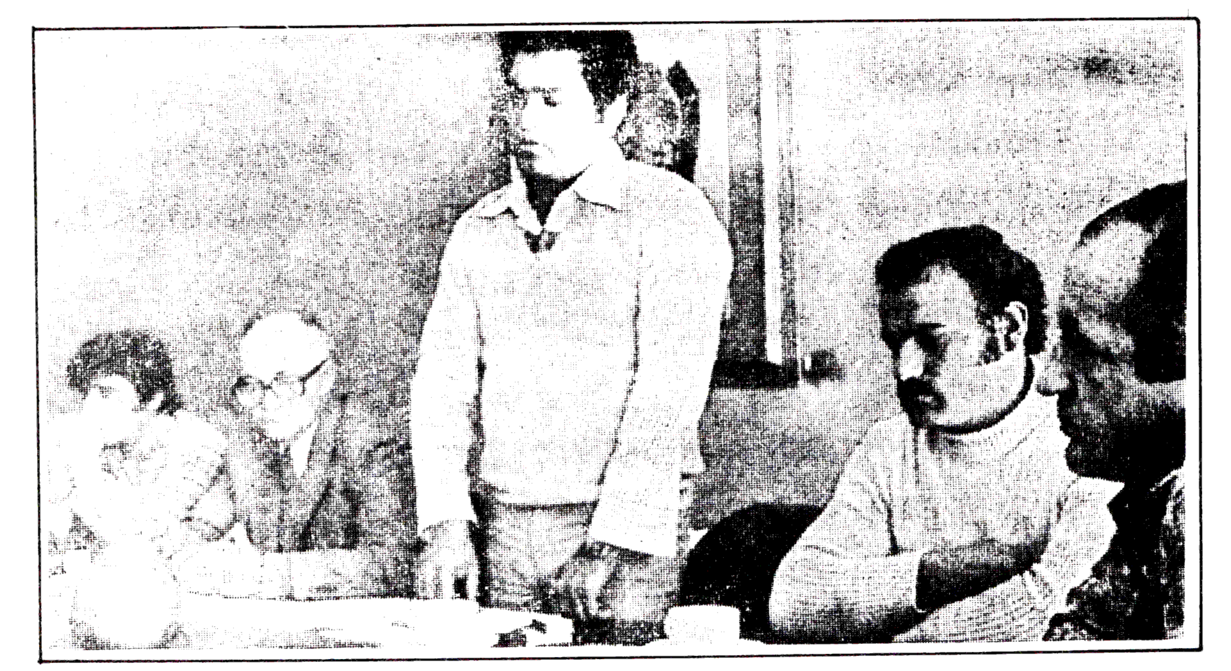
٤ ـ ر . إ . إ عدد ٢٣٥٤/ ٣١/٥ و ٦ ـ ١ ـ ١٩٨١ .

يهتفون ضد اسرائيل ، ويطالبون بالافراج عن المعتقلين فورا . ولكن السلطات العسكرية استمرت في قمعها المواطنين ، حتى ان المؤسسات التعليمية لم تسلم من اجراءاتها التعسفية ، ففي ٥/١١/١٩٨١ اغلقت السلطات المدرسة الثانوية في قرية مسعدة ، لأن الطلاب الثانويين رفضوا ادخال اللغة العبرية في مناهجهم ، كما منعت السلطات الصحفيين من الدخول الى الهضبة كي لا ينقلوا عمليات قمع الطلاب الى الرأي العام الخارجي . ولم تسمح السلطات بفتح المدرسة الا في ٢٤/١١/١٩٨١ اما الاعتقالات والمحاكمات فقد طالت المئات من الطلاب والوطنيين . يوم ١٩/١١/١٩٨١ أصدرت المحكمة حكمها بالسجن لمدة ٤٥ يوما وبغرامة قدرها ٥٠٠٠ شيكل على كل من : نديم ابو شبل ، وحمودي الصفدي ، ثم اصدرت حكما على ٥٠ طالبا بدفع غرامات باهظة ، بعد اتهام الجميع بتهم التحريض والتظاهر في مدارس الهضبة والتي استمرت مدة ١٢ يوما في ايلول ١٩٨١ .

كما حكمت المحكمة على ١٢ شابا درزيا ، بسبب رفضهم الهوية الاسرائيلية ، ومعارضتهم السياسة القمعية التي تمارسها السلطات . وحملة الاعتقالات لا تتوقف ، حيث تظن السلطات الاسرائيلية ان هذه الممارسات تحد من النضال الشعبي ، فعلى اثر اعلان قرار الضم قامت المظاهرات الشعبية احتجاجا على ذلك ، فما كان من القوات العسكرية الا ان شنت حملة اعتقالات في صفوف المتظاهرين واعتقلت ١٠ مواطنين (٥) . وبلغت وحشية اسرائيل ذروتها ، فكانت تهدد المناضلين بدفعهم الى حقول الالغام ما لم يرتدعوا عن الطريق المناوىء للاحتلال ، ونفذت هذا الاجراء على اثنين من المواطنين حيث قتل شاب درزي من الهضبة ـ اثر اصطدامه بلغم مضاد للافراد ، ويدعى « مهنا ابو عواد ـ ٢١ عاما » من بقعاتا ، وهذا

---

٥ ـ النهار ٢٢/١٢/١٩٨١ .



سليمان فخر الدين ــ احد القادة الوطنيين في مجدل شمس ، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في بيت اغرون بالقدس يوم ١٧/٢/١٩٨٢

هو الحادث الثاني من نوعه خلال اسبوعين ، حيث قتل شاب آخر في حادث مماثل في المنطقة ذاتهـا [٦] . ولا تزال حمـلات التفتيش الواسعة مستمرة في بلدة مجدل شمس والتي بدأت منذ فتـرة ، متذرعة بان اثنين من الفدائيين الفلسطينيين قد تسللا عبر الحدود السورية الى هضبة الجولان ، وما هذه الذريعة الا غطاء لارهاب المواطنين في المنطقة ، ورغم وجود عددا من اهالي القرية رهـن الاعتقال ، فان قانون حظر التجول فرض على الأهالي ، وفرضت على اصحاب المتاجر اغلاق محلاتهم قبل غروب الشمس ، والمعلومات المتسربة من الهضبة تشير الى ان تدهورا حادا في العلاقات قد طرأ بين السكان الدروز في الهضبة وبين الزعامة التقليدية للطائفة في اسرائيل ، بسبب الوساطة غير الرسمية التي قام بها الشيخ امين طريف لدى القيادات الوطنية في الجولان ، لاقناعهم بقبـول قرار اسرائيل بتوزيع بطاقات الهوية الاسرائيلية على المواطنين هناك . ولقد بلغ تعنت السلطات الاسرائيلية في اعتدائها على المشاعر القومية ، والدينية الى درجة اقدامها على اعتقال عدد من النساء الدرزيات المناهضات للاحتلال ، ضاربة عرض الحائط الكرامة الدرزية حيث يمثل هذا الاعتداء انتهاكا لكرامة « العرض والشرف والكرامة » ولا يقل هذا الانتهاك من حيث خطورته عن الانتهاك للوطـن . وفي ١٩٨٢/١/٣٠ شهدت بلدة مجدل شمس تظاهرات جديـدة ضد اعمال العنف ، وفي هذه التظاهرات تمت الوحدة القومية والوطنية للشعب العربي الواحد ، حيث شارك فيها المئات من الضفة الغربية والجليل مؤكدين على وحدة الصف والنضال حتى التحرير الكامل من الاحتلال الاسرائيلي . وقامت القوات التي فقدت توازنها لهذا التلاحم الشعبي ، بتفريق التظاهرات بالقوة والعنف ، مستعملـة القنابل المسيلة للدموع والاسلحة الرشاشة ، واعتقلت عددا كبيرا من

---

٦ ـ ر . إ . إ . عدد ٢٥٢٥ / ٤ و١٩٨٢/١/٥ .

المشاركين وخاصة من سكان الضفة الغربية ، بتهمة الاشتراك في تجمع غير قانوني حسب ادعاء السلطات العسكرية ، والجدير بالذكر ان السلطات كانت تلجأ فيما تلجأ اليه من أساليب « الى فرض حصار على الشخصيات الوطنية ، وتمنعهم من مقابلة ممثلي الهيئات الدولية ، ومبعوثي الامم المتحدة ومؤسساتها ، وفي الوقت نفسه ، تعمل على ترتيب لقاءات بين هذه المؤسسات وبين عملائها بالهضبة [٧] » ، ولقد أوجزت الممارسات والاجراءات القمعية ضد المواطنين الدروز في الهضبة بما يلي :

١ ـ الاعتقالات الادارية التعسفية ضد الوطنيين ، قيادة وجماهيرا .

٢ ـ فرض الاقامات الجبرية ، وحظر التجول .

٣ ـ التهديد بدفع المناضلين الى حقول مزروعة بالالغام .

٤ ـ التعذيب في السجون واثناء التحقيق نفسيا وجسديا .

٥ ـ التضييق الاقتصادي والمعيشي ، لضرب الاقتصاد المحلي تمهيدا لالحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي .

٦ ـ قمع المظاهرات بالعنف والقوة .

٧ ـ هدم المنازل والتهديد بمصادرة الاراضي والبيوت .

٨ ـ سد أبواب الرزق والعمل امام الوطنيين واقفال متاجر وحوانيت امثالهم .

وبكلمة فان كل انواع القمع والاضطهاد ، لن تضعف الروح الثورية ، وعزيمة النضال والكفاح ، بل ستكون مشحذا للهمم ، وحافزا للوحدة الوطنية في وجه اسرائيل واطماعها التوسعية .

وبتاريخ ١٩٨٢/٢/١٣ اعتقلت السلطات اربعة من الزعماء الوطنيين وهم : سلمان ابو صالح كنج ، وابنه كنج وكمال كنج ، والشيخ محمود الصفدي ، وفي ٢/١٤ اضرب سكان القرى الدرزية

---

٧ ـ شؤون فلسطينية ـ مصدر سبق ذكره ص ٤٠ .

في الجولان الى ان يتم الافراج عن الزعماء . وقبل ذلك اعلن الدروز قطع علاقاتهم مع المؤسسات الاسرائيلية مهددين باعـلان اضراب مفتوح الى حين الغاء قانون ضم الجولان ، ولن يرسلوا اولادهم الى المدارس ولا مرضاهم الى المستشفيات [٨] .

---

٨ ـ الصحف اللبنانية والعربية : ١٤/٢/٩٨٢

الخاتمة

ان ما جرى في هضبة الجولان إثر اعلان اسرائيل عن قرار ضم الهضبة اليها ، من أحداث هي قريبة الى حد ما من العصيان المدني ، وخاصة الاضراب الشامل والمقاطعة المطلقة للمؤسسات الاسرائيلية بما في ذلك المستشفيات والعيادات الطبية ، ورغم التهديدات الاسرائيلية لدروز الهضبة واعتقال العديد من الزعماء الدينيين والمواطنين ، بالاضافة الى الحصار الاقتصادي ، ومصادرة الشاحنات التي كانت تنقل من الضفة الغربية والجليل المواد الغذائية والطبية لأهالي الهضبة استمر الدروز في مقاومتهم وتصديهم للمخططات التآمرية الاسرائيلية ، وهذا الصمود افقد القادة الاسرائيليين اتزانهم العقلي والنفسي ، وبدأوا يطلقون التهديدات يمينا وشمالا . ففي الجولة التي قام بها وزير الاتصالات « مردخاي تسيبوري » الى المستوطنات اليهودية في الجولان قال (اذا ما استمر سكان المنطقة الدروز في موقفهم ، فان السلطات ستعاملهم بقسوة وشدة ، وستطردهم من ديارهم) وردا على تصريحات « تسيبوري » عقد سليمان فخر الدين ـ من مجدل شمس ، وهو احد منظمي الاضراب الذي بدأ يوم ١٤/٢/١٩٨٢ مؤتمرا صحافيا في القدس قال فيه : « ان تصريحات تسيبوري ارهابية ـ لقد نفذ صبرنا ، الا

اننا سنصمد امام الضغوط ، نحن مواطنون سوريون ــ ونصر على اطلاق سراح الأعيان الأربعة ــ والغاء تطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان ــ كما ان تسيبوري لم يحترم زعماءنا الدينيين عندما قال « انه سيتخذ اجراءات حازمة ضد الذين ينصرفون الى التحريض السياسي تحت ستار ثوبهم الديني » .

ولقد تركت احداث الجولان بصماتها في الضفة الغربية والجليل . حيث هبت الجماهير العربية في كلا المنطقتين لمؤازرة اهالي الجولان في نضالهم ، فاقيمت المهرجانات والمؤتمرات ، وحملات التبرع ، لدعم الجولان في صموده امام الحصار الاقتصادي ، كما اقيمت الروابط التضامنية ومن أهمها (رابطة التضامن مع سكان الجولان) التي تشكلت في مدينة حيفا من القوى الوطنية والتقدمية العربية واليهودية .

ان نضال دروز الجولان ، اعاد للطائفة وجهها الحقيقي ، واصوليتها التاريخية في تصديها للقوى الاستعمارية المختلفة الجنسية ، رغم بعض الثغرات الخطيرة التي حصلت لأسباب كثيرة ، تم عرضها في سياق البحث ، أدت الى ابتعاد قطاعات معينة من دروز فلسطين عن شؤون شعبهم القومية المصيرية .

ولكن ان ما يحصل في الجولان سيترك تأثيرات مختلفة على مجريات الأمور في المنطقة منها الايجابية ومنها السلبية .

فمن المؤثرات الايجابية :

١ ــ دفع الدروز في فلسطين للارتباط اكثر فأكثر ، بجذورهم القومية العربية ، والنضال من أجلها .

٢ ــ فضح زيف الادعاءات الاسرائيلية مجددا ، والتي روجت لها طويلا بتمييز الدروز عن غيرهم من الطوائف العربية في المناطق المحتلة ، لما تقوم به من وحشية ضد دروز الجولان .

٣ ـ تقديم الدليل الجديد عن اطماع اسرائيل التوسعية على حساب الشعب العربي والاستقرار في المنطقة .

اما المؤثرات السلبية فأهمها :

١ ـ في حال نجاح اسرائيل في تمرير مخططها التآمري في ضم الجولان ، سيكون بمثابة دفعة جديدة للمخططات التسووية الاستسلامية في المنطقة ، ودعما لمؤامرة « كمب ديفيد » .

٢ ـ وسيترك هذا النجاح انعكاسات سلبية على الوضع اللبناني داخليا ، ومن المحتمل اقدام اسرائيل على تفجير الساحة اللبنانية جنوبيا وداخليا بهدف (تصفية) المقاومة الفلسطينية عسكريا ولو كانت في حدود ضيقة ومن ثم ضرب الحركة الوطنية اللبنانية من جهة ، واحتلال الجنوب من جهة ثانية .

٣ ـ ويعد ذلك وضع العرب والرأي العام العالمي امام « امر واقع » جديد ، وقف التغييرات المستجدة على منطقة الشرق الاوسط .

وانطلاقا من هذه المعطيات قال قائد الحركة الوطنية اللبنانية ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الاستاذ « وليد جنبلاط » ان لقضية الجولان ابعاد وانعكاسات خطيرة ، ما لم تتضافر جميع الجهود العربية لدرء هذا الخطر ، وتحويله لمصلحة القضية العربية عامة ، والقضية الفلسطينية خاصة ، ولابعاد شبح التفجير عن الساحة اللبنانية .

وانطلاقا من هذه المستجدات والمتغيرات التي طرأت على اوضاع الدروز في الجليل ودالية الكرمل بفلسطين المحتلة ، وبهضبة الجولان يتحتم على كل وطني ومسؤول عربي ان يشارك في تقديم الاقتراحات للاستفادة من الوضع وتحويله في اتجاه المصلحة القومية العربية المصيرية .

❊ ❊ ❊

حيال هذا الغليان الثوري ـ القومي في الجليل ودالية الكرمل

وهضبة الجولان ، يترتب على القوى والمؤسسات الثورية العربية والفلسطينية والدول العربية واجبات جمة ، أهمها وضع استراتيجية واضحة المعالم وسريعة التنفيذ من اجل :

اولا ـ سد الثغرة التي اقامتها اسرائيل بين الدروز وباقي الطوائف العربية في فلسطين المحتلة ، وتقوية هذه الحلقة الضعيفة التي نفذت منها المخططات التآمرية ، ومدها بمقومات القوة .

ثانيا ـ دعم « لجنة المبادرة الدرزية » لتقوى على الاستمرار في قيادة النضال العربي الدرزي المطلبي والقومي ، ورفدها بما يدعم صمودها في وجه المؤامرات الاسرائيلية ، ومن اجل تحجيم وتقزيم دور القيادات الدرزية التقليدية والجديدة .

ثالثا ـ اقامة الجسور بين الثورة الفلسطينية والقيادة الدرزية الوطنية ، ومساعدتها بالخبرات النضالية ، لترتقي بنضالها من النضال السياسي الى النضال العسكري ، وربطه بالنضال الوطني العام للشعب الفلسطيني .

ان التقصير حاصل حيال العرب الدروز ، وخاصة من قبل الثورة الفلسطينية ، وفي الظروف الراهنة الوقت سانح لتخطي هذا التقصير ، وانتهاج خطة عمل جديدة تعوض عما مضى ، بحيث ان وضع الدروز في فلسطين في حال ايجاد الدعم والمساندة للانفجار العنفي ضد الكيان الاسرائيلي .

ولا بد هنا من ان نشير الى بعض الاقتراحات حول وسائل الدعم المطلوب اتخاذها والمباشرة في تنفيذها :

١ ـ ان ابواب الوظائف الحكومية والادارية مقفلة في وجه المثقفين الوطنيين ما لم يمروا للوصول اليها عبر قناة الزعامة التقليدية العميلة ، مع ما يترتب على ذلك من شروط تكبل حريتهم وتهددهم بلقمة العيش في حال خروجهم عن ارادة هذه الزعامة . وهنا

تأتي اهمية الدعم المادي لهؤلاء وانقاذهم من إسار التسلط السلطوي والزعامة ، وبالتالي يحفزهم للوقوف بجانب ثورتهم وشعبهم .

٢ ـ تقديم الدعم للمجندين المسرحين ، للحؤول دون التجائهم للانخراط في حرس الحدود ، وسجانين في السجون الاسرائيلية حيث تستغلهم اسرائيل في ضرب ابناء شعبهم ، فالدعم في مثل هذا الوضع يقوي من عزيمة رافضي التجنيد الاجباري ، ويساعد على تزايد هذه الظاهرة ، بازالة شبح الجوع عن عيال هؤلاء في حال اعتقالهم .

٣ ـ دعم المجالس المحلية العربية ـ الدرزية اسوة بالبلديات والمجالس العربية في الضفة والقطاع لتقوم بالاعمال التطويرية ـ الانشائية ، ولتتحرر من الضغوطات الاقتصادية التي تمارسها اسرائيل ضدها .

٤ ـ دعم المؤسسات التربوية الوطنية وتطويرها ، كي تقوى على مجابهة عمليات الطمس الثقافي ، بخلق ثقافة ممسوخة في الوسط الدرزي بهدف الايقاع بالشباب في العدمية الثقافية القومية ، ورميهم في أتون الضياع الفكري والثقافي .

هذا على صعيد الدروز العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، اما بالنسبة للعرب الدروز في هضبة الجولان السورية المحتلة ، ففي غياب الدعم العربي المادي لهم ، يتحتم على الثورة الفلسطينية والحركات الوطنية اللبنانية والعربية الحضور الدائم لملء هذا الفراغ والغياب . فالوضع في الجولان كما توضح لنا مما سبق لا يحتاج للتثوير بقدر ما يحتاج لتنظيم القدرات والجماهير ، كي لا يبقى النضال انفلاشي بعيدا عن التأطير والتنظيم وخطة عمل (برنامج سياسي) تحدد مهمات العمل النضالي على شتى الصعد . هذا بالاضافة الى تقديم المساعدات

والدعم اللازمة ، للحؤول دون قيام اسرائيل باستنزاف النضال هناك تمهيدا لاحتواء الجماهير المناضلة ، وعلى الدعم ان يكون وفق النقاط التالية :

١ ـ تقديم المساعدات المادية ـ العينية ، بحيث ان المقومات الذاتية في الهضبة لا تسمح بالبقاء النضالي طويلا .

٢ ـ تقديم المساعدات لذوي المناضلين الذين يتعرضون للمطاردة والاعتقال ، ومن ثم لتطوير أساليب واشكال النضال .

٣ ـ تقديم الدعم اللازم للاقتصاد العربي في الجولان من اجل تطويره ، وحمايتهم من مخاطر الحرب والحصار الاقتصاديين التي تشنهما اسرائيل ضد الجولان تمهيدا لالحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي . وبهذا الدعم يتحرر اقتصاد الهضبة من إسار التبعية ومخاطر الالحاق .

٤ ـ دعم المؤسسات والهيئات الوطنية في سبيل التطوير الثقافي والانشائي ، لالغاء دور اسرائيل الهادف الى ابقاء التخلف مسيطرا على أهالي المنطقة .

ولكن رغم هذه الاقتراحات ، فلا انكر ، ما يتخلل تنفيذها من عقبات وصعوبات جمة ، وانما بالعمل المخطط له ، وبالارادة المثابرة على الانتصار ، سيعطي العمل ثماره ان عاجلا ام آجلا .

وبكلمة أخيرة علينا ان نسد جميع الثغرات التي بامكان اسرائيل ان تنفذ منها لضرب وحدة الشعب العربي الفلسطيني بعضه مع البعض الآخر ، تمهيدا لضربه وضرب ثورته . فالتعلم من الاخطاء جدلية التطور وتحقيقا للنصر .

الملحق الأول

١٩٤٨

نص المقال الذي كتبه احد قادة لجنة المبادرة الدرزيـــة حول تأسيس اللجنة وسياسة اسرائيل وعملائها تجاه ابناء الطائفة العربية الدرزية ، وقد نشرت المقال جريدة الاتحاد بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٣ ، وهو عاصم الخطيب .

ـ ١ ـ

تأسست لجنة (المبادرة الدرزية) المستقلة في اوائل عام ١٩٧٢ وقد اصدرت بيانها الأول في ايار من نفس السنة .

ولكن كانت العناصر الحرة والمناضلة الشريفة موجودة قبل قيام اللجنة بسنوات . وقد كانت تعمل من جميع قرانا بشكل فردي . وقد اتحدت غالبية القوى التقدمية لتتمثل باسم لجنة المبادرة الدرزية ، لتعمل عمل الرجل الواحـد ، « في الصـف الواحـد » والهـدف الواحد ...

ـ ٢ ـ

... ان خروج لجنة المبادرة الدرزية الى حيز الوجود ـ واتحاد

القوى التقدمية الثورية تحت هذا الاسم ، اقلق السلطات بشكل يريح اللجنة جدا ، لأنه لأول مرة تتحد عناصر الشباب الثوري مع رجال الدين الاحرار وعلى رأسهم الشيخ فرهود فرهود امام دروز الرامة .

وهذا الاتحاد نسف اسطورة الأقاويل التي تتبجح بها السلطات وأعوانها على ان الدروز كالبقرة الحلوب . وادركت السلطات خطأ السياسة القائمة على أساس المشيخة والزعامة و « فرق تسد » وغير ذلك ، وبدأت تتنبه للوجه الآخر في الطائفة .. الوجـه الحـر .. الحقيقي .. الواقعي .

ومع ظهور البيان الأول للجنة المبادرة ، بدأت عناصر اليمـين المشبوهة والعميلة في طائفتنا بالتحريض علنيا ، وفتحت صحـف البلاط صفحاتها للدس على اللجنة ، واتهمتنـا بالشيوعيـة تارة ، وبالتطرف القومي تارة اخرى ، وكانت هناك محاولات دنيئة وقذرة لبلبلتنا وتفسيخنا ، ولكننا كنا قد اتخذنا قرارا منذ اجتماعنا الأول وهو : الكلاب تنبح والقافلة تسير .

واعتقدت السلطات ان لجنة المبادرة الدرزية غيمة صيف عابرة .. لا بد لها من الاضمحلال يوما . ولكن سرعان ما تأكد لها ان كل حساباتها خاطئة .. وأن اللجنة انبثقت من صميم الطائفة ومـن ضميرها الحي ، وهي تأخذ (اي اللجنة) مسارها الطبيعـي .. التاريخي .. الواقعي .. الحقيقي .

ـ ٣ ـ

ان الهدف الأول لسياسة السلطات الاسرائيلية .. وهـو سلـخ الدروز عن أمتهم العربية .. وفصلهم عن تراثهم العربي الأصيل وجعلهم (قومية) خاصة وتنفيذ هذا البرنامج الجهنمي بدا على النحو التالي :

١ ـ تجنيد الشباب الدرزي في جيش الدفاع الاسرائيلي .

٢ ـ تمييز الدروز عن باقي اخوانهم العرب .. وابراز كلمة (الدروز والعرب) في كل مناسبة صغيرة كانت ام كبيرة .

٣ ـ ادعاء تسهيل بعض المعاملات للشباب الدروز في الدوائر الرسمية وحتى غير الرسمية وعملية « التسهيل » تجري حسب مخطط سياسي مدروس لدرجة تعمي بعض قصيري النظر من شبابنا .

٤ ـ الاعتداء السافر على المقدسات الدينية « فالغاء » عيد الفطر المبارك الذي يقدسه الدروز وعدم الاعتراف به رسميا .. هو عملية خطيرة على المدى البعيد .. ومع ذلك فالمحاولة فاشلة لقتل روح العيد عند الدروز .

٥ ـ « اختراع » ما يسمى بعيد النبي شعيب .. والواقع التاريخي يؤكد بأن هذه المناسبة هي زيارة دينية بحتة و « ليست » (عيدا) ونحن نعرف طقوسنا الدينية اكثر من المسؤولين في الحكومة .. واكثر من المتعاونين مع الحكومة .. والضاربين بعرض الحائط شرف الطائفة الديني .

٦ ـ بث روح العداء لباقي الطوائف الدينية بين الشباب الدروز ، وخصوصا المجندين منهم .

٧ ـ محاولة زرع الفكرة الصهيونية عند الدروز ، كما وان هناك محاولات كثيرة لفصل الدروز عن العرب ، وهذه المحاولات لا يمكن حصرها .. وكل امر سنأتي على ذكره في حينه .

ومن مخططات السياسة الاسرائيلية ان يظل المواطن الدرزي مربوطا اقتصاديا بموارد ومصادر حكومية .. في جميع مرافق حياته الاجتماعية ، فالشاب الدرزي يخرج من الخدمة العسكرية بعد ثلاث سنوات مضنية ليجد امامه الاحتمالات (المبرمجة) التالية .

١ ـ توجيه الجندي المسرح الى حرس الحدود .
٢ ـ توجيهه الى سلك البوليس المدني .
٣ ـ توجيهه الى بوليس السجن (سجانين) .
٤ ـ العرض عليه متابعة الخدمة العسكرية في الجيش براتب كبير وشروط حسنة .
٥ ـ التوجيه الى الحراسة الليلية في جميع انحاء البلاد .
٦ ـ العمل الأسود .
٧ ـ توجيهات ومعاملات خصوصية جدا .

ومن هنا نستنتج ، بل ويتضح لنا ان السياسة المبرمجة والمدروسة للسلطات الاسرائيلية هي خنق وكبت مشاعر المواطن الدرزي ، وربطه اقتصاديا بمواردها ومصادرها المعيشية ، وذلك لكي يظل هذا المواطن دائرا في فلك سياسة الحكومة .. وحتى تضمنه في أي وقت تحتاج اليه .

في مقابل هذه (الخدمات الاجبارية) التي يقدمها الدروز للحكومة .. فان نفس سياسة الحكومة تقدم للدروز هذه (الخدمات) :
١ ـ مصادرة الأراضي .
٢ ـ الاهمال المزعج في المدارس وعدم تطبيق قانون التعليم الالزامي على أصوله .
٣ ـ عدم توسيع مناطق البناء .
٤ ـ عدم الاهتمام بالمحصولات الزراعية مثل الدخان والزيتون والعنب .
٥ ـ استغلال الخلافات العائلية والعمل على زيادتها وتوطيدها والتشبث بأشباه الزعامة التقليدية .
٦ ـ عدم اعطاء القروض الملائمة والهبات المستحقة لقرانا .
٧ ـ فرض الاقامات الجبرية على الشباب الحر والمناضل في طائفتنا (وفي سائر الطوائف ايضا) .

وبالاضافة الى امور اخرى لا يمكن حصرها هنـا ، فكل هذه المتناقضات في السياسة جعلت المواطن الدرزي العادي ، يشعـر بالمهانة التي لحقت به ، والرد الطبيعي على ذلك هو مقاومتها .

وهذا ما حدا بعشرات الدروز من قرى : يركا ــ ابو سنان ــ جولس ــ البقيعة ــ بيت جن ــ الرامة ــ المغـار ــ وغيرهـا ان يرفضوا الخدمة العسكرية الاجبارية .. وقد اصبحت حياتهم جحيما لا يطاق لملاحقة البوليس لهم وزجهم في غياهب السجون .

في غمرة هذه الأحداث .. برزت لجنة المبادرة الدرزية ، واخذت على عاتقها وضع الطائفة الدرزية في مكانها الطبيعي والتاريخي .

واللجنة تعرف ان الطريق التـي اختارتهـا مليئـة بالاشـواك والسدود ..

وهناك مؤامرات دنيئة تحاك ضد مؤسسيها ، ومع هذا فان عدد المؤيدين يزداد بشكل يجعلنا نؤمن بان المستقبل لنا .. لأن الحق معنا ..

واللجنة تؤكد للمعارضين والمؤيدين على السواء انها لا تنفك سائرة في واجبها مهما كلف ذلك من تضحيات . وأؤكد للجميع ان اللجنة التي تطالب بحقوق ابناء الطائفة الدرزية .. تطالب ايضا بحقوق ابناء الشعب العربي في هذه البلاد والتي هي جزء لا يتجزأ منه . وكل محاولة لفصلنا عنه ستشدنا اليه اكثر وتربطنا به في المصير الواحد .

... اما ما يسمى بالزعامة الدرزية التقليدية ، فهي في الواقع ، كما اثبتت الحوادث ، لا تعبر حتى عن نفسها .. بل هي صورة عكسية وآلة متحركة في يد السلطات .. « ناموا ينامون » و « قوموا يقومون » . « اخرسوا فيخرسون » .

ان لجنة المبادرة الدرزية لا تدعي بأنها تمثل كل الطائفة الدرزية برغم مئات التواقيع التي حصلت عليها .. الا اننا نؤكد للجماهير بأن اشباه الزعامة المفروضة على الطائفة ، لا تمثل الطائفة ، وليس هناك

قيادة شريفة وحكيمة للطائفة ، ما دامت تتمشى هذه (الزعامة) مع المصالح الشخصية والمصالح الحكومية التي هي في الواقــع وفي الحقيقة ليست في مصلحة طائفتنا . ومن هنا تؤمن اللجنة انها هي الممثل الحقيقي للطائفة ، والناطق الرسمي الوحيد لها في اسرائيل . واما ما يصرح او ينطق به بعض الخونة في الطائفة فهم المسؤولون عن ذلك .. والطائفة منهم براء ..

بيان

أصدر شبان من المغار ـ الرامة ـ البقيعة ـ دالية الكرمل ـ شفاعمرو ـ بيانــا حول محاكمتهــم في محكمــة طبريــا بتاريــخ ١٠/٢/١٩٧٥ هذا بعض ما جاء فيه :

« ان هذه المحاكمات تفضح سياسة الاستعلاء القومــي التــي تمارسها السلطة ضد (الدروز) وتفضح شعــارات الديمقراطيــة المزيفة ، واخوة الدم .. الخ .

ومن هنا فنحن ندعوكم الى التضامن معنــا برفــع اصواتــكم احتجاجا على السلوك السلطوي الفظ والمطالبة بوقف محاكمات طبريا فورا ، والغاء جميع مظاهر الاضطهاد والظلم والتمييز القومي التي تعاني منها طائفتنا مع باقي ابناء شعبنا العربي » .

التواقيع :

١ ـ عاطف دعش

٢ ـ نسيب سعد

٣ ـ غالب غانم

٤ ـ كامل خير

٥ ـ عزام ابو رزق

٦ ـ عاصم ابو رزق

٧ ـ رايق دعش

٨ ــ قفطان عزام
٠٩ ــ رمزي عيتمي
١٠ ــ جمال خير
١١ ــ عفيف ستاوي

استمزج التلفزيون الاسرائيلي آراء القيادات الدرزية المتعاملة مع السلطات حول اقتراح عضوي الكنيست « امل نصر الديـن » و « شفيق الاسعد » بتعديل قانون تعيين القضاة الدروز وزيادة افراد اللجنة المسؤولة عن التعيين . وحول الصفقة التي عقدها « نصر الدين » و« طريف » و« الاسعد » بترشيح اقرباءهم لمنصب قضاة مذهب .

١ ــ الشيخ امين طريف : « في الحقيقة انني اكره الظهور في التلفزيون .. لكن قال المثل ، الضرورة تبيح المحظورات . لذلك .. يجب علينا ان نتكلم كلمة الحق . مر على صداقة الطائفة مع اسرائيل ما يزيد على ٣٠ سنة ، ولا يوجد شيء يمس بها ، ولكن عندما عدل القانون من ٨ اعضاء الى ٩ من الطائفة ، قامت ثورة بسبب التغيير في أمور الدين وقد قمنا مؤخرا بتوجيه الشكر الى اعضاء الكنيست الذين اعلنوا عن استعدادهم بالمطالبة والعمل على تغيير القانون وتعديله » .

ان « محكمة الاستئناف الدرزية لهذا اليوم لا تعمل لأنه ما دام الحق مفقودا ، والقانون غير معدل فليس بامكاننا تصريف امــور المحكمة » .

٢ ــ عضو الكنيست شفيق الأسعد : « لم يكن لدينا أي هدف شخصي عندما طرحنا تعديل لجنة تعيين القضاة من ٨ الى ٩ بل على العكس ، فاننا وبعدما فشل المشايخ في انتخاب اعضاء اللجنة من المحاكم ، قمنا انا وزميلي « نصر الدين » بمشروع يقضي بتعديل القانون في محاولة لحل المشكلة . ولكن كما هو معروف فان الشيخ

امين طريف ثار وعارض التعديل لأسباب يقول انها دينية . كما قام بجمع مشايخ الطائفة الدرزية الذين اعلنوا معارضتهم ايضا للتعديل المذكور » .

« افضل عدم الدخول في تفاصيل الاتفاق ولكن الهدف الرئيسي منه مع الشيخ امين ، هو تنقية الجو بين ابناء الطائفة ، ومن ثم الحفاظ على وحدة الصف ، وحل مشكلة تعيين القضاة ، واحب ان أضيف انه يجب ان يكون معروفا وبديهيا وجود اتفاق مفصل بين أعضاء اللجنة سواء في لجنة التعيين او غيرها » .

« ولكن بكل صراحة اقول ان هناك اتفاق كامل بيننا وبين الشيخ طريف على التعيينات وقد أتفق بشكل مبدئي على ان يكون التمثيل لثلاثة مناطق هي الجليل ، والكرمل ، والساحل ، لكن المجال مفتوحا امام كل ابناء الطائفة الذين يرون في انفسهم الكفاءة للتقدم للمنصب » .

٣ ـ عضو الكنيست أمل نصر الدين : « ليست هناك قضية شخصية ضد الشيخ امين ، ولا ضد أي من المشايخ الآخرين ، وقد جاء اقتراحنا القاضي بالتعديل قانونيا ، ولم يكن هناك اية مشكلة تمس بالحق والعدل ، كما قيل ، ولكن كانت هناك ثورة قام بها بعض الناس من أجل غايات شخصية ما زالت ترافقهم في حياتهم منذ ٣٠ سنة ، واليوم بعد التعديل فقد قمت باجراء اتصالات مع رئيس الطائفة ، الشيخ امين ، ومع زميلي « الاسعد » وقد تم الاتفاق على ايجاد حل يرضي الجميع » .

« فحسب معرفتي في الطائفة الدرزية ، فان هذه هي المرة الثالثة او الرابعة ، التي ينتخب فيها الأقارب ، ودائما يقال ان هناك صفقة ، فمرة قالوا انها بين الشيخ صالح وبين الشيخ جبر معدي ، ومرة قالوا انها بين الشيخ امين . ومن جهتي فانا اقول بأن هذه كلها اشاعات » .

« لا يوجد بتاتا اية صفقة بيننا وبين الشيخ امين ، او بيننا وبين المشايخ الآخرين ولكن جل ما في الأمر ان هناك احاديث فقط » .

« ان عائلة نصر الدين قدموا سنة ٦١ ــ ١٩٦٢ لذا فانه ليس غريبا ان يرشحوا انفسهم » .

٤ ــ الدكتور حمد صعب : « الحقيقة ان السلطات المحلية ابدت رأيها بالأسف الشديد على الوضع الذي وصلت اليه الطائفة الدرزية بسبب حالة المحاكم الدرزية ، في الوقت الحاضر ، وذلك بعد اجتماع لكل السلطات المحلية الدرزية اتخذ قرار يقول بانه من واجب رؤساء السلطات المحلية التدخل ولو ان القضايا ليست سياسية محضة ، فقد تم اخذ قرار بأغلبية الأصوات ويقضي بأنه من واجبنا ان نوصل رأينا الى معالي وزير الأديان حول تجميد حال المحكمة الدرزية بعد ان تم ترفيع عضوين من المحكمة البدائية الى محكمة الاستئناف ، اي ان محكمة الاستئناف قادرة على تجميد الحالة الحاضرة على ما هي عليه ، وذلك بعدم ادخال قضاة جدد ، وذلك بسبب وجود اتفاق سري بين المختصين حتى يتجنبوا اقاربهم من بين المرشحين .. ونحن لا نرضى بأي شيء من هذا النوع » .

٥ ــ الشيخ جبر داهش معدي : « هذه الأمور لم تعد تعجبني لانها تطورت من قضايا تخص الطائفة الى صفقة تجارية .

ان تفاصيل هذه الصفقة مثلا ان كل واحد « زلته » فأمل نصر الدين يريد قريبه الشيخ علي صالح وشفيق الأسعد يريد « زلته » الخ ..

٦ ــ الشيخ مرزوق معدي : « انا شخصيا اقول لو ان النائب الذي تقدم بمشروع القانون تريث ورجع بذاكرته ووعيه ، لما كان تقدم مرة اخرى لتعديل القانون ، لاعادته كما كان من اجل ان يكون ابن عمه راضيا على ذلك » .

٧ ـ عضو الكنيست زيدان عطشه : « بالنسبة للصفقة بين عضوي الكنيست والشيخ امين طريف لتعيين اقاربهم سمعت بها ، وانا آمل ان تكون خاطئة لأن الطائفة الدرزية توحدت في جميع صفوفها ، وأفرادها ، وشيوخها ، مع الشيخ امين طريف في موقفه بما في ذلك انا ، لعدم تدخل اي عناصر سياسية في الموضوع ، او اي استغلال لمواقف او مراكز لأي شخص » .

٨ ـ زكي كمال « مدير المحاكم الدرزية » : « مما لا شك فيه ، ان المحاكم الدينية الدرزية ، تعيش الآن أزمة معينة ، ولا يمكن لأي انسان ان يتجاهلها ، وهذه الأزمة تتلخص بعدم مزاولة محكمة الاستئناف الدينية الدرزية اعمالها ، منذ خروج فضيلة القــاضي المتقاعد الشيخ احمد خير ، سنة ١٩٧٨ . ولكن بالنسبة للمحكمة الدينية الدرزية الابتدائية ، فما زال العمل يسير على ما يرام » .

« انا اتصور بان المحاكم الدينية الدرزية يجب ان تكون محاكم مستقلة بكل معنى الكلمة ، وهذا يعني بان تعيين أو رفع نسبة القضاة يجب ان يكون وفقا لمصالح ومتطلبات الطائفة الدرزية . فالسؤال ، اذا كانت متطلبات الطائفة حقا تستوجب اليوم ٤ او ٥ قضاة في المحكمة البدائية ، فهذا يعود الى لجنة التعيينات ويعود الى الرأي العام » .

٩ ـ سلمان فلاح : « تعيين ٣ قضاة في تاريخ واحد ، هو شيء منطقي ، اذا كنا نريد ان لا نبقي الوضع كما هو عليه اليوم ، أي تأليف المحكمة في وقت واحد » .

١٠ ـ المحامي خليل كيوف : « القانون في المحاكم الدينيــة الدرزية ، والذي نص عام ١٩٦٢ ، يعطيني كل الامكانيات والفرص لكي اكون مرشحا لوظيفة قاضي في المحكمة الدينية الدرزية . والمادة التاسعة من القانون نفسه تنص على ٣ شروط ، يجب ان تتوفر في المرشح لمنصب قاضي في المحكمة الدينية الدرزية ، وهي : إلمامــه

بمبادىء وشؤون المذهب الدرزي ، وتكون طريقة حياته واسلـوب عمله اليومي منطبقة على ما هو مطلوب حسب المذهب الدرزي ، ويجب ان يكون قد أتم الثلاثين من عمره ، سواء أكان متزوجا ام اعزباً ، وانا أرى ان الشروط التي نص عليها القانون متوفرة لدي » .

تموز (يوليو) ١٩٨٠

مقررات المؤتمر الثاني للجنة المبادرة الدرزية الذي اقيم في قرية يركا ـ في ٢٩/١١/١٩٨٠*، حيث كان قد عقد مؤتمرها الأول في شفاعمرو يوم ٩/٩/١٩٧٨ .

١ ـ تصعيد المطالبة بالغاء قانون التجنيد الاجبـاري التعسفـي والمطالبة باطلاق سراح المعتقلين من رافضي الخدمة .

٢ ـ الاحتجاج على استمرار سياسة مصادرة الأراضي واقامة المناظر الاستفزازية .

٣ ـ المطالبة بالمساواة ودعوة رؤساء المجالس المحلية في القـرى الدرزية الى تعزيز الكفاح والمطالبة بالحقوق ، ورص الصفوف مع سائر السلطات العربية في اطار اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية .

٤ ـ رفض سياسة التجهيل ومؤامرات التشويه النفسي والخلقـي والتاريخي تحت ستار ما يسمى التراث الدرزي المفروض بقوة السلطة وأعوانها . والمطالبة بسـد النقص الرهيـب في بنـاء المدارس الابتدائية والثانوية والصناعيـة والزراعيـة ومدهـا بالمختبرات وسائر وسائل التعليم والايضاح .

---

* الاتحاد ـ ٢ ـ ١٢ ـ ١٩٨٠

٥ ـ التضامن الاخوي العميق والدائم مع الاخوة الصامدين على هضبة الجولان السورية المحتلة .

٦ ـ مواصلة التصدي لسياسة التفرقة الطائفية التي يمارسها حكام اسرائيل ضد شعبنا ودعوة جماهير الطائفة الى المشاركة الفعالة في مؤتمر الجماهير العربية بمشاركة قوى السلام والديمقراطية اليهودية .

٧ ـ الاستمرار في المطالبة بعدم التدخل في شؤون طائفتنا الدينية والتنظيمية ، والاصرار على المطالبة بالاعتراف رسميا بعيد الفطر السعيد ، عيدا دينيا وتاريخيا وتقليديا ، لأبناء الطائفة العربية الدرزية في البلاد .

٨ ـ العمل على تعزيز لجنة المبادرة الدرزية ، وتوسيع صفوفها ودعم مسيرتها المباركة لما فيه خير هذه الطائفة ، ومصلحتها الحقيقية وكرامتها واصالتها .

الملحق الثاني
١٩٦٧

بيان رقم ــ ١ ــ

المذكرة التي وقعتها ٣٠ شخصية وطنية من زعماء الدروز في هضبة الجولان ، ضد فرض الهوية الاسرائيلية على المواطنين الدروز في الهضبة .. وموجهة للرأي العام العالمي والاسرائيلي .

وفيما يلي نص المذكرة كما نشرتها صحيفة (الاتحاد) بتاريخ ٣/٤/١٩٨١ .

بيان للرأي العام العالمي والاسرائيلي

منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ونحن ، أهالي وسكان هضبة الجولان ، السورية المحتلة ، نعيش ظروف الاحتلال العنصري ، ونلقى على يد السلطات الاسرائيلية المحتلة صنوفا وألوانا

من الاضطهاد والتعسف تجعل ويلات الاحتلال مضاعفة ، واذ نسلط الضوء على الظلم الواقع علينا إليوم ، من خلال هذا البيان ، فنحن نناشد في الوقت نفسه كل الذين يهمهم ان تصان كرامة وحقوق الانسان ، والتي هي بالتالي قضيتهم ،لأن القضيةالانسانية لا تتجزأ والشرفاء والديمقراطيون الحقيقيون في كل الأمم ، والشعوب تجمعهم في نهاية المطاف ، وحدة الآمال والمصير المشترك .

واننا اذ نجد اليوم انه بات لزاما علينا ان نرفع اصواتنا بالشكوى والتذمر اكثر من اي وقت مضى ، فذلك لأن الهجمة التي تشنها الآن سلطات الاحتلال الاسرائيلي على مواطنينا لم تعد تقف عند حد المعاملة الفاشية المراوغة للاحتلال ، والتي يتوقعها كل البشر ، الذين يتعرضون لها ، بل تعدت الحدود المألوفة الى أبعد من ذلك بكثير ، فقد اصبحنا مهددين بفقدان جنسيتنا الوطنية .

والسلطة الاسرائيلية المحتلة تضع كل ثقلها بالميزان ، لاجل سلبنا جنسيتنا العربية السورية ، ودمجنا بالكيان الصهيوني ، وذلك لاسباب لم تعد خافية على احد ، الا وهي خلق الشكوك والريبة بنا ، وعزلنا عن اخوتنا وأبناء امتنا العربية ، ودق أسفين بيننا وبينهم والاصطياد في الماء العكر .

لهذا راحت تروج من خلال وسائل اعلامها الاكذوبة التي اصبحت مشهورة وهي ان اكثرية سكان الجولان تطالب بضم الهضبة لاسرائيل ، ونشروا اكثر من مرة ان رئيس المجلس المحلي لقرية مسعدة ، يطالب مع غيره من العملاء ، بتطبيق القانون الاسرائيلي في الهضبة وضمها الى اسرائيل ، مع ان هذه السلطة تعلم علم اليقين ، انه وشلته عملاء لها ، وتم تعيينه على اساس انه قبل التعاون مع السلطة المحتلة ، لأقصى الحدود ، وبقرار صادر عن الحاكمية العسكرية رغما عن ارادة السكان ، ومثله يوجد في كل شعب ، لكن امثاله العملاء ، لم يكونوا في أي زمان ومكان المعبرين

عن حقيقة الموقف الجماهيري ، ولا عن اصالة الشعب وحسه ونواياه .

واستمرت هذه السلطة في تجنيها على كرامتنا ، محاولة وأد الحقيقة وطمسها ، ولكن الحقيقة هي دائما كالشمس لا يمكن لأحد ان يمنع شروقها ، وقد هب كافة المواطنين في المرتفعات السورية المحتلة ، ضد الهجمة الشرسة التي تشنها السلطة المحتلة على شخصيتنا الوطنية .

واستعمالها الوعيد والتهديد والضغوط المادية والمعنوية والنفسية لتنفيذ رغبتها ، وشارك في هذه الهبة الشعبية الهادرة ، وفي مقاومة هذه السياسة الجائرة كل ابناء المجتمع ، ولم يتقاعس الا حفنة من العملاء التي وقف منها جميع المواطنين الموقف الذي تستحقه ، فقد تعاهد الجميع عهدا لا رجعة عنه وهو : ان كل من يثبت عليه التجنس بالجنسية الاسرائيلية يقاطع ويحرم التعامل معه ، او مشاركته افراحه واحزانه ، او التزاوج معه ، او السماح له بحضور الشعائر الدينية لأن الخائن لا دين له ، ومع هذا لم تتخل السلطة المحتلة عن كيدها بعد .

وما زالت تضغط وتساوم وتحتال لايقاعنا في شراكها واغتصاب شرفنا الوطني والقومي منجاهلة ماضينا وخلفيتنا التاريخية الايجابية ، وغير عابئة بمنطق التاريخ ، الذي لو أمعنت النظر فيه لاكتشفت بانه لا يمكن لنا ان نكون أقل وفاء واخلاصا لوطننا الحبيب وامتنا العربية الكريمة ، من ابائنا واجدادنا الكرام ، الذين لم يسكتوا على ضيم ، وناضلوا ضد كل احتلال تعرضت له بلادنا العزيزة .

واليكم عينات من الممارسات ذات الصفة الدائمة ، والتي اصابتنا على مدى اربعة عشر عاما من الاحتلال باضرار معنوية ومادية لا يستهان بها :

١ ــ لم يتورع الحاكم العسكري مؤخرا عن التدخل بشؤون الاهالي الدينية ، وهدد عددا من رجالات الدين في هضبة الجولان ، محاولا ثنيهم عن موقفهم الشريف الحازم ضد المؤامـرة على جنسيتنا العربية السورية ، وقام عساكر اسرائيليون بأمر من الحاكم العسكري بحراسة العملاء عندما قاموا بالتسـلل الى داخل المجلس الديني في بلدة بقعاتا ، رغما عن ارادة مشايخ الدين ، الذين رفضوا مجالسة اعـوان السلطـة .. وانصـار الجنسية الاسرائيلية في بيوت العبادة ، وشتموا ايضا رجـال دين ، وهم في طريقهم الى بيوت العبادة ، وتعرضوا لأحدهم محاولين ضربه مع توجيه عبارات تسيء لكرامته الشخصية وللدين نفسه .

هذا مع العلم انه لا في زمن الاحتلال التركي ، ولا الفرنسي ، حصل شيء من هذا القبيل ، ولم يسبق في أي عهد مضى ان تدخلت السلطة الحاكمة بخصوصياتنا الدينيـة ، الا في زمـن الاحتـلال الاسرائيلي ، فقد أمر الحاكم العسكري ، المسـؤول عن الأوقـاف الدينية في مجدل شمس ، بازالة الهلال عن القبة المقامة فوق ضريح احد الأولياء ، مقررا هكذا ، وبكل استخفاف بمقدساتنا ، ان الهلال من شعارات المسلمين والدروز ليسوا بمسلمين ، هذا مع ان الدروز يعتبرون انفسهم فرعا اصيلا من الدولة الاسلامية العربية .

٢ ــ فرضت السلطة المحتلة علينا مجالس محلية ومذهبية معينة بأوامر عسكرية ، رؤساؤها واعضاؤها موظفون لدى السلطة ، وهم لا يمثلون المواطنين بأي حال ، بل يمثلون السلطة التي عينتهم .

٣ ــ فرضت علينا مناهج التعليم الاسرائيلية ، ولم تستجب لارادة السكان ، بابقاء المناهج التي كانت مقررة قبل الاحتلال ، وهي تبغي من ذلك طبعا ، محو الشخصية الوطنية للجيل الصاعد ان

استطاعت ، وسمحت بانخفاض المستوى التعليمي بشكل واضح وفاضح ، لدرجة ان عدد الراسبين من الطلاب الثانويين يتزايد عاما بعد عام ، وهذا ينسجم مع سياسة التجهيل التي تصبو من تطبيقها تدجين ابنائنا ان أمكنها الحال وجعلهم أسهل قيادا ، وافرغوا المدارس من المعلمين المؤهلين الذين لا ذنب لهم ، سوى تضامنهم مع قضية مجتمعهم الوطنية .

٤ ـ نحن نعيش في سجن الاحتلال ، ومنذ بدايته عام ١٩٦٧ ، لا يسمح لمواطنينا بمغادرة المنطقة لأي قطر عربي ، مهما كانت الغاية انسانية ، لا عن طريق الجسور المفتوحة ، ولا غيرها .

٥ ـ اغتصبت مياهنا الجوفية في اكثر من مكان (اليعفوري ـ المشيرفة ـ رأس ابو سعيد) ولطشت منا بركة ران ، وحولت مياهها الى المستعمرات التي اقامتها في الجزء المحتل من الجولان .

٦ ـ تجبي من مواطنينا ضرائب باهظة باسم ضريبة الدخل ، التي هي من وجهة نظر قانونية ، يجب ان تجبى من مواطني دولة اسرائيل ، متجاهلة كوننا سوريين واقعين تحت الاحتلال ، وهي تشن على المواطنين المتخلفين عن دفع الضريبة حملات بوليسية ، وتداهم بيوتهم وتحجز الأثاث والمفروشات . وترابط قواتها على الطرق لسلب اصحاب السيارات والتراكتورات ، الزراعية ، للضغط على السكان ، وتشليحهم فلوسهم ، باسم ضريبة الدخل .

٧ ـ حرمت علينا الوصول لالوف الدونمات من ارضنا في جبل الشيخ ، وحول قرانا ، وأقامت عليها المنشآت السياحية ، وأمكنة التزلج والمصاعد ، ولم تحسب حسابا لحقوقنا المادية مع ان قرانا بأمس الحاجة للمال ، لاقامة مشاريع اساسية كالمدارس والشوارع والخدمات الصحية فيها .

٨ ـ لا تسمح مطلقا باقامة الجمعيات الخيرية والانسانية ، بحجة انها ستكون منظمات سياسية ، وفي الوقت نفسه تحاول ان تفرض على الفرق الرياضية لدينا الانتماء للهستدروت .

٩ ـ اصبح ابن الهضبة السورية مضطرا للتعايش مع الواقع المفروض عليه قسرا ، لتأمين المعالجة الطبية عن طريق المشاركة بالكوبات حوليم الهستدروتية .

١٠ ـ تمنع سلطات الاحتلال اللقاءات التي تحدث مرة كل نصف شهر تحت خيمة الامم لمدة ساعتين عمن تريد وتمنحها لمن ترغب ، ضاربة عرض الحائط بحقوق اهالي الجولان الانسانية .

١١ ـ فرضت وما زالت تفرض الاقامات الجبرية ، محاولة قمع الروح الوطنية العالية السائدة بين السكان ، وفصلت معلمي المدارس للاسباب نفسها ، وتهدد بفصل عمال وموظفين .

١٢ ـ تهدد السلطة المحتلة بردم الآبار والبرك المحفورة ، والمقامة منذ سنوات لغاية ري الاشجار المثمرة ، وري المزروعات ، وتهدد بهدم عشرات البيوت ، وباغلاق حوانيت ، وبالامتناع عن اعطاء رخص لاقتناء تراكتورات زراعية ووسائل نقل ، وبمنع رعاة المواشي من أخذ مواشيهم للمراعي التي كانت وما زالت من قديم الزمن أماكن مخصصة للرعي . وهددت بعض الشبان برميهم في حقول الألغام قرب خط وقف اطلاق النار . ولقد اوثقت يدي ورجلي شاب ووضعته قوات السلطة طول الليل في حفرة تستعمل لتشحيم السيارات قرب مقر الحاكم العسكري بهدف تخويف السكان ولكي يرضخوا لرغبتها باستبدال جنسيتهم السورية بالجنسية الاسرائيلية .

١٣ ـ تمارس السلطات الاسرائيلية الضغط لاجبار كافة المواطنين على التعامل مع مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية ـ ولا تراعي مشاعرهم الروحية ـ حيث يوجد قسم هام منهم لا يريد

التعامل مع هذه المؤسسة لاسباب دينية ووجدانية وأدبية .

١٤ ـ لا تسمح السلطة المحتلة للشخصيات الوطنية بمقابلة مبعوثي الامم المتحدة ومؤسساتها ، الذين يوفدون احيانا لاستقصاء حقيقة الوضع في المناطق المحتلة ، ودراسة الظـروف التـي يعيشها المواطنون ، بل لا يعرف احد عن مجيئهم الا من خلال وسائل الاعلام . وتنظم في الوقت نفسه اللقاءات بين هؤلاء المبعوثين وعملائها .

١٥ ـ تمنع السلطة الكثير من طلابنا في هضبة الجولان ، من الذين ينهون الدراسة الثانوية ، من الالتحاق بالجامعات السورية ، حيث يمكنهم تلقي العلوم الجامعية مجانا مع تأمين متطلباتهم المعيشية والتعليمية .

١٦ ـ سلطة التعليم في الهضبة تابعة مباشرة للحكم العسكري ، وفرضت هذه السلطة مادة « التراث الدرزي » على المنهاج التعليمي ، علما بأنه لا يوجد تراث درزي لدينا خاص بنا ، بل ان تراثنا هو تراث الأمة العربية ، وجاءت مادة التراث على حساب المواد الرئيسية للفرع العلمي (رياضيات ـ كيمياء ـ فيزياء) مع العلم ان الطلاب وذويهم احتجوا على ذلك .

١٧ ـ الحكم العسكري في الهضبة لم يسمح لنا بانجاز مشروع المياه الذي بدأناه منذ سبع سنوات ، والذي نعتمـد عليـه لري بساتيننا في مجدل شمس ، ومسعدة ، والأنابيب مهيأة منذ اربع سنوات ، وموضوعة في العراء ، تنتظر السماح بتركيبها مع العلم انها كلفتنا مئات الألوف من الليرات .

عزت جميل منذ ـ هايل حسن شعلان ـ صالح صعب ـ حماد المقت ـ عبد الله القيش ـ كامل محمد شمس .

والتواقيع :

صلاح الدين فرحات ـ معين ابو شاهين ـ يوسف خزاعي مسعود ـ سليمان عبد المولى ـ محمود سليمان الصفدي ـ علي احمد ابراهيم ـ كمال اسعد كنج ابو صالح ـ سلطان كنج ابو صالح ـ فؤاد اسعد كنج ابو صالح ـ نزيه قاسم ابو فياض ـ نعمان علي ابو جبل ـ يوسف سليمان فخر الدين ـ محمود خزاعيملي ـ محمد مرعي ـ سليمان كنج ابو صالح ـ محمود حسن الصفدي ـ حسين صالح الصفدي ـ سلمان صالح الصفدي ـ اسماعيل كنج ابو صالح ـ فارس سليمان ابراهيم ـ هايل حسين ابو جبل ـ احمد علي القضماني .

مذكرة رقم ـ ٢ ـ

نص المذكرة التي بعث بها وفد يمثل قادة الدروز في هضبة الجولان ، في اعقاب قرار اسرائيل بضم الجولان وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها ، وذلك عن طريق المحامية التقدمية فيليتسيا لانغر والمذكرة موجهة للأمين العام للأمم المتحدة .

السيد الأمين العام للأمم المتحدة .

نحن السكان العرب السوريون في المرتفعات السورية المحتلة ، والذين يرزحون تحت نير الاحتلال الاسرائيلي منذ الخامس من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ ، عانينا ولا زلنا نعاني من مظالم سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، وأساليبها القمعية الهادفة الى طمس شخصيتنا الوطنية والقومية بقصد ضم هذه المنطقة لاسرائيل ، ومن هذه الاجراءات :

١ ـ تغيير المناهج الدراسية في المدارس ، واستبدالها بالمناهج الاسرائيلية وعدم توفير أماكن دراسية صحية ، حيث يتعلم ٧٠٪ من طلابنا في مستودعات ومخيمات ومعسكرات .

٢ ـ تطبيق القوانين القضائية الاسرائيلية في المحاكم المدنية ·

٣ ـ فرض ضرائب باهظة وجبايتها بشكل تعسفي ·

٤ ـ فرض التأمين الصحي واجبار السكان على دفع مبالغ ضخمة في حين ان سلطات الاحتلال مجبرة على تأمين الرعاية الصحية للمواطنين الواقعين تحت احتلالها ·

٥ ـ فرض سلطات محلية وقضاة شرعيين ـ اي قضاة عملاء ـ وعينت السلطات لهذه المناصب عناصر تهتم في خدمة الاحتلال ، وهي تقدم الخدمات المطلوبة للسكان ·

٦ ـ الاستيلاء على مصادر المياه الجوفية والطبيعية ·

٧ ـ اغلاق مناطق الرعي امام قطعان الماشية ، ومصـــادرة آلاف الدونمات ، مع العلم ان اكثرية السكان هم من الفلاحين ·

٨ ـ محاولة فرض الجنسية الاسرائيلية على السكان العرب ، وطمس هويتهم الوطنية ، مستخدمة السلطات في ذلك شتى الأساليب ، بشكل يتنافى مع العرف الدولي ·وضاربة عرض الحائط بقوانين الأمم المتحدة ، والاتفاقات الدولية ، وقامت اسرائيل في الرابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ باعلان ضم المرتفعات السورية المحتلة اليها متحدية بذلك الرأي العام العالمي ·

نحن السكان العرب السوريون في المرتفعات السورية ، نستنكر هذا القرار ونرفضه بشدة ، مما حدا بسلطات الاحتلال لممارسة كافة الضغوط علينا ، فرفضنا استبدال جنسيتنا العربية السورية باخرى اسرائيلية ، لهذا نطلب من الأمم المتحدة وكافة مؤسساتها المتفرعة عنها المطالب التالية :

أ ـ تعمل على اجبار اسرائيل لتطبيق كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بمعاملة المدنيين في المناطق المحتلة ، وخاصة البند (٤٧)

من اتفاقية جنيف .

ب – فرض حماية الأمم المتحدة على السكان المدنيين .

ج – تشكيل لجنة تحقيق عاجلة للاطلاع على حقيقة الأمور ، وذلك للاتصال مع السكان الاصليين مع من تختارهم سلطات الاحتلال .

التوقيع
المواطنون العرب في
مرتفعات الجولان السورية
التي تحتلها اسرائيل

بيان رقم – ٣ –

لجنة التضامن مع هضبة الجولان – القدس ١٧/٢/١٩٨٢ .

« ان سكان اسرائيل الوطنيين والتقدميين عربا ويهودا ، يستنكرون محاولات القضاء على النضال العادل الذي يخوضه السكان العرب في الجولان من خلال قيام السلطات يوم الجمعة (الموافق) ١٢/٢/١٩٨٢ باعتقال اربعة من ابناء الجولان وهم :

الشيخ سليمان كنج ابو صالح/ وابنه كنج .
الشيخ محمود الصفدي .
الشيخ كمال كنج ابو صالح .

وقد فرض على هؤلاء اعتقال اداري لمدة ثلاثة أشهر بأمر من وزير الدفاع ، وذلك فقط لانهم يناضلون ضد الضم والقمع ومحاولات فرض الجنسية الاسرائيلية على السكان الذين يعارضون سياسة الاحتلال والضم .. ان الوسائل التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية

ليست شرعية وتتعارض والقانون الدولي .

واننا لنشجب بشدة تهديدات وزير الاتصالات « مردخاي تسيبوري » بطرد السكان العرب من الجولان ، ولقد اعلن السكان في الجولان اضراب عام ضد تطبيق القانون الاسرائيلي على الدروز هناك ، وضد الضم ، ومن اجل اطلاق سراح الزعماء المعتقلين ، واننا هنا نعلن شجبنا لقرار ضم الجولان .. ونطالب باطلاق سراح المعتقلين .. ونعلن وقوفنا ضد عمليات القمع والارهاب والتهديدات بالطرد من الجولان » .

التوقيع
لجنة التضامن مع سكان الهضبة

بيان رقم ـ ٤ ـ

سكان هضبة الجولان الدروز ـ القدس ـ ١٧/٢/١٩٨٢ .
تحت عنوان : (كل الحقيقة عن هضبة الجولان المحتلة) .

« تشهد الجولان المحتلة اضرابا شاملا غير محدود ، حيث تعرض هذا الموقف لكثير من التشويش والتزييف من قبل وسائل الاعلام المختلفة ، وتبيانا للحقيقة نوضح ما يلي :

١ ـ منذ اكثر من عام صعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حملتها لضم الجولان ارضا وشعبا الى اسرائيل ، حيث اتخذت قرارا حكوميا تعطى بموجبه الهوية الاسرائيلية (لمن يطلبها) ، ولكن بعد تعرضنا للعديد من الضغوط البشعة وقف شعبنا بوجه هذه الحملة الشرسة ، وتوصلنا بعدها مع السلطات الى حل مرض

تعهدت الحكومة بموجبه ، بسحب قرارها مما جعل الامور تهدأ في الهضبة ولكن الى حين .

٢ ـ في ١٢/١٢/١٩٨١ وبشكل مفاجيء وسريع أقر الكنيست الاسرائيلي قانون ضم الجولان وبوشر بتطبيقه فورا ، مما أدى الى وقوع الاضطرابات مجددا ..

٣ ـ امتنعت مؤسسات الدولة في الجولان عن تصريف أمور السكان الى ان تفرض عليهم الهوية الاسرائيلية ، ومثلا على ذلك ، اشترط مكتب الداخلية الحصول على الهوية الاسرائيلية مقابل تسجيل المواليد الجدد ، وكذلك امتنع عن اعطاء الهوية لبالغي السادسة عشرة الا اذا وافقوا على تسلم الهوية الاسرائيلية . والذين يرفضون هذا الامر ستصدر بحقهم عقوبات مختلفة .

٤ ـ بعث مكتب الترخيص الى اصحاب السيارات اشعارات يطالبهم فيها بتسجيل ارقام سياراتهم ونقلها من الأرقام الخاصة بالهضبة الى ارقام اسرائيلية عادية ، وكذلك الأمر بالنسبة لرخص قيادة السيارات .

٥ ـ عندما وصلت الامور الى هذا الحد ، اجتمع ممثلو السكان في ٢٠ / ١ / ١٩٨٢ ، حيث اتفق المجتمعون على ارسال مذكرة للسلطات الاسرائيلية نطالب فيها باحترام مشاعرنا الوطنية ، وعدم تطبيق القانون الاسرائيلي علينا نحن سكان القرى الاربع ارضا وشعبا ، وبدلا من اتخاذ التدابير اللازمة للتفاوض مع السكان وحل المشاكل بصورة سلمية ، ردت السلطات بشكل تعسفي ، حيث اوقفت بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٢ اكثر من ٥٠ سيارة نقل وصادرت رخصها من العمل ، ولم تكتف بذلك ، بل قامت ليل ١٢/٢/١٩٨٢ باقتحام اربعة منازل عربية واعتقلت كل من المشايخ سليمان وكمال كنج ابو صالح ، ومحمود الصفدي وكنج كنج ابو صالح ، هادفة من ذلك تخويفنا ومنعنا من المطالبة

بحقوقنا كأبناء منطقة محتلة .

٦ ــ ان اعتقال المواطنين الأربعة بتهمة التحريض على العصيان المدني ، لهو تزوير واضح ، وهو باطل ومرفوض ، فلا محرض بيننا الا حقنا والعدل والمساواة والسلام ، وما من عصيان الا تمسكنا بالخير ودعوتنا للعلاج ، ليس هناك عصيان كما لفقته اذاعة اسرائيل او اعلامها . وليس من الضروري ان نبين ما هو الفرق بين العصيان المدني والاضراب ، مع العلم ان السلطات في الجولان تقر بأنه حتى الآن لم يحدث اخلال بالأمن .

كل ما تقدم لم يبق امامنا من خيار سوى الوقوف في صلابة ، من منطلق الدفاع عن النفس ، حيث اتخذ في اجتماع حضره حوالي ٣٠٠٠ شخصا من جماهير الجولان قرارا بالاضراب الشامل والمفتوح ، وهدفنا من الاضراب مطالبة السلطات الاسرائيلية باحترام مشاعرنا الوطنية والاخلاقية المشروعة ، والمتمثلة حرفيا بعدم تطبيق القانون المدني الاسرائيلي علينا .

نحن سكان القرى الأربع مجدل شمس ــ مسعدة ــ بقعاتا ــ عين قنيا ــ ارضا وشعبا ، واعتبارنا رعايا سوريين نعيش على ارضنا تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ، منذ عام ١٩٦٧ ، ولا اكثر من ذلك .. ونطالب باطلاق سراح المعتقلين الأربعة .

نوجه بياننا هذا الى الرأي العام المحلي والعالمي ، ولكل من يهمه الأمر ، اخلاصا منا للموقف والحقيقة ، ونهيب بكل القوى المحبة للسلام محليا وعالميا ان تقف على حقيقة ما يدور في الجولان ، وتقف الى جانبنا مع الحق والعدالة والسلام .

تحية منا لكل القوى المحبة والمناصرة لقضيتنا العادلة وللسكان العرب في الجولان » .



الفهرس

٢) ـ الاوضاع الصحية
٣) ـ الخدمات الاجتماعية والمدنية
٤) ـ الاوضاع التعليمية والتربوية

رابعا : وضع الدروز السياسي
١) ـ طمس المشاكل الفعلية والتدخل بشؤون الطائفة الداخلية
أ ـ التدخل بالشؤون الدينية
ب ـ وعود اقتصادية واجتماعية وهمية
٢) ـ المشاركة السياسية الشكلية
٣) ـ الفتن الطائفية واستغلال الدروز
٤) ـ الهيئات الاجتماعية في وسط الطائفة

خامسا : الدروز والتجنيد الاجباري
أ ـ رافضو الخدمة وأساليب تعذيبهم

سادسا : نضال الدروز ضد المؤامرات والمخططات الاسرائيلية
سابعا : دروز فلسطين والمؤامرات المطروحة
أ ـ الدروز والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية
ب ـ دروز فلسطين وقضية الجولان
ج ـ دروز فلسطين والجنوب اللبناني
ثامنا : نضال الدروز في شعر سميح القاسم .
أ ـ المعاناة الدرزية في شعره

ب ـ القومية العربية والدروز
ج ـ النضال والثورة ضد اسرائيل

● **القسم الثاني ـ الدروز في هضبة الجولان المحتلة عام ١٩٦٧**

اولا : مصادرة الأراضي والاستيطان في هضبة الجولان

أ ـ مصادرة الأراضي
ب ـ الاستيطان في هضبة الجولان

ثانيا : اجراءات تمهيدية لضم الهضبة

أ ـ تعيين مجالس محلية مرتبطة باسرائيل
ب ـ الاجراءات الاقتصادية
ج ـ الاجراءات التعليمية والتربوية
د ـ الاجراءات الاجتماعية المختلفة
هـ ـ الاجراءات الادارية والتنظيمية

ثالثا : مشروع قانون ضم الهضبة الى اسرائيل

أ ـ قانون فرض الجنسية الاسرائيلية
ب ـ رحلة قانون ضم الجولان

رابعا : نضال الدروز ضد محاولات تصفية وجودهم القومي